التعمير الوطني والأمن والانتماء

أبحاث الندوة العلمية الوطنية الثانية عشرة للانتماء وقضاياه

كانون الثاني ١٩٨٧

تحرير مزهر جعفر العاني ، طلعة الياسري ، الياس حنا الياس ،
ترفيه كساب ، هشام الساطي ، نهاد اسماعيل الحسن ،
وليد سفر صالح

أشرف على إصدار الكتاب
الدكتور عبد الله الدليمي العكيلي
مدير عام الانتماء والتنشيط في دار الندوة
للدراسات العامة للتوثيق والمعلومات في بيروت

النقد الوطني والأمن والإنماء

أبحاث المؤتمر الوطني الثاني عشر للإنماء وترصيانه

كانون الثاني ١٩٨٧

ندوة الدراسات الإنمائية
- (٤) -

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

النقد الوطني والأمن والإنماء

أبحاث المؤتمر الوطني الثاني عشر للإنماء وتوصياته

كانون الثاني ١٩٨٧

زكي مزبودي، طلحة الياقي، الياس سابا،
توفيق كسبار، هشام البساط، نهاد ابراهيم باشا،
يوسف صايغ

أشرف على إصدار الكتاب
الدكتور محيي الدين القيسي
مدير فرع الإنماء الاقتصادي في الندوة
المدير العام لغرفة التجارة والصناعة في بيروت

الطبعة الأولى
نيسان (ابريل) ١٩٨٨م
بيروت - لبنان

السعر التشجيعي: ١٠٠ دولار

الإهداء

تهدي الندوة كتابها الحادي والأربعين لروح الفقيد المغفور له رشيد كرامي الذي كان رفيق الرئيس فؤاد شهاب في انتهاج سياسة الإنماء والتخطيط وبناء الدولة الحديثة وتقديراً لدوره الفعال في تشجيع ندوة الدراسات الإنمائية منذ تأسيسها عام ١٩٦٤ حتى رعايته المؤتمر الذي يقدم هذا الكتاب أبحاثه عام ١٩٨٦.

الندوة

المغفور له
دولة الرئيس رشيد كرامي
يتحدث في مؤتمرات الندوة

المؤتمر الوطني الثاني عشر للإنماء
النقد الوطني والأمن والإنماء

برعاية دولة رئيس الحكومة الاستاذ رشيد كرامي

الثلاثاء والأربعاء في ٩ و١٠ كانون الأول ١٩٨٦

قاعة المؤتمرات في غرفة التجارة والصناعة

الصنايع ـ بيروت ـ لبنان

يتشرف مجلس إدارة ندوة الدراسات الإنمائية بدعوتكم للمشاركة في المؤتمر الوطني الثاني عشر للإنماء الذي ينظمه

برعاية دولة رئيس الحكومة الاستاذ رشيد كرامي

حول موضوع:

النقد الوطني والأمن والإنماء

وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء في ٩ و ١٠ كانون الأول ١٩٨٦ في قاعة المؤتمرات في غرفة التجارة والصناعة في محلة الصنايع بيروت ـ لبنان.

حسن صعب: الأمين العام للندوة

برنامج المؤتمر

الثلاثاء في ٩ كانون الأول ١٩٨٦

الجلسة الافتتاحية: التاسعة للعاشرة

كلمة دولة الرئيس الاستاذ رشيد كرامي

كلمة رئيس غرفة التجارة والصناعة الاستاذ عدنان القصار

كلمة الأمين العام لندوة الدراسات الإنمائية الدكتور حسن صعب

الجلسة الأولى: العاشرة للحادية عشرة والنصف

الموضوع: الوضع السياسي والأمني وقيمة الليرة في سنوات الأزمة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦)

المحاضر	الرئيس	المقرر
زكي مزبودي	جميل كبي	محيي الدين القيسي

الجلسة الثانية: الحادية عشرة والنصف للثالثة عشرة

الموضوع: الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة

المحاضر	الرئيس	المقرر
طلحة اليافي	كمال بحصلي	طلال البابا

الجلسة الثالثة: الخامسة عشرة للسادسة عشرة والنصف

الموضوع: مصرف لبنان المركزي وقيمة الليرة

المحاضر	الرئيس	المقرر
الياس سابا	رينيه معوض	عبد اللطيف الأفيوني

الجلسة الرابعة: السادسة عشرة والنصف للثامنة عشرة

الموضوع: القطاع المصرفي وقيمة الليرة

المحاضر	الرئيس	المقرر
هشام بساط	محمد يوسف بيضون	حيان حيدر

الأربعاء في ١٠ كانون الأول ١٩٨٦

الجلسة الخامسة: التاسعة للعاشرة والنصف

الموضوع: علاقات لبنان المالية العربية والدولية وقيمة الليرة اللبنانية

المحاضر	الرئيس	المقرر
نهاد الباشا	هاشم حيدر	الهام كلاب بساط

الجلسة السادسة: العاشرة والنصف للثانية عشرة

التوصيات

الغداء الاختتامي للمؤتمر

الساعة الثالثة عشرة

في نادي متخرجي الجامعة الأميركية

الشخصيات والهيئات التي أسهمت
في نفقات إصدار الكتاب

كمال بحصلي	بنك التمويل
هشام بساط	البنك العربي
أحمد حاج	بنك الكويت والعالم العربي
رزق رزق	معمل مياه الصحة في الشمال
مالك سلام	مجلس الإنماء والإعمار
خالد شبارو	شركة انترا للاستثمار
نزيه طالب	دار الهندسة
عدنان قصار	غرفة التجارة والصناعة
عادل القصار	جمعية المصارف
زكي مزبودي	نائب بيروت ووزير سابق للتصميم
طلحة الياقي	المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي

عنوان وهواتف ندوة الدراسات الإنمائية

بناية الاتحاد الوطني (الاونيون) ـ محلة الصنايع
الطابق الثالث ـ شقة ـ ٣٦ ـ
ص.ب: ١٢/٨٧١٢ بيروت ـ لبنان
العنوان التلغرافي: ندرا
الهاتف: ٢٩٥٣٣٤ ـ ٢٥٩٤٦٦ ـ ٢٥٦٧٠٧

تقديم الكتاب

كتابنا هذا يتناول مشكلة كل يوم، بل كل ساعة التي يعانيها المواطن اللبناني، مشكلة التفاوت المستفحل بين قيمة النقد الوطني والنقد النادر، سواء أكان دولاراً أميركياً أو غيره من النقود النادرة، وكانت ليرتنا قبل الأزمة نقداً نادراً، فأصبحت نقداً تافهاً . . .

وليس التدهور ماليًا. ولكنه تدهور في كل شيء، من قيمنا المعنوية لقيمنا النقدية. وقد حرصت الندوة على أن تتعاون مع نخبة من أهل الاختصاص في معالجة المشكلة معالجة موضوعية، من جميع وجوهها السياسية والأمنية والاقتصادية والمصرفية، والعربية والدولية.

وهي تأمل أن تكون الأفكار والاقتراحات والتوصيات، التي اغتنى بها المؤتمر إسهاماً من أهل الاختصاص في محاولة حل المشكلة، التي تناقضت حولها الاجتهادات، فزاد التناقض في استبعاد الحل.

وكان لنا الحظ في أن يرعى المغفور له الرئيس رشيد كرامي مؤتمرنا، فاستحق منا أن يكون إهداء الكتاب إليه، وهو رئيس الحكومة الملتزم بسياسة الإنماء والتخطيط، منذ أن كان الرئيس فؤاد شهاب، أول من اعتمدها سياسة لبناء الدولة العصرية في لبنان. فشكراً لكل من أسهم في إعداد هذا الكتاب، فكريًا، أو ماليًا، أو إداريًا. وليكن تعاوننا مطرداً في سبيل إنقاذ وطننا العزيز.

بيروت في ١٩٨٧/١١/٢٧
الأمين العام
حسن صعب

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

كلمة دولة رئيس الحكومة المغفور له
الاستاذ رشيد كرامي

إن عقد مؤتمر لبحث شؤون النقد الوطني والأمن والانماء في هذه الاجواء المكفهرة والأوضاع الملبدة بغيوم سوداء حالكة يشوبها كل أنواع الهواجس الأمنية والاقتصادية التي تهدد مصير الوطن، إنما هو دليل عافية يُظهر مدى الايمان بقدرة اللبنانيين وقوة عزيمتهم على مواجهة التحديات مهما اشتدت العواصف والانواء وتفاقمت الخطوب، ذلك أنه لا سبيل لهذا الوطن للنهوض من محنته سوى باعتماد أبنائه على أنفسهم والاستمرار في بذل الجهود وتقديم التضحيات ليتمكن لبنان اليوم من استعادة قدراته وامكاناته. ومن أجدر من رجال العلم وأصحاب الفكر لخوض معركة التخطيط والبناء على كل صعيد، وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي يتخبط فيها الوطن، ونحتاج فيها جميعاً إلى إعمال الفكر والإفادة من جميع الخطب والخبرات والطاقات التي يزخر بها لبنان .

سوف يعرض هذا المؤتمر لقضايانا الحياتية الأساسية، ذلك أنه لا حياة للوطن ولا وجود ، إذا انهار فيه النقد وفُقد الأمن وسادت شريعة الغاب. ولا شك أن ثمة ترابطاً وثيقاً بين هذه القضايا التي سوف تتصدون لدراستها ومناقشة جوانبها المختلفة، كما أن كل موضوع منها يشكل منفرداً قضية أساسية بحد ذاتها، فضلاً عن أنها تؤلف مجتمعة وحدة متماسكة، فالنقد هو العمود الفقري للاقتصاد، والسياسة المالية السليمة هي الدعامة المكينة للنقد تحميه وتحافظ عليه وتُقيله من العثرات. كما أن تعزيز قيمة النقد إنما يعتمد على نشاط الانتاج في مختلف الميادين

وبالتالي على قوة الاستثمار والثقة وما إلى ذلك من العوامل. ولكنْ أنَّى لذلك أن يتحقق إذا لم يرافق هذه النشاطات العاملُ الأول والعنصرُ الأساسي ألا وهو الأمن والسلام. والواقع الذي لا ريب فيه أنه لا يمكن للدولة أن تُحقق أمنها إلا إذا ضمنت الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي ما يزال غير متوافر إلى الآن في البلاد، طالما أن هنالك ميليشيات مسلحة حلت محل الشرعية وسطت على مقدرات البلاد، وطالما أنه لم يتم الاتفاق على الحد الادنى مما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للوطن، الأمر الذي جعل لبنان يعيش حالياً وسط دوامة من التخلخل والفراغ السياسي والاجتماعي تكاد تؤدي بنا إلى التردي في مهاوي الفقر والاضمحلال مما يُخشى معه مواجهة عنف لا يتحكم فيه العقل.

من هنا فإن الكلام عن التنمية في هذا المجال يبقى في إطار التنظير ما لم تتوافر النيات الصادقة وما لم نتخلص من الأنانيات وذهنية الصفقات وتحقيق المكاسب على حساب الشعب، وندرك الحقيقة الساطعة بأن بناء المجتمع والدولة والوطن، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعبئة كل الطاقات وتوظيف جميع الامكانات وسد الفجوة بين الطبقات الغنية المترفة وبين القاعدة العريضة التي تزداد اتساعاً كل يوم، وذلك على أساس من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. فالانماء الحقيقي هو الذي يُحدث ثورة تحقق المشاركة في التقدم والازدهار لجميع ابناء الوطن بحيث يصبح جميع مواطني الدولة مواطنين متقدمين بدل أن يكون أقلُّهم متقدمين وأكثرهم متخلفين، كما أن نجاح سياسة الانماء لا يتوقف على جهود الدولة وحدها، بل لا بد من تعاون القطاعين العام والخاص معاً في وضع أهداف التخطيط والعمل على تنفيذها، خاصة وأن الثروة الحقيقية في بلد كلبنان، إنما تكمن في أبنائه الذين يشكلون ثروة بشرية تتجسد في هذه الطاقة الضخمة من الكفاءات والخبرات.

تلكم هي الصورة الحقيقية لواقعنا، ولن يتأتى لنا الخروج من هذه المحنة الرهيبة التي تعصف بنا، إلا بتغليب مصلحة الشعب على كل ما عداها، واعتماد إرادة التجديد والتغيير في سبيل الصالح العام انطلاقاً من استراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات لتحقيق الاهداف المرجوة في ميادين التنمية على كل

الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية.

يبقى أخيراً أن تتضافر جهودنا جميعاً، مسؤولين ومواطنين، بحيث يسيطر العقل والضمير وتعود اللحمة بين المواطنين، وتسترد الدولة سلطتها ومقوماتها. هذه هي إرادتنا جميعاً، وليس على الإرادة مستحيل، فنحن شعب يريد الحياة، ولا بد أن يستجيب القدر.

نشكر لندوة الدراسات الانمائية تنظيمها لهذا المؤتمر، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

كلمة الأستاذ عدنان القصار

رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت

دولة الرئيس
حضرة الأمين العام
أيها السادة

يسعدني باسمي وباسم مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة في بيروت أن أرحب بكم مشاركين في ندوة متخصصة يشغل موضوعها الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والشعبية كافة.

ويسرني أن أشكر أمين عام ومجلس إدارة ندوة الدراسات الانمائية لاختيارهم الغرفة مركزاً للمؤتمر، وتكريسها منبراً للحوار الحر الهادف مصلحة لبنان واقتصاده.

لقد جهدت غرفتنا طوال سنوات الحرب على تعزيز روابط الوحدة بين اللبنانيين وتعميق صلات التعاون بين القطاعات الاقتصادية في العاصمة والمناطق دون التأثر بحواجز أمنية طارئة أو بفوارق طائفية ومذهبية مصطنعة ، وعملت أيضاً على تثبيت قواعد التعاون بين القطاعين العام والخاص، مؤكدة تجاوب أرباب العمل في التلاقي مع العمال ممثلين بالاتحاد العمالي العام.

أيها السادة:

إن موضوع الندوة الذي يوضح الترابط بين الأمن والإنماء والنقد الوطني،

يدعوني إلى التأكيد على ضرورة المعالجة الجذرية لأزمة كان من انعكاساتها حصول التراجع الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية. والذي يعتبر محصلة طبيعية لما جرى ويجري على صعيد الانتاج والخدمات وواقع الخزينة وواردات الدولة ونفقاتها.

وعلى ذلك تأتي أهمية الندوة في بحث الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والنقدية مع ما يرتبط بها من مؤسسات وقطاعات في الداخل وعلاقات مع الخارج.

ولا يسعني من موقع التقدير والاحترام للمشاركين في الندوة سوى الدعوة الصادقة إلى البحث في الاسباب الحقيقية لما نحن فيه إذ أن المعالجات التي تناولت ظواهر الأزمة لم تعطِ النتائج المرجوة، ولم تعد كافية لوقف الانهيار الحاصل.

ويبدو لنا في طليعة أسباب الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية، الواقع السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد، خصوصاً بعد توقف الحوار الحكومي في وقت وصلت فيه إمكانات البلاد الاقتصادية إلى التلاشي وقدرات المؤسسات إلى مواقع يصعب فيها الاستمرار أو الصمود أكثر.

إن لبنان الذي تميز دون سواه بانفتاحه وحرياته وبمستوى معيشته وثقافته وأمسى مركزاً للخدمات في المشرق العربي بمصارفه وجامعاته ومستشفياته، نراه اليوم يكاد يختنق ويحترق لولا بعض المبادرات السياسية والاقتصادية التي سمحت لنا بالتنفس دون أن يكون لها القدرة على بعث الحياة في جسدنا المنهك.

إننا مدعوون أيها السادة إلى مصارحة قد تكون قاسية وهي أن الثوابت اللبنانية والمقومات الأساسية لنظامنا الاقتصادي والتي كانت عاملا أساسياً في بلوغنا مراتب ممتازة قبل الحرب لا يمكن حمايتها دون وفاق سياسي وحوار وطني يؤمن قيام الدولة العادلة، صاحبة السلطان على مرافقها، ومرافئها. تؤمن وارداتها المشروعة وتنفق من جبايتها على مشاريع الانماء والاعمار وتطوير البنى الأساسية والخدمات.

وإني إذ أقدر تشعّب موضوع ندوتكم، وأهمية عناوينها، أسمح لنفسي بعدم الخوض في تفاصيل المشاكل واقتراحات الحلول، تاركاً هذا الأمر للسادة

المحاضرين والمشاركين لثقتي بأن مداخلاتهم ستحيط بكافة جوانب الموضوع. مقدراً فيهم جميعاً كفاءاتهم وخبراتهم.

إن ثقتنا الكبيرة بدولة الرئيس رشيد كرامي وبما له من تاريخ وطني وعزيمة صلبة ما يحفزنا على المطالبة بتبديل الوضع الراهن وتحريك الشأن السياسي باتجاهات إيجابية تعيد الثقة بالمستقبل وتؤكد تمسك اللبنانيين جميعاً بوحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

أكرر الترحيب متمنياً لمؤتمركم التوفيق والنجاح في محاولة صادقة لتحديد سبل خروج لبنان من أزمته الخانقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور حسن صعب

الأمين العام لندوة الدراسات الانمائية

إخواني الأعزاء

أرحب بكم أجمل ترحيب، باسم إخواني أعضاء الندوة، مشاركين في المؤتمر الوطني الثاني عشر للإنماء. وإننا ندعو في هذه الندوة منذ إنشائها عام ١٩٦٤، لسياسة التخطيط والإنماء، سياسة وطنية للدولة في جميع الميادين والقطاعات.

ولو أننا التزمنا هذه السياسة، وتابعناها، منذ استعدنا استقلالنا عام ١٩٤٣، لما تفجرت في وجهنا المأساة منذ عام ١٩٧٥، ولما ظلت تطالعنا، منذ انفجارها بدورة عنفية بعد الأخرى، وكل منها تفوق سابقتها قبحاً وضراوة.

ونحن أهل الأنماء لا نرى، التزاماً واختياراً، إلا الحوار سبيلنا للخروج من مأزقنا العنفي. ونحن نرفض أن نكون في اختيار بين أن نكون أو أن لا نكون. لأن اختيارنا الحقيقي هو بين أن نكون متوحشين أو أن نكون متحضرين. والانسان هو كائن متحضر، بل إنه الكائن الوحيد المتحضر. فأي معنى لإنسانيتنا، ولعروبتنا، وللبنانيتنا، ولإسلاميتنا، ولمسيحيتنا، إذا قبلنا أن نتمادى فيما فرض علينا أن نكونه، منذ عام ١٩٧٥ حتى الان، وإذا ارتضينا أن نكون، أو أن يصنفنا العالم أهل الغابة، والتاريخ يعلننا رواد حضارة له بعد الأخرى؟؟؟

ولسنا وحدنا الذين نواجه تحدي القيم العلوية للتحضر. فالأحداث تكشف لنا، أن أولئك الذين أعلنوا أنفسهم في ذروة التقدم هم في دركه الأدنى. وهم

يقترفون جرائم ويرتكبون آثاماً، لا عذر لهم فيها إلا أنهم دول كبرى، أو أنهم دول صغرى تحتضنها دول كبرى. فيصبح باطلها حقاً، وحق الانسان باطلاً. بئس ما يفعلون!

أيها الاخوان الأعزاء

إننا في هذه الندوة نلتزم بإنماء الانسان، كل إنسان وكل الانسان. ونحن اليوم أعمق إيماناً بالتزامنا هذا وأشد تمسكاً به من أي يوم مضى. وذلك، لأننا نتذكر قول الاب لوبريه، الذي لم يصدقوه في حينه، بأن الانماء هو الارتقاء بالانسان من مستواه المادون انساني لمستواه الانساني. وقد فجرت الأزمة مستوانا المادون إنساني. ولكن مستوانا الانساني ما يزال مكنوناً فينا. وما اللبناني، وما العربي، إلا ككل إنسان، إمكان لم يتحقق بعد. فإذا وعينا هذه الحقيقة الصيرورية الخلاقة، أدركنا أن كل ما نختلف عليه حرباً يمكننا أن نتفق عليه سلماً، وأن كل ما نتنازع عليه قتالاً يمكننا أن نتفاهم عليه حواراً، وأن كل ما نتناهش عليه عنفاً يمكننا أن نتوافق عليه عقلاً. وسيكون بوسعنا جميعاً أن نفعل ذلك، حينما نضع جميعاً طموحنا لمستوانا الحضاري الانساني العام فوق أي مطمح طائفي أو مذهبي أو أناني خاص.

أيها الاخوان

لعلكم تعجبون، إنني أتناول الانسان في افتتاح مؤتمر يتناول المال. ترى، أية قيمة تكون للمال، وأية قيمة تصان للنقد الوطني، في مجتمع لا تصان فيه قيمة الانسان؟ وهل يكون المال صانع الانسان، أم يكون الانسان صانع المال؟ وهل يكون المال لخدمة الانسان أم يكون الانسان لخدمة المال؟ إنني أحيي إخواني الخبراء الأعلام، الذين ارتضوا أن يعالجوا معنا الوجوه الاقتصادية والمالية لأزمتنا النقدية ولأزمتنا الانمائية. ولكنني على يقين، بأنهم أول من يوافقني، على أننا في أزمة قيمية انسانية ، قبل أن نكون في أزمة مالية وعلى أننا في أزمة قيمية قبل أن نكون في أزمة سياسية ، أوقفوا الحرب اليوم ليقترب الدولار غداً لسعر ليرتنا . وكفوا عن العنف هذا الاسبوع ، لينطلق اقتصادنا في الاسبوع التالي لأفضل مما كان عليه قبل عام ١٩٧٥ . وتفاهموا خلال شهر على رؤية واحدة للبنان المستقبل ، لبنان الجمهورية الديمقراطية العصرية ، التي

يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ، وحرروا نفوسكم من أحقاد الماضي ورواسبه ، ليولد لنا لبنان الجديد ، لبنان الافضل من كل ما عرفنا ومن كل ما عرف كل من حولنا حتى الآن .

إخواني الاعزاء

فكروا معي قليلاً في هذه الدار، التي يستضيفنا فيها الأخ الكبير عدنان القصار. إنها تناطح السحاب من أرض عرفتها في طفولتي رمالاً. وما دام منا الرجال، الذين يناطحون السحاب من أرض الرمال، فإن لبناننا سينهض من جديد من تحت الانقاض، وسيتوهج من تحت الرماد، ليعلو أبناؤه، وليعلو معهم إخوانهم العرب، من رواد حضارات الارض والبحر، إلى رواد حضارة الفضاء، وليحملوا رسالة الحق والخير والجمال للكون كله، وليرحب بهم العالم كله من جديد، كما رحب بجبراننا مؤلف النبي، لا يأتيه موفداً من أرض الارهاب، بل يطل عليه هادياً من مهد أنبل الرسالات التي عرفها الانسان.

وشكراً لكم

الفصل الأول

الوضع السياسي والامني وقيمة الليرة اللبنانية في سنوات الأزمة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦

الدكتور زكي مزبودي

أيها السيدات والسادة،

يعيش اللبنانيون اليوم هاجس الليرة والدولار ويشعر كل منهم بخطر داهم متسارع يهدد لبنان، كل لبنان، نقداً واقتصاداً وإنساناً. فبعد أن احتلت الليرة على مدى ربع قرن مكانة مرموقة وغدت بيروت مركزاً مالياً متميزاً في ظل اقتصاد مزدهر ينمو ويتقدم بسرعة ويستقطب الخبرات والمشاريع والرساميل، رأيناها بفعل الحرب الفتنة التي ما زال لبنان يتخبط فيها، ويبدل اتجاهها الصعودي وتتجه نحو إسفل وتبدأ انحدارها، متباطئاً في البداية متسارعاً إثر العدوان الاسرائيلي.

فمعَ هذا الانحدار الذي أفقد الليرة ويفقدها قيمتها الاقتصادية بالتدريج، ظهر التضخم الذي ما زال يتطور حتى غدا اليوم كبيراً مؤذياً خاصة إذا ما استمر في نموه المتسارع إذ يتحول إلى تضخم جامع مدمر بنتائجه المأساوية المخيفة.

هذه الليرة التي اقتناها اللبنانيون واعتزوا بقوتها ومتانتها، هي اليوم معتلة ومريضة يهرب منها المتعاملون ويستبدلونها بالدولار، رغم كل المغريات والتطمينات ورغم إصدار قانون يمنع المس بالغطاء النقدي الذهبي، وتصديق قانون آخر يرفع مقدار الضمانة للودائع المصرفية.

فماذا أصاب الليرة، وما مدى علاقة الوضع السياسي والامني بما أصابها؟ وما هو العلاج؟ هذا ما سوف نبحثه فيما يلي:

أولاً: ماذا أصاب الليرة

الليرة اللبنانية، هي وحدة النقد الوطني، أداة التبادل والادخار ومقياس القيم، تمثل قيمة اقتصادية في هذا اللبنان، وقوة شرائية يهم مقتني النقود أن تبقى مستقرة لتحفظ لهم ما تمثله من ثروة. ومن هنا كانت فكرة التوازنات المفروض بالدولة والسلطات المالية والنقدية التقيد بها للمحافظة على الاستقرار النسبي للنقد، متنبهة إلى نوعين من هذه التوازنات، توازن بين كتلة النقد، والقيم الاقتصادية القائمة ممثلة بالناتج الوطني، وتوازن بين كفتي ميزان المدفوعات، بحيث يحفظ للوحدة النقدية قيمتها الاقتصادية في التعامل الداخلي والخارجي على السواء.

ويبدو أن هذه التوازنات غير وارد التقيد بها في هذه الظروف المتفجرة، التي أدت إلى الاخلال بالتوازنين الاساسيين وبشكل فاضح انبثق عنه التضخم الكبير الذي نعاني منه اليوم الأمرين والمرشح للتفاقم أكثر فأكثر.

ففيما عنى الاخلال بالتوازن الأول المفروض، لا بد من استمرار عجز الموازنة والقطاع العام عموماً وتطور الدين العام وتضخم الكتلة النقدية لنكون على بيّنة مما حصل.

في عجز الموازنة والقطاع العام

من المقرر، من أجل تحقيق التوازن الأول، أن تتخذ الحيطة اللازمة كي لا يؤثر الانفاق العام للدولة، على كتلة النقد لا زيادة ولا نقصاً، وهذا لا يتم إلا من خلال الحفاظ على توازن الموازنة العامة وسائر الموازنات في القطاع العام، بحيث تتعادل كفتا النفقات والواردات في هذه الموازنات. وهذا يعني أول ما يعني أن لا تقترض الدولة في سبيل الانفاق العادي، وعليها أن تستعمل في هذا الانفاق ما يأتيها من ضرائب ورسوم وعائدات، هي عبارة عن مقطعات من دخول الافراد، تؤخذ من الكتلة النقدية لتعود إليها عند الانفاق. وبذلك لا يتأثر حجم هذه الكتلة بالانفاق العام. أما عند الانفاق الانتاجي باستطاعة الدولة أن تستدين على اعتبار أن ما يؤخذ من كتلة النقد، سوف يرتد إليها لاحقاً، وربما مضاعفاً.

ولكن يبدو أن وضع البلاد الاستثنائي وما آلت إليه أوضاع السلطة لم تساعد كلها على حفظ توازن الموازنة العامة، إذ أن وارداتها قد تدنت بصورة مريعة، بفعل سيطرة الاحزاب والميليشيات المسلحة على المرافىء واستيلائها على الرسوم والعائدات الجمركية والمرفئية، وحرمان الخزينة من أهم موارد الموازنة، بل من الركيزة الاساسية في مجموعة الواردات. ولإعطاء فكرة عن مدى ما أصاب الواردات الجمركية، يكفي أن نذكر أن ما كان مقدراً تحصيله من إيرادات الجمارك حدد في موازنة ١٩٨٥ بثلاثة مليارات ليرة وكان المحصل فعلاً منها، بحدود الـ ٤٠٠ مليون ليرة فقط.

أما واردات الموازنة الأخرى، فتناقضت هي أيضاً عن ذي قبل، بفعل تعذر الجباية الكافية في ظل السلاح والمسلحين، وضعف سلطان الدولة، وبفعل ما أصاب القطاعات الاقتصادية عموماً وفي شتى المجالات من ركود وتدن في المداخيل والأرباح، ومعروف أن خزينة الدولة جيوب رعاياها، إذا ازدهرت امتلأت الخزينة، وإذا شحت فرغت الخزينة.

غير أن هذا القصور في الجباية ، لم يقابل بتقشف واختصار بالانفاق، من أجل تحقيق التوازن، بل قوبل باستمرار وتزايد في الانفاق، وكأن الدولة والبلاد بألف خير، ذلك أن الدولة بقيت محافظة على أجهزتها وموظفيها ولم تسرح أحداً، وحرصت على متابعة مهامها رغم كل ما هي عليه وفيه، فاستمرت في الانفاق على الجيش وقوى الامن والقضاء والتعليم والاعلام والاشغال وعلى سائر المرافق العامة والخدمات الأساسية وشؤون الصحة والاستشفاء، ودعم السلع الغذائية الاساسية، ومساعدة المؤسسات الاجتماعية والمهجرين والمنكوبين .

ومن جراء هذا الاختلال وتراكم العجز في الموازنة العامة، ظهر القصور في إمكانات الخزينة للتمويل مما أربكها واضطرها في سبيل تغطية العجز وتلبية طلبات الدولة الى الاستدانة، والاستمرار في الاستدانة، فاستقرضت من مصرف لبنان وأصدرت سندات الخزينة، فصار عندنا دين عام تنامى مع الزمن وتضخمت أرقامه حتى قارب في أواخر هذا العام ١٩٨٦، الـ ٨٠ ملياراً من الليرات، في مقابل ثماني مليارات في سنة ١٩٨١، علماً بأن هذا الدين هو في معظمه داخلي، إذ أن

الدين الخارجي لا يتجاوز الـ ٤ مليارات ليرة كما يتبين من البيان التالي:

تطور الدين العام الداخلي
بملايين الليرات

السنة	مصرف لبنان	سندات الخزينة	المجموع
١٩٨١	١٩٨٢	٤٩١٠	٦٨٩٢
١٩٨٢	١٧٥٢	١٢٢٧٩	١٤٠٣١
١٩٨٣	٥٣٠٧	١٥٨٥٦	٢١١٦٣
١٩٨٤	١١٦٣٦	١٩١٣١	٣٠٧٦٧
١٩٨٥	١٥٦٢٣	٣٧٨٥٦	٥٣٤٧٩
١٩٨٦	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

تطور الدين العام الخارجي
بملايين الليرات

السنة	المبلغ
١٩٨٢	١٠٣٣
١٩٨٣	١٣٣٤
١٩٨٤	١٦١٨
١٩٨٥	٣٩٤٦

وبتصرفها هذا، سلكت الدولة طريقاً مخالفاً للأصول المالية وقواعد الانفاق العام، القاضية بأن تمول النفقات الادارية والعادية، بما يقتطع من دخول الافراد، فوقع الاخلال بالتوازن ونشأ التضخم نتيجة ارتفاع أرقام الكتلة النقدية، إذ ارتفعت من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٥ من أربعين ملياراً ونيف إلى قرابة ١٢٠ ملياراً، في حين ارتفع النقد المتداول بمفهومه الضيق المشتمل على النقد الائتماني والودائع تحت الطلب بالليرة اللبنانية، من ٩ مليارات إلى ٢٠ ملياراً، كما يتبين من البيان التالي:

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
نقد متداول	٤,٦٢٥	٥,٥٨٢	٦,٩٥٨	٧,٦٦٩	١٠,٢٦٧
ودائع تحت الطلب	٤,٣٨٠	٥,٤٨٨	٥,٨٨٧	٦,١١٤	٩,٨٨٧
المجموع ل.ل.	٩,٠٠٥	١١,٠٧٠	١٢,٨٤٥	١٣,٧٨٣	٢٠,١٥٤
ودائع أخرى ل.ل.	١٦,٦٠٥	٢٦,٠١٤	٣٤,٣٧٥	٤١,١٩٣	٦٠,٧٦٤
ودائع العملات الأجنبية	١٤,٧٨٧	١١,٤٧٣	١٤,٤٠٠	٢١,٣٠١	٣٨,١٨٤
المجموع	٤٠,٣٩٧	٤٨,٥٥٧	٦١,٦٢٠	٧٦,٢٧٧	١١٩,١٠٢

ولا شيء يدل على أن التسارع في نمو الكتلة النقدية سيتوقف، فالانفاق بالمليارات مستمر، وحاكمية مصرف لبنان المناط بها في الاساس المحافظة على قيمة الليرة، وضبط التضخم، لا تستطيع إلا الاستجابة لطلبات الدولة قي الاستلاف، لمواجهة حاجات الانفاق المتزايدة، مع علمه الأكيد بأن هذه السلوكية ستكون مصدراً أساسياً للضغط التضخمي، وأن الأموال المقترضة غير معدة للانفاق، في مجالات الانتاج السلعي والترسملي.

فهذه هي حالة التضخم التي لا يقابلها رخاء وتعتبر مؤشراً سيئاً على اجتياز الاقتصاد اللبناني فترة خطرة، بما يمكن أن تعكسه على المجتمع، من ويلات وكوارث بفعل تفاقم موجة التضخم ووصوله إلى درجة الجموح، حيث تتلاشى الدخول، وتفقد الكمبيالات والسندات وعقود التأمين والرهن والرواتب والمعاشات والديون والمدخرات قيمتها الحقيقية، وتصبح بين ليلة وضحاها غير ذات بال أياً كانت مبالغها.

وهذا النوع من التضخم المدمر، قد شهدته ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها، عندما أفلت زمام أسعار العملات من كل يد، فجنحت وطارت وارتفعت بسرعة فائقة، وكان أن سجل الدولار سعراً وصل إلى عشرين ألف مارك، وتصاعد بجنون مسجلاً خمسين ألفاً ثم ١٥٥ ألفاً فمليون مارك، في مدى بضعة شهور، فوقعت الكارثة ودمر التضخم مئات الألوف من العائلات، واطاح بالطبقة الوسطى، وما زال العالم يخشى كوارث هذا النوع القاصم من التضخم، فعسانا في لبنان نتذكر ونعتبر.

ويتبين لنا من الأرقام التالية المنحى التراجعي الذي اتخذه، تطور الناتج المحلي والدخلي الوطني والمنحى التصاعدي لمستويات الأسعار والتضخم ما بين سنة ١٩٨٢و ١٩٨٥، مع ذكر مؤشر التضخم المسجل حتى شهر حزيران ١٩٨٦.

السنة	الناتج المحلي بملايين الدولارات	الدخل الوطني بملايين الدولارات	مؤشر الأسعار ١٩٧٤ - ١٠٠	مؤشر التضخم ١٩٦٦ - ١٠٠
١٩٨٢	٥,١٣٤	٧,٠٣٧	٤٠٣,٥٥	-
١٩٨٣	٥,٨٥٦	٦,٦٨٢	٤٦٤,٠٨	٤٨٧,١
١٩٨٤	٤,٨٨٥	٥,٥٨٧	٥٨٤,٧٤	٧٧٤,٢
١٩٨٥	٢,٢٩٢	٣,٤٢٥	٩٣٥,٥٩	١,٣١٠,٥٥
١٩٨٦	(حزيران)			١,٨١٨,٥٠

وبين هذا التصاعد، وذلك التراجع تدنى المستوى المعيشي للبنانيين، وتبدل نمط حياتهم واستهلاكهم وادخارهم، وتزعزعت ثقتهم بنقدهم ومستقبل اقتصادهم، وتحولت الطبقة الوسطى إلى طبقة فقيرة، واستحال الفقير معدماً مهدداً بالموت جوعاً. هذه هي نتيجة حتمية لتضخم كبير لم يترافق مع زيادة الناتج المحلي، إذ أن النفقات لم تذهب نحو تنمية وسائل الإنتاج، بل خصصت لمواجهة نفقات إدارية وعادية وتسديد فوائد الدين العام.

في عجز ميزان المدفوعات والمضاربة في سوق العملات

عرف ميزان المدفوعات اللبناني، في أيام الازدهار، فائضاً متمادياً عكس نتائج تعامله مع سائر بلدان العالم، ورجحان الكفة الدائنة، بفعل تميز لبنان في تأدية الخدمات الاقتصادية، معوضاً عجز ميزانه التجاري.

وكان الفائض، يتجسد بكمية من العملات الأجنبية، تشكل لصالح لبنان رصيداً من الموجودات الخارجية، يعزز الليرة اللبنانية في سوق الصرف، حيث تجري المبادلة بين العملات الأجنبية والعملة اللبنانية، من أجل تسوية المدفوعات في عمليات المبادلات، والمعاملات الاقتصادية الجارية مع الخارج.

غير أن الوضع قد تبدل بعد الاجتياح الإسرائيلي، وحل العجز محل الفائض، وبدأ الضغط على الليرة يشتد في سوق العملات، وأصبحت موضع مضاربة، وتشكو التقلبات التي أخافت اللبنانيين، وزادت من ميلهم نحو الهروب من نقدهم الوطني.

وبديهي أن يحصل الاختلال في ميزان المدفوعات في غير صالح لبنان، طالما

أن الأوضاع الأمنية غير المؤاتية، وإقفال الطرق والمعابر، وما حصل من اعتداءات اسرائيلية على المصانع والفنادق، وما أصاب الشرايين الحيوية في شبكة المواصلات من تعثر، بسبب الحواجز والسواتر وبوابات العبور، وقد أدى كل ذلك إلى تدني مستوى ما يصدره لبنان من سلع، وما يقدمه من خدمات إلى الخارج، وتضاءلت التحويلات النقدية الواردة إليه، وتناقص عدد الزوار والسياح والمصطافين وطلاب الرياضة الشتوية، والخدمات التعليمية والطبية والاستشفائية، وتعطلت حركة البضائع العابرة، ورحلت رساميل بعشرات المليارات من الدولارات، وأحجمت رساميل عن المجيء، وهربت كفاءات وأدمغة واختصاصات، فانعكس ذلك كله على ميزان المدفوعات، وأسفر عن نقص في موجوداتنا من العملات الأجنبية، وبقي في المقابل ما نحتاجه في تعاملنا مع الخارج موضوع طلب غير مرن، وخاصة على السلع الترسملية والبترول والآليات المتطورة وبعض السلع الغذائية الضرورية، فكان الطلب على العملات الأجنبية شديداً، وأدى الضغط على الليرة إلى مزيد من تدهورها.

وهكذا أصبحت الليرة والدولار، ومـا يجري على صعيد الصرف الأجنبي وفي البورصة، الشغل الشاغل لكل الناس، يلاحقون مجرياته في الصحف والاذاعات، ويتتبعون أخبار المضاربات وملاحقة المضاربين، الذين ثبت للجميع مدى الأذى الذي يلحقونه بالليرة اللبنانية، من أجل تحقيق ربح حرام، غالباً ما تأتيهم ابتزازاً، من بعض صغار المدخرين السذج.

والواقع، إن المضاربة في الاحوال العادية لا تسيء، خاصة إذا ما كان المضارب قد دخل سوق الصرف بائعاً أو مشترياً، من أجل المحافظة على ما لديه من قوة شرائية يخشى أن تتدنى قيمتها، بفعل تدني قيمة ما يحمله أو يقتنيه من عملة وطنية، مهددة بالتراجع والتدهور، غير أن الأمر يصبح مختلفاً، عندما يصبح المضارب صياداً في الماء العكر، يستغل الأحداث والتصريحات والتعليقات التي تصدر عن شخصيات سياسية، وبعض الدراسات والتقارير غير المرتكزة على حقائق وإحصاءات، وربما عمل في سبيل صدورها بشكل أو بآخر علماً بأن مثل هذه التصريحات والتعليقات والتقارير والدراسات، مطمئنة كانت أو مقلقة تبقى

على الدوام ضارة وغير نافعة، وغالباً ما تدفع نحو عمليات المضاربة شـراءً أو بيعاً، فيقع في شباكها مدخرون سذج.

وهنا يتدخل حاكم مصرف لبنان للحد من المضاربة، عن طريق تدابير متنوعة، تتصل بنسب الاحتياطيات وكيفية استعمال حسابات الودائع بالليرات اللبنانية أو بالعملات الأجنبية وخاصة المفتوحة لغير المقيمين، ويحاول الحؤول دون فتح حسابات مصرفية بالليرات اللبنانية في الخارج، ذلك أنه لم يعد بإمكانه، أن يدخل السوق بائعاً أو مشترياً بالقوة الكافية بهدف التأثير على أسعار الصرف والمحافظة على استقرار النقد الوطني النسبي، بعد أن شح مخزونه من هذه العملات.

وعلى كل فإن مضاربة المضاربين، وإن أدت إلى تقلبات في أسعار العملات، وأياً كان الغرض منها، فإنها تنعكس تعرجات في المنحى العام باتجاه أسعار الصرف، دون أن تبدل من اتجاه هذا المنحى الصعودي، بالنسبة للدولار والعملات الأخري، والانحداري بالنسبة لليرة، طالما أن الأسباب التي أدت إلى التدهور لم تعالج بعد.

ويبدو أن موضوع ملاحقة المضاربين قضائياً، اتسم بالجدية وأدى إلى إثارة موضوع سرية المصارف، وأبديت آراء عدة في هذا المجال، فثارت ثائرة المؤمنين بضرورة الحفاظ على مقومات النظام الاقتصادي الحر، الذي كان وراء ما عرفناه من نمو وازدهار، ويهمنا أن نقول، بأن موضوع السرية سيبقى حائلا دون الملاحقة، ويبقى أن المطلوب هو وجود ذرة من ضمير، وبعضٍ من حسٍ وطني، لدى هؤلاء المضاربين، خاصة وأن حاكم مصرف لبنان لم يستطع تمزيق ستائر السرية المصرفية، ولن يستطيع أن يرى من وراء الستار، وأية معلومات يجمعها، وأية قناعات تتوافر لديه، قد لا تصلح دليلاً ولا تثبت إدانة، فهؤلاء المضاربين، الذين يهددون النقد الوطني، ويعرضون الاقتصاد للضرر من خلال تحريهم عن تحقيق الارباح، إنما يتماثلون في عملهم هذا، مع الزمر المسلحة غير الشرعية، التي تقاتل بعضها بعضاً، في الأحياء والشوارع المكتظة بالبشر، وهدف كل منهم

الانتصار على الآخر، فيخرّبون الابنية ويقتلون الأبرياء ويحدثون البلبلة ويشيعون التسيب والفلتان.

وفي سبيل تسهيل مهمة الملاحقة القضائية، هنالك من يفكر في الأوساط المالية والسياسية، بوضع تفسير أو إدخال تعديل لا يمس بالسرية، ويتيح وقف المغايرات، عندما يكون الأمر من الخطورة والضخامة وإلحاق الأذى بالصالح العام، بحيث يبرر كشف الأسرار، والحصول على المعلومات، تماماً كما هي حال الطبيب الملزم بسر المهنة، والذي يتحرر من هذا الموجب، عندما يتعلق الامر بمرض وبائي خطير.

وباعتقادي إن مثل هذا الموضوع، كان يمكن أن يبحث في حسناته وسيئاته، ومن خلال الحفاظ على السرية، والحؤول دون هروب الرساميل، قبل رحيل عشرات المليارات من الدولارات التي غادرت إلى حيث الأمان والاستقرار، أما الآن وقد رحل ما رحل، فلنحافظ على ما تبقى لدينا، ولنترك موضوع السرية في هذا الظرف غير الملائم.

ثانياً: في علاقة الوضع السياسي والامني بتدني قيمة الليرة

عندما نبحث في موضوع العلاقة القائمة ما بين السياسة والامن من جهة، وتدني قيمة الليرة من جهة أخرى، يكون لزاماً علينا أن نبقي ثلاث فرقاء خارج نطاق هذا البحث، لأنهم غير معنيين، وهم: مصرف لبنان والسياسيين من غير حملة السلاح والشيطان الرجيم.

فالفريق الأول، الذي هو مصرف لبنان، حاكماً ونواب حاكم ومجلس مركزي ولجنة رقابة رئيساً وأعضاء، كل هؤلاء لهم علاقة بالسياسة النقدية، وهي غير سياسة السلطة والسلاطين، والحكم والحكام. ومع ذلك فقد استنفد مصرف لبنان ما لديه من أسلحة وذخائر، فنفد ما لديه من احتياطي بالعملات، ولم يعد قادراً على الدخول بائعاً ومشترياً، ولم تسفر وسائل نسب الاحتياط والتعليمات العديدة، عن تغيير باتجاه المنحى العام، الذي تدفعه في هذا الاتجاه، متطلبات وظروف الحرب وسياسات أمراء الحرب، بحيث تبقى محاولات مصرف لبنان

الصادقة ولا شك، من باب ربط الثور الهائج بخيطان من القطن.

وفي مطلق الأحوال، لا علاقة مباشرة لمصرف لبنان بالأسباب والعلاجات الحقيقية للتضخم، خاصة وأنه لا يستطيع، لا إنقاص حجم كتلة النقد، ولا إعادة إيرادات الدولة المسلوبة إلى نطاقها الشرعي، ولا زيادة مواردنا الخارجية من العملات الأجنبية إلا بمقدار.

أما الفريق الثاني، وهو هؤلاء السياسيون، سواء أكانوا في الحكم أو خارج الحكم، الذين لا علاقة لهم لا من قريب، ولا من بعيد بالتقاتل الجاري على الساحة اللبنانية، بين قوى مختلفة شرعية وغير شرعية، فهؤلا الذين لا حول لهم ولا قوة، لم يكونوا في البداية ولن يستطيعوا أن يكونوا في النهاية، طالما أن المتورطين في الحرب، غير راغبين في إنهاء هذه الحرب، وطالما أنهم لم يحققوا انتصارا، وكل منهم يظن نفسه في النهاية غالباً، والغلبة محظورة على أي منهم، والنتيجة التي هم يعرفونها جيداً ستكون خسارة على الجميع، وبالدرجة الأولى خسارة على لبنان.

أما إذا شاء أمراء الحرب، دعوة السياسيين من غير حملة السلاح للاشتراك جدياً في اتخاذ قرار إنهاء الحرب، فستكون عندئذ ساعة مباركة، ولنستبشر بساعة الفرج، لأننا نكون قد وصلنا إلى الخاتمة السعيدة.

أما الفريق الثالث، وهو العامل في الخفاء، يتلاعب بالجميع بعلمهم أو دون علمهم، يدفعهم في هذا الاتجاه أو ذاك، يحركهم ويوقف تحركاتهم، يطلق ألسنتهم أو يلجمها، يشحنهم ويهدىء من روعهم. هذا هو المتآمر الشيطان الرجيم، الذي يمكن أن يكون أكثر من جهة واحدة، إسرائيل حتما ومن يعمل حليفاً أو عميلاً أو مشاركاً أو مناصراً أو منفذاً، يعمل على تدمير لبنان، شعباً ووطناً ودولة، مستخدماً كل وسيلة، متلاعباً بكل الناس حتى بالوطنيين المخلصين والمناضلين، مستغلاً نقاط ضعفهم. وهذا الشيطان يعمل ربما لصالح إسرائيل، وربما لصالح مخططات أوسع مدى، تتصل بتوزيع مناطق النفوذ وتقاسم البلاد والعباد، وقد يكون لبنان إحدى أدوات التنفيذ أو قطع الغيار، التي ربما استعملت

أرضاً وثروات، في عمليات التقاسم والتوزيع والتسوية الشاملة.

بعد هذا الإيضاح الذي لا بد منه، نطرق باب هؤلاء القادة الذين هم في أصل العلاقة ما بين السياسة والأمن، وبين ما انتاب الليرة من أعراض مرضية خطيرة، هؤلاء تورطوا في الأزمة، وهم ما زالوا أصحاب القرار أو القرارات في متابعة تأجيج النار أو في إضفاء اللهيب، وإنهاء البؤرة المتفجرة وفي استمرار الحرب أو في وضع حد نهائي للاقتتال ولمسيرة العنف المتمادية.

فعلى هؤلاء السادة، تقع مسؤولية ما قد يحصل، إذا ما استمرت الأزمة وتمادى القتال وتابعت الليرة انهيارها، ووصلت فعلاً إلى الحضيض، ووقعت الكارثة ودمرت العائلات والافراد لا سمح الله، يوم تغدو، وهذا ما لا أستطيع أن اتصوره، ملايين الليرات اللبنانية لا تساوي إلا بضعة دولارات، وتصبح المبالغ المحدودة بالملايين في الحسابات والكمبيالات والسندات والتأمينات، وغيرها لا تساوي شيئاً، فيعم الخراب ويشيع الموت والدمار وتقع الكارثة ولا مجال للندم.

وإننا لن نذكر هؤلاء القادة، لأنهم أذكياء واعون، بأن حصول أي مكروه من هذا النوع، سيودي بالكيان والوطن والدولة، ولن ينجو أحد والكل يصبحون على كف عفريت.

فالليرة لم تصل إلى ما وصلت إليه، إلا بفعل حربكم وتقاتلكم، هذه هي الحرب التي أخافت عشرات المليارات من الدولارات فهربت، وهي التي أقلقت عشرات أخرى من المليارات، كانت معدة للمجيء، فتحولت إلى حيث العائد والأمان، كما أنها هي التي حولت عن لبنان الترانزيت وطلاب السياحة، والعلم والطبابة وممارسة الرياضة الشتوية إلى حيث لا عنف ولا سخونة ولا قنص ولا حواجز ولا بوابات عبور، إلى حيث الدورة الحياتية الطبيعية الهادئة، وحربكم أيضاً هي التي عطلت الإنتاج، وعرقلت حركة الاتصال والتواصل، وعزلت مناطق عن مناطق، وقوقعت أخرى، وقطعت طرق، واستولت على مرافىء وأحدثت أخرى، وعرضت الطريق من المطار وإليه لأخطار ومحاذير، على غرار ما هو جارٍ في سواه من المرافق العامة والطرق وشرايين المواصلات الدولية.

حربكم هي إذن، التي أدت إلى ضمور حجم الإنتاج والتعامل وتقلص الكفة الدائنة في ميزان المدفوعات وإصابة هذا الميزان بالعجز المتمادي.

وميليشياتكم، هي التي تسلّطت على المرافىء الشرعية وأحدثت مرافىء غير شرعية، واستولت على موارد الدولة من عائدات ورسوم جمركية ومرفئية، من أجل حاجات التمويل والانفاق على تنظيماتها، فتسببت بتزايد الدين العام ونمو الكتلة النقدية وحصول التضخم وما عكسه على الشعب من ويلات.

يبقى أن تتوافر القناعة لدى هؤلاء القادة، بأن ساعة الاستحقاق قد دنت، فليحزموا أمرهم ويقرروا، وما أسهل القرار ساعة تتوافر النية، وما أحلى الالتقاء عندما يرغب الفرقاء في التصافي والتوافق والسير معاً في مسيرة الإنقاذ.

فالبلد يحترق، والليرة تحتضر، ولقمة العيش هاربة، والمصير مجهول، والمطلوب من ربابنة السفينة أن يطلقوا صفارة الاستغاثة، طلباً لمن يساعد في الإنقاذ، وليعدّوا ليوم التلاقي عدته فوراً ودون تأجيل.

ثالثاً: في العلاج الشافي أو المخفف

بعد أن طلبنا من قادة السلاح أن يلقوا سلاحهم، ويلتقوا حول طاولة إنقاذ، لم يعد ثمة من داع لشرح كيفية الوصول إلى العلاج الشافي، فهو في إنهاء الحرب ولا شيء غير إنهاء الحرب، وكل ما عدا ذلك يدخل في باب المعالجات التخفيفية.

فالارتفاع في الاسعار بسبب تدني قيمة النقد لا يعالج إلا باستعادة النقد لعافيته، وهذا لا يكون إلا بزوال أسباب عدم توازن موازنة الدولة والانتهاء من عجز القطاع العام، ووقف الاستدانة، وبالتالي وقف تزايد كتلة النقد المتداول.

ومع ذلك، فإنه لمن بديهيات الأمور عندما تواجه الدولة وضعاً تضخمياً خطراً، أن تعمد إلى سياسة التقشف وضغط النفقات وبذل الجهود لتحصيل الواردات وتنميتها. ولكن على الرغم من توصيات المجلس النيابي ولجانه بوجوب ضغط النفقات غير المجدية، لم يظهر أي أثر يدل على الاستجابة لهذا الطلب

الملح، وهذا أمر مرتقب على اعتبار أن كل وزير وصاحب نفوذ يضغط لاستثناء جماعته من سياسة التقشف لأن لها على ما يظن وضع خاص يتطلب معاملة خاصة واستثنائية، أما فيما عنى الجباية وتحصيل الواردات، فما زلنا ننتظر تنفيذ ما اقرته لجنة الحوار الحكومية واسترداد المرافىء الشرعية والغاء غير الشرعي منها وعودة السلطات الجمركية إلى استيفاء الرسوم والعائدات، علماً بأن المطلوب حتى ولو سلمت المرافىء أن يكون الاستيفاء جدياً وصحيحاً وغير كلامي .

وبديهي أيضاً أن تعمد الدولة على سبيل العلاج إلى تشجيع ومساعدة وتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والحرفية التي يمكنها أن تنتج سلعاً بديلة عن تلك التي اعتدنا استيرادها وسلعاً قابلة للتصدير طالما أن كلفة الإنتاج باتت متدنية بعد أن دخلنا عالم التضخم وتدني قيمة العملة وبتنا ننافس رعايا البلدان المختلفة في هذا المضمار.

أما الاستغلال والغش والابتزاز فيكون موضع تحديد أسعار ومكافحة من قبل لجان المكافحة، والإحالة على المحاكم القضائية، كما إنه يكافح بفتح باب استيراد السلع عن طريق المركز التعاوني للاستيراد، الذي أحدث ولم يعمل، وفي تعزيز التعاونيات الاستهلاكية واقراضها ما يكفيها لتسيير أعمالها بصورة فاعلة ومثمرة وفيما عنى ارتفاع سعر الدواء، لا بد من تشغيل المكتب الوطني للدواء، الذي أحدث أيضاً دون أن يرى النور، وشكلت لجان لاستيراد الدواء من قبل الصندوق الوطني للضمان من شخصيات عمالية واجتماعية، ولكنهم على ما يبدو انشغلوا بالشكليات ولم يعملوا .

وفي سبيل تقويم ميزان العملات الأجنبية، عن طريق تعزيز الإنتاج والإنتاجية، فلا بد هنا من تسريع تمويل القطاع الصناعي، في ميادين برع فيها اللبنانيون، وباتت كلفتها متدنية في ظل أوضاع التضخم النقدي، وأصبح تصديرها ميسوراً، والسوق العربي على ما اتصل بنا مفتوح ومتقبل، لما يمكن أن نصدره إليه من صناعات أجود صنعاً وأقل كلفة، مما يرد، من بلدان أخرى.

وهنالك تدبير لا بد منه، وإن كان له نتائج تضخمية، هو زيادة رواتب

وأجور الموظفين والمستخدمين والعمال، بما يوفر لهم أسباب المعيشة حفاظاً على إنتاجيتهم، وتفادياً لشرور اجتماعية.

أيها السيدات والسادة.

لا يسعني في ختام هذا البحث، إلا أن أشير إلى أن أهل السياسة الذين نطالبهم بوقف الحرب مشغولون بنزاعاتهم وبما يطلع به عليهم كل يوم هذا الذي اطلقنا عليه اسم الشيطان الرجيم، من مفاجآت ومسلسلات إجرامية مستجدة، فالقتال مستمر والأمن فالت، والليرة تئن، والشعب ثائر، والمسيرة في انحدار، ولا من يتحمل مسؤولية إنهاء الوضع المأساوي المتمادي .

إننا في لبنان نختلف عن سوانا في ممارسة السياسة، ولا ندري إلى أي متى سنبقى كذلك، فلدى غيرنا سياسة واحدة ولدينا سياسات لا رابط بينها ، لدى كل دولة جيش واحد، وعندنا جيوش، جيشهم يقاتل الأعداء ويحفظ الأمن، وجيوشنا تتقاتل وتتحالف مع الغير وأحياناً تخل بالأمن.

الأحزاب والهيئات المعارضة في العالم تنازع الحكام سلطانهم بالوسائل الديمقراطية، وأحزابنا وهيئاتنا السياسية تدخل الحكم وتنازع صاحب السلطان سلطانه من الداخل، مستعملة جيش الدولة وسلاحها ومالها في هذا السبيل.

والآمال التي عقدت على الحكومة الحالية ، التي سميت يوم تشكيلها حكومة الوحدة الوطنية تلاشت ، وكان الجميع يؤمنون بأنها ستكون حكومة الإرادة الواحدة والمنهج الواحد ، حكومة الوفاق والإنقاذ ، حكومة لبنان الواحد ، حكومة إنهاء الحرب في لبنان .

فإذا السياسة العامة بين هؤلاء موزعة إلى سياسة لرئيس الدولة وسياسة لرئيس الحكومة وسياسة خاصة لكل وزير من وزراء الحرب، وسائر الوزراء فيما بين هذه وتلك من السياسات حائرون.

إلى هؤلاء جميعاً نتوجه طالبين إليهم العودة إلى الحوار بأسرع وقت، فهو الطريق الأسلم والأوفق، وليتفقوا على إنهاء الحرب قبل فوات الأوان.

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة اللبنانية

الدكتور طلحة اليافي

موضوع بحثنا اليوم هو الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة ولابد في سياق معالجته من التطرق إلى المواضيع الأخرى موضوع هذه الندوة إذ هي جميعاً مترابطة بعضها مع البعض الآخر.

إن الوحدة النقدية للعملة في بلد ما هي مقياس قيمة ومخزون ثروة: measure of value & store of wealth. وكما تعلمون فثمة ترابط وثيق بين الوضع الاقتصادي في أي بلد وقيمة نقده الحقيقية. فعندما يكون الوضع الاقتصادي متيناً في بلد ما فإن ذلك يؤكد وجود طلب على منتجات هذا البلد وعلى خدماته مما ينعكس إيجاباً على ميزان مدفوعاته واستطراداً على قيمة نقده الحقيقية.

فلو أعدنا النظر إلى تطور الوضع الاقتصادي في لبنان منذ مطلع الخمسينات ولغاية عام ١٩٧٥ لتبين لنا أن هذا التطور في مختلف الميادين الاقتصادية اللبنانية وصل إلى درجة أثارت إعجاب جميع دول العالم. فميزان المدفوعات اللبناني مع العالم الخارجي كان يظهر بصورة دائمة فائضاً متزايداً ولذلك كانت قيمة الليرة الحقيقية بتحسن مضطرد بحيث أصبحت في أوائل عام ١٩٧٥ من أقوى العملات في العالم مما انعكس ارتفاعاً على دخل الفرد اللبناني وعلى مستوى معيشته. فبعد أن كان هذا الدخل متدنياً جداً في مطلع الخمسينات ارتفع إلى ما يزيد على ١٢٥٠ دولار للفرد الواحد في أوائل عام ١٩٧٥ بحيث غدا من أعلى المستويات في القارة

الآسيوية وبدأ يقارب ما يماثله في بعض بلدان حوض البحر المتوسط كاليونان على سبيل المثال.

ومن المعروف أنه بالرغم من ندرة موارد لبنان الطبيعية فثمة عوامل ساهمت في ازدهار اقتصاده وابرزها مركزه الجغرافي الممتاز، جمال طبيعته واعتدال مناخه، مهارة شعبه المفطور منذ القدم على التجارة والخدمات، ونظامه الاقتصادي الحر.

فبحكم مركزه الجغرافي الممتاز وصلاته الوثيقة والطبيعية مع محيطه العربي وروابطه المتينة أيضاً مع العالم الغربي تمكن لبنان، بسبب انفتاح شعبه، من لعب دور الوسيط بين محيطه العربي والعالم الغربي الصناعي وبلور ذلك في شتى أنواع الخدمات التجارية والمالية والمصرفية. كما تمكن من استغلال جمال طبيعته واعتدال مناخه بحيث أصبح يرده السياح من كل حدب وصوب. وهكذا ركز لبنان نمطاً اقتصادياً فريداً من نوعه إذ شكل قطاع الخدمات والتجارة فيه ثلثي دخله القومي في حين شكلت القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة والبناء) الثلث الباقي من هذا الدخل. وقد أدت مهارة اللبنانيين ووجود العديد من رجال أعمالهم وفنييهم وعمالهم في أفريقيا وفي الخليج العربي، الذي شهد في تلك الآونة ازدهاراً كبيراً من جراء إنتاج وإيرادات البترول، إلى تحويل الكثير من رؤوس الأموال إلى لبنان مستفيدين من نظامه الاقتصادي الحر وسرّيته المصرفية المعمول بها منذ عام ١٩٥٦، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في صمود الاقتصاد اللبناني في وجه الحرب المدمرة التي لا نزال نشهد فصولها منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥.

الوضع الاقتصادي الحالي

لقد كان من نتيجة هذه الحرب تآكل الاقتصاد الوطني وتداعي العملة اللبنانية بشكل مستمر. وإذا كان اقتصادنا تمكن من الصمود بين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ بفضل الأموال التي كان اللبنانيون، أفراداً ومؤسسات، العاملون في الخارج يحولونها إليه كما سبق وأشرنا فإن هذه التحاويل انخفضت قيمتها اعتباراً من عام ١٩٨٣ من ٢٠٠ مليون دولار شهرياً إلى ما يقل عن ٥٠ مليون دولاراً شهرياً في الوقت الحاضر. كما بدأت تزداد قيمة تحاويل اللبنانيين إلى الخارج تأميناً على أموالهم أو لتمويل تعليم أولادهم الذين ازداد عددهم في الخارج.

وإذا كانت سائر البلدان في العالم التي مرت أو تمر في فترة حرب قد كيّفت أوضاعها على أساس اقتصاد حرب فإن ما يميز هذه البلدان عن لبنان هو وجود دولة تقرر وتنفذ، أما في لبنان وبعد ١٢ سنة من الحرب فالوضع يختلف كلياً إذ أن الدولة مجزأة ولا يمكنها أن تأخذ قرارات قابلة للتنفيذ. فلبنان محكوم من قبل التنظيمات المسلحة التي تسيطر على المرافق الحيوية للبلاد وتضع يدها على مرافىء وموارد الدولة.

وهذا التدهور الاقتصادي ازداد حدة منذ أوائل العام ١٩٨٤ ونحن نشهد اليوم تسارعاً في عملية التفكك الكلي للدولة وأجهزتها. فالليرة اللبنانية تراجعت من ١٧ ليرة للدولار الواحد في كانون الأول عام ١٩٨٥ إلى ما يزيد على ٦٥ ليرة للدولار الواحد في الأيام القليلة الماضية وليس باستطاعة أحد أن يتكهن بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا التدهور المخيف إذا استمرت الأوضاع السياسية على هذا المنوال.

فكيف يمكن معالجة هذا الأمر المأساوي لثلاثة ملايين مواطن دون وجود دولة وحكومة تجتمع على الأقل.

فلا بد من وجود تخطيط لاعادة إعمار الاقتصاد المتدهور فور توصل اللبنانيين إلى وفاق فيما بينهم. ولكي يكون هذا التخطيط واقعياً لا بد من الإلمام بالمتغيرات السلبية التي طرأت على الوضع الاقتصادي العام في لبنان، عدا عن المتغيرات والمعطيات الجديدة في بنية اقتصاد جميع الدول المجاورة. أما فيما يختص بلبنان فأهم هذه المتغيرات هي التالية:

١ ـ إن الاضرار المباشرة وغير المباشرة في لبنان طيلة سنوات الحرب الاثنتي عشرة تتجاوز في تقديرنا الـ ٢٠ مليار دولار. وثمة تقديرات تضعها بحدود ٥٠ مليار دولار إذا أخذت بعين الاعتبار قيمة الدخل التي كان بالامكان تحقيقها لو لم تكن حالة الحرب قائمة. فبعض الاقتصاديين يقدرون الناتج المحلي القومي القائم (G.D.P.) في نهاية عام ١٩٨٥ بما لا يتجاوز ٤٠٪ مما كان عليه عام ١٩٧٥ بسعر العملة اللبنانية في ذلك العام وثمة تقديرات أخرى لدخل الفرد وذلك على أساس السعر الحالي للدولار.

٢ ـ إن القيمة الشرائية لليرة اللبنانية تدنت بين العام ١٩٧٥ والشهر الجاري إلى حوالي ٤٪ من قيمتها الشرائية عام ١٩٧٥.

٣ ـ إن احتياطي العملات الأجنبية هو في تدن مستمر بحيث بلغ حوالي ٥١٠ مليون دولار في منتصف الشهر الماضي في حين كان بحدود ٢,٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٣.

٤ ـ إن إيرادات الدولة اللبنانية (غير تلك الناتجة عن أرباح في قيمة احتياطي العملات الأجنبية هي حوالي ١٥٠ مليون ليرة شهرياً أي بحدود ١٧٪ من قيمة الفوائد المترتبة على القروض الداخلية (سندات الخزينة) هذه القروض التي بلغت حوالي ٧٥ مليار ليرة لبنانية حاليا ولا يمكن التكهن إلى أي مدى ستصل قيمة ديون الدولة الداخلية عام ١٩٨٧ إذا استمرت الأوضاع السياسية كما هي عليه الآن.

٥ ـ اعتباراً من عام ١٩٨٥ أصبحت نسبة التضخم مربوطة إلى حد كبير بزيادة النقد قيد التداول. ومن الطبيعي، نتيجة الحاجة إلى الاقتراض الداخلي، أن يتم طبع المزيد من العملة اللبنانية لتسديد نفقات الدولة الضرورية وغير المنتجة مع ما يستتبع ذلك من تدن إضافي في قيمة الليرة حسب رأينا.

٦ ـ إن فقدان الثقة بالليرة اللبنانية يتضح من نسبة الودائع في العملات الأجنبية إلى الودائع في الليرة اللبنانية، إذ للمرة الأولى وبالتحديد خلال الفصل الأول من العام الجاري بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية ٦٠٪ من إجمالي الودائع. وإذا تم نقل جزء كبير من الودائع بالعملات الأجنبية إلى مصارف أجنبية خارج لبنان فعندها تكون المضاعفات على الليرة اللبنانية في غاية الخطورة.

٧ ـ كان قطاعا الخدمات والتجارة يشكلان حوالي ثلثي الدخل القومي وكانا مكمن قوة للاقتصاد اللبناني، إذ ما أن تحدث أزمة وتنتهي حتى يستعيد هذان القطاعان قوتهما سريعاً بخلاف الصناعة والزراعة التي تتطلب استثمارات كبيرة وطويلة الأمد وتدريباً للعمال لتعطي الثمار المرجوة.

أما الآن وبسبب التغيير في بنية الاقتصاد اللبناني بعد الانهيار شبه الكامل

لقطاعي التجارة والخدمات فقد أصبحت القطاعات المنتجة برأينا تشكل حالياً نسبة مرتفعة من الناتج المحلي القومي القائم (GDP) علماً بأن هذه القطاعات لم يزد انتاجها بل تدنى في رأينا .

٨ ـ حتى عام ١٩٨٤ كان العديد من المواطنين اللبنانيين قد سافر إلى دول الخليج العربي طلباً للعمل كما سافر و/أو هاجر قسم آخر إلى الولايات المتحدة، كندا، أوستراليا والبلدان الاوروبية طلباً للعلم والعمل.

حالياً خفت هذه الهجرة بسبب الركود الاقتصادي الكبير في بلدان الخليج وبسبب الاجراءات المتشددة وغير المبررة في رأينا ضد اللبنانيين بسبب ما يسمى بالارهاب عدا عن تدني سعر صرف الليرة التي حدت من سهولة هجرة اللبنانيين إلى الخارج.

هذا على الصعيد الاقتصادي وعلى سبيل المثال لا الحصر. أما على الصعيد الاجتماعي فثمة مشكلة صعبة جداً هي إيجاد المسكن لما يزيد على ١٥٪ من إجمالي عدد السكان في لبنان ومن جميع الفئات الذين هجروا من مساكنهم دون أي ذنب اقترفوه. هذا عدا عن المشاكل الصحية والتربوية وضمان الشيخوخة. . . الخ . . .

وهكذا فمن الضرورة بمكان عدم الوقوف مكتوفي الايدي بل العمل على اتخاذ بعض الاجراءات للمحافظة على وجود واستمرارية الاقتصاد اللبناني بشكل خاص والقطاعات المنتجة أي الصناعة والزراعة والاسكان. وقد قدمت العام الماضي تصوراً أولياً لما يمكن عمله ضمن لجنة الطوارىء الاقتصادية والتي حظيت بموافقة اللجنة ومقام رئاسة الجمهورية وأجهزة الدولة. وتضمن تصورنا هذا، المقترحات التالية التي تهدف فقط إلى استمرارية عجلة الاقتصاد الوطني والتي تنطوي بتلخيص وإيجاز على ما يلي:

ضخ مبلغ ثلاثة مليارات ليرة لبنانية خلال عام ٨٦ ـ ١٩٨٧ لتمويل القطاعات المنتجة الصناعية والزراعية والاسكانية كدفعة أولى. على أن يتم هذا الانفاق من خلال مؤسسات متخصصة: المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي والمصرف الوطني للانماء الزراعي الذي انشىء بمرسوم عام ١٩٧٧

والذي اقترحنا إحياءه ومصرف الاسكان. وتكمن أهمية المرور بالمؤسسات المتخصصة في جعل عملية الضخ للقطاعات الانتاجية تتم وفق الاصول المالية السليمة وبشروط ميسرة لناحية معدل الفائدة والآجال كما هي الحال عليه في جميع المؤسسات الانمائية المشابهة في العالم. على أن تعطى هذه المؤسسات مرونة كافية في أداء نشاطها وذلك بغرض زيادة مواردها عن طريق الاقتراض من الاسواق المالية المحلية والاقليمية والدولية بكفالة الدولة أو بدون كفالتها وعن طريق تعبئة المدخرات الخاصة بفعالية. ومن المفترض أن تعفى هذه المؤسسات من كافة أنواع الضرائب لكي يسمح لها بتطوير مواردها الذاتية ما أمكن. ومن خلال التجربة الماضية، والحالية يمكنني أن أؤكد بكل قوة ومسؤولية أن موارد هذه المؤسسات يجب أن تأتيها مباشرة دون أن تمر عبر أية سلطة رعاية أياً تكن هذه السلطة وذلك تفادياً للبيروقراطية الإدارية التي تحد من حركة ومرونة وفعالية المؤسسات ذاتها.

ففيما يتعلق بالقطاع الصناعي يلاحظ أنه بالرغم من حجم وعمق الدمار الذي تعرض له هذا القطاع فثمة حيوية غير معهودة لدى الصناعيين اللبنانيين وإرادة بالتوسع والتطوير إذ أن الكثير من هذه الصناعات ينتج سلعاً بديلة للإستيراد من جهة وقابلة للمنافسة في الأسواق الخارجية وبدون أية رعاية أو حماية. ويعتبر ذلك وضعاً فريداً في العالم العربي. وفي ظل استقرار سياسي وأمني نتوقع أن يلعب هذا القطاع دوراً محركاً للاقتصاد اللبناني في المستقبل.

إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على القطاع الزراعي ونحن نعتبر ذلك خللاً بنيوياً اقتصادياً واجتماعياً غير مقبول أو مسموح به، وقعنا به في الماضي حين أهملنا كلية تنمية المناطق الريفية مما جعلنا ندفع ثمنها غالياً اليوم، . وعلينا التعلم من تجربة الماضي القريب وأن نباشر باتخاذ الاجراءات الفورية من خلال إنشاء وإحياء المصرف الوطني للانماء الزراعي وبموارد مالية يجب ألا تقل في مرحلة أولى عن المليار ليرة لبنانية.

وضمن التوجه ذاته نرى ضرورة عدم تأجيل أو إهمال موضوع الاسكان. ويجب وضع سياسة إسكانية متوازنة بين المناطق تكون مرنة ومدروسة بحيث تلبي الاحتياجات الحقيقية ضمن منظور التنمية. ولا بد أن ينفذ هذه السياسة مصرف

الاسكان شرط إعادة النظر بأسسه التنظمية والإدارية، ولسوء الحظ نعتقد أن السياسة السابقة لمصرف الاسكان كانت فاشلة في تأدية وظيفتها الأساسية.

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) والذي تطرق إليه زملائي فلي، كرجل مالي ومصرفي، رأي قديم عبرت عنه من خلال عدة أوراق وفي عدة مناسبات وإني أرفق لكم إحدى تلك الأوراق وهي بعنوان «بعض المقترحات العملية لتدعيم النظام المصرفي والمالي في لبنان». وبإيجاز شديد لا بد من تدعيم هذا القطاع الهام والذي أثبت رغم كل الظروف حيويته وقابليته للتكيف أكثر من أي قطاع خدمات آخر. وهو وإن كان يعاني حالياً من ضعف بنيوي فإن معالجة هذا الضعف ممكنة في الوقت الحاضر ودون انتظار انتهاء الأزمة السياسية في البلاد.

وأخيراً لا بد من الاستدراك أن وضع هذه الاقتراحات الآنية موضع التنفيذ سيكون من شأنه المساعدة جزئياً في دعم الليرة وتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني للمحافظة على استمراريته وأن هذا الدعم لكي يكون فعالاً يجب أن يترافق مع انتهاء حالة الحرب في لبنان وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بوفاق بين اللبنانيين أنفسهم. ونحن نرى أن الارتفاع الأخير للدولار يعود إلى أسباب سياسية أكثر منه إلى أسباب اقتصادية ولذلك فإن مجرد بدء حوار جدي بين الزعماء السياسيين سيخلق جواً نفسياً ملائماً يكون له وقعه الايجابي على كافة الصعد الاقتصادية في لبنان وبخاصة على وضع الليرة.

بعض المقترحات العملية
لتدعيم النظام المصرفي والمالي في لبنان

مما لا شك فيه أن دعم النظام المصرفي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على وضع الليرة اللبنانية والاقتصاد الوطني ككل.

وقبل تقديم مقترحاتنا حول السبل الآيلة إلى دعم النظام المصرفي لا بد من إعطاء صورة عامة وموجزة للوضع الحالي لهذا النظام.

فحتى العام ١٩٧٥، كان لبنان، وبخاصة العاصمة بيروت، مركز الخدمات المصرفية والتجارية لمنطقة الشرق الأوسط وكان قطاع الخدمات يشكل ثلثي الدخل القومي في حين كانت القطاعات المنتجة تؤمن الثلث الباقي. أما اليوم فقد تراجع قطاع الخدمات بشكل كبير بحيث أصبح لا يؤمن أكثر من ثلث الدخل القومي، فالحرب وذيولها أفقدت لبنان ذلك الوضع المتميز كمركز تجارة وخدمات للاسواق المالية الأخرى في المناطق المجاورة. إلا أن المدهش هو أن النظام المصرفي، وإن كان قد تأثر كثيراً نتيجة الاوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، فهو لا يزال حياً وفعالاً مع أن هيكليته ضعيفة ومعرضة للاهتزاز لاسباب نعرفها جميعاً.

فمعظم المصارف والمؤسسات التجارية الأجنبية أنهت أعمالها في بيروت، ومن أصل ٩٢ مصرفاً مرخصاً له العمل في لبنان هنالك حوالي ٢٠ مصرفاً يتحكمون بأكثر من ٨٠٪ من النشاط المصرفي العام. أما المصارف الأخرى فصغيرة وشبيهة إلى حد بعيد بمؤسسات التمويل والتسليف. وبكلام آخر فإن معظم هذه المصارف الصغيرة تفتقر إلى الثقة المحلية والخارجية.

ومن جهة أخرى، استطاعت المصارف الكبيرة ذات الادارة الحسنة أن تنمو بشكل ديناميكي ونجحت إلى حد مثير للاعجاب في زيادة أموالها الخاصة بصورة منتظمة. فبالرغم من الخسائر الجسيمة التي لحقت بها من جراء القروض الممنوحة للقطاع الخاص المتضرر استطاعت هذه المصارف أن تكوّن احتياطات مؤقتة كبيرة لمواجهة هذه الخسائر، وإن يكن ما لا يقل عن ١٥٪ من الديون المترتبة لها مشكوك بتحصيلها.

وفي محاولة لتخفيف المخاطر، لجأت معظم هذه المصارف خلال الأعوام القليلة الماضية إلى الاستثمار بالليرة اللبنانية في سندات الخزينة التي تستحق خلال١ ـ ١٢ شهراً وبفائدة ٢٢٪ في السوق العادية وبفائدة ٣٤٪ في السوق الثانوية، وقد كان من نتيجة ذلك امتصاص الجزء الأكبر من السيولة المصرفية والحد إلى درجة كبيرة من إمكانية تمويل القطاعات الخاصة المنتجة في اقتصادنا. ولهذا السبب ولأسباب أخرى نجد أن عجلة الاقتصاد في خمول. ففي معظم الأحيان لا يستطيع رجال الأعمال الحصول على تسهيلات مالية عادية إلا لقاء

ضمانات عينية أو مبالغ موازية بالعملة الأجنبية. وهكذا يمكن فهم المأزق الذي يواجه كلاً من المصارف ورجال الأعمال. فبعض المصارف تطالب الدولة بالتأمين ضد المخاطر السياسية والأمنية، الأمر غير الممكن وغير المقنع في آن. ولهذا السبب يجري العمل بواسطة المصرف المركزي على مد بعض المصارف المتخصصة بقروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم المصارف الأجنبية في أوروبا، الولايات المتحدة واليابان ترفض قبول ضمانات مصارفنا المحلية ما لم تكن، بالطبع، اعتماداتها المستندية معززة من قبل مصارف أخرى أو مغطاة بكاملها بالعملة الأجنبية، الأمر المكلف والذي هو مصدر قلق لسلطاتنا المصرفية والنقدية.

ومرة أخرى فإن المصارف اللبنانية الكبيرة التي انشأت لها على مدى السنوات الماضية مراكز عمل في أوروبا والعالم لا تعاني من هذه المشكلة إذ أنها كونت لنفسها وجوداً محترماً في مراكز عملها كما تمكنت من تأمين الخدمات لعملائها بصورة فعالة وحازت على ثقتهم. ولهذا السبب فإن دمج المصارف الصغيرة لا بد أن يؤدي إلى إنشاء مصارف أكبر وأموال خاصة أكبر تستطيع بها استخدام اختصاصيين أفضل وأن توسع نطاق عملياتها عن طريق إنشاء مراكز عمل لها في الخارج كما هي الحال بالنسبة للمصارف الكبيرة.

وباختصار فإن الوضع العام الحالي للنظام المصرفي ليس كما يرام، مما يحتم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتدعيم بنيته وجعله أقل عرضة للاهتزاز. وهذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق إجراءات معينة يتخذها المصرف المركزي والسلطات النقدية.

المصرف المركزي

لقد دأب مصرفنا المركزي خلال السنوات القليلة الماضية على العمل بصورة أساسية كمصرف حكومة ممولاً خزينة الدولة مما أضعف دوره كثيراً كمصرف للمصارف. فالأحداث السياسية التي عانت منها البلاد جعلته يخسر الكثير من استقلاليته كما عرقلت فعاليته إلى حد بعيد. فهو اليوم غير قادر على متابعة سياسته

التقليدية من حيث تنظيم ومراقبة الكتلة النقدية والنشاطات الائتمانية لاقتصادنا. لذلك، إذا أردنا لهذه المؤسسة أن تكون مؤسسة فعالة كمصرف حكومة وكمصرف للمصارف فيجب البدء أولاً بتدعيمها إذ بذلك فقط يمكن للسلطات النقدية أن تدعم القطاع المصرفي والمالي.

ولتحقيق هذا الهدف المزدوج نرى أن على السلطات النقدية أن تأخذ بعين الاعتبار التوصيات العملية التالية:

أولاً: توصيات وتوجيهات عامة

١ ـ على المصرف المركزي أن يعمل أكثر كمصرف للمصارف. وهذا يتطلب تجهيز المصرف وفروعه بأحدث المعدات بصرف النظر عن الكلفة وتطعيمه بأخصائيين إضافيين ليتمكن من العمل كمصرف وليس كمؤسسة حكومية كما هي الحال عليه اليوم.

٢ ـ تدعيم سلطة اتخاذ القرارات من قبل مجلس الحكام (أي الحاكم ونوابه). فالمجلس اليوم معاق لعدم وجود «المصرفيين المركزيين» ذوي الخبرة بين أفراده. لذلك نعتقد أنه يجب أن يدعم بفريق عمل من اثنين أو ثلاثة من كبار المستشارين لمساعدته في رسم سياسة المصرف العامة وفي عملية تحديث دوائر المصرف الرئيسية إذ من دون ذلك يصعب على المصرف المركزي أن يكون في وضع يمكنه من رسم ومتابعة سياسة نقدية فعّالة. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن تعيين هؤلاء المستشارين يجب أن يتم على أساس الخبرة والكفاءة فقط دون أية اعتبارات سياسية أو طائفية.

٣ ـ تشجيع دمج المصارف الصغيرة والتي تفتقر إلى الادارة الحسنة من قبل المراجع المعنية، إذ من شأن ذلك حماية النظام المصرفي والنقد من الكثير من الانحرافات والخضات، علماً بأنه من الطبيعي أن العديد من هذه المصارف ستعترض على عملية الدمج المقترحة. ولذلك لدينا قناعة راسخة بأن على السلطات المالية أن تدرس إمكانية تصنيف المصارف إلى فئتين: مصارف الدرجة الأولى (A Banks) ومصارف الدرجة الثانية (B Banks). فمصارف الدرجة

الأولى هي تلك التي تكون كفالتها مقبولة لدى المصرف المركزي أما كفالة مصارف الدرجة الثانية فتكون موضع درس كل كفالة على حدة.

إن من شأن هكذا تصنيف أن يدفع بالمصارف الصغيرة والتي تفتقر إلى الادارة المصرفية الحسنة إلى أن تُدمج بعضها مع البعض الآخر أو أن يتم شراؤها من قبل مصارف كبيرة حسنة الادارة. في مطلق الأحوال فإن هكذا توصية يجب درسها بدقة حتى لا يكون لتطبيقها أية نتائج سلبية على القطاع المصرفي وعلى الرأي العام.

وباختصار فإننا نرى أنه في بلد صغير كبلدنا من الأفضل أن يكون هنالك ٣٠ مصرفاً قوياً من أن يكون هنالك ما يفوق على ٩٠ مصرفاً أكثرها ضعيف. ومن الطبيعي أن أية عملية دمج للمصارف يجب أن تحظى بموافقة المصرف المركزي.

٤ ـ إصدار تعميم يقضي بالتوقف الكلي عن توزيع أرباح إلى المساهمين في المصارف التجارية العاملة في لبنان لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات مالية وذلك بغية رفع قيمة الأموال الخاصة للمصارف.

إن نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف بلغت ٣,٨٪ عام ١٩٨٣ ثم انخفضت إلى ٣,٤٪ عام ١٩٨٤ وإلى ٢,٣٪ عام ١٩٨٥. وهذه النسبة تعتبر متدنية جداً ويجب العمل على رفعها تدريجاً في السنوات القليلة القادمة بحيث تتراوح بين ٦٪ و٧٪ كما هي في معظم بلدان العالم.

٥ ـ التوقف عن إعطاء التراخيص لإنشاء مصارف جديدة للمواطنين اللبنانيين حتى إشعار آخر، على أن ينظر بكل جدية إلى أية طلبات جديدة لإنشاء مصارف إذا كان رأسمالها لا يقل عن ١٥ مليون دولار وإذا كان المساهمون فيها مؤسسات استثمارية (عربية أو أجنبية) مرموقة.

٦ ـ تقوية المصارف المتخصصة (كالمصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ومصرف الإسكان والإسراع في إبراز المصرف الوطني للإنماء الزراعي إلى حيّز الوجود) وذلك أولاً عن طريق مدها بالقروض الطويلة الأجل وبشروط ميسرة، وثانياً عن طريق اعتبار مساهمة المصارف التجارية في رأسمالها كجزء من

الاحتياطي الإلزامي مما يسهل للمصارف التجارية الاكتتاب في رأس مال المصارف المتخصصة دون عبء يذكر على المصارف المكتتبة.

٧ ـ فيما يتعلق بدعم الليرة اللبنانية نرى أنه على المصرف المركزي إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على احتياطنا الرسمي من العملات الأجنبية التي بلغت في أواسط تشرين الأول ١٩٨٦ بحدود ٥٦٠ مليون دولار. فالسلطات النقدية يجب أن تحجم عن محاولة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار في حدود متقاربة في السوق المحلية، إذ منذ الخمسينات ولبنان يعتمد على نظام سعر الصرف العائم (Floating Rate System) وهو النظام الذي تحدده عوامل العرض والطلب. أما في حال تأكد السلطات النقدية من أن ثمة عمليات مضاربة غير ضرورية تقوم بها بعض المصارف والمضاربين المحليين فعندها يكون على المصرف المركزي التدخل بشكل محدود للقضاء على تأثير القوى المضاربة.

وهنا نعود بالذاكرة إلى خطأٍ ارتكبه مصرف لبنان خلال عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ في محاولة منه لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار بحيث خسر حوالي ٦٠٠ مليون دولار في غضون ١٨ شهراً، إذ جاءت محاولته هذه في وقت كان الطلب خلاله على الدولار الاميركي في أوجه في جميع الأسواق المالية في العالم. فهذه المحاولة لم تكن مجدية إذ جاءت متعارضة مع القوى الفاعلة في الأسواق المالية الدولية ولم تتمكن من منع الليرة اللبنانية من بلوغ قيمتها الحقيقية.

وباختصار فإن ما يقرر قيمة نقدنا هو وضع ميزان مدفوعاتنا، فبمقدار ما يكون اقتصادنا قوياً ومدخولنا من العملات الأجنبية مرتفعاً بذلك المقدار يتحسن وضع ميزان مدفوعاتنا ويتحسن سعر صرف الليرة في نظام سعر الصرف العائم والعكس بالعكس.

بناء على هذا المنطق البسيط، من الواضح أن نظام سعر الصرف العائم يمكن سلطاتنا النقدية من الحفاظ على موجوداتنا الرسمية من العملات الأجنبية دون أي استنفاذ كبير. فاستنفاد هذه الاحتياطات نشأ نتيجة عوامل واعتبارات أخرى أهمها:

(أ) ـ الدعم لشراء القمح من الخارج (وسابقاً لشراء المحروقات)
(ب) ـ المشتريات غير المنتجة من قبل الدولة لصالح القطاع العام وأهمها الآلات العسكرية.

(ج) ـ تمويل جزء كبير من العجز في موازنة الدولة عن طريق بيع بعض من الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية.

أما التمويل للاهداف الثلاثة هذه في الظروف العادية فيفضل أن يكون من إيرادات مواردنا التقليدية أو من اقتراض الخزينة اللبنانية الداخلي وليس من بيع احتياطي مصرفنا المركزي. وإذا أردنا وقف الاستنفاد الكلي لموجوداتنا الرسمية من العملات الأجنبية والحؤول دون تدهور الليرة اللبنانية، التي نعود ونكرر أنها المقياس الحقيقي لقيمة ومخزون ثروتنا، فلا بد من تقليل تمويل هذه المصاريف غير المنتجة إلى الحد الأدنى.

٨ ـ فإذا وضعت الدولة « فرملة» لتمويل هذه المصاريف غير المنتجة ونجحت في الحفاظ على احتياطنا الرسمي من العملات الأجنبية فالضرورة تحتم اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي. ونعتقد أنه بالامكان تقديم دراسة مجدية إلى كل من هاتين المؤسستين يصار إلى التركيز فيها على الوضع العام لميزان مدفوعات الدولة. فإذا تمكنا من إقناعهما بأن احتياجاتنا مؤقتة وأن التمويل المطلوب سيستعمل بكامله لمساعدة وتنشيط اقتصادنا وخاصة القطاعات المنتجة الخاصة والقطاعات المنتجة العامة كالكهرباء والهاتف الخ . . . فلا بد لهاتين المؤسستين من أن تستجيبا لطلبنا عن طريق مدنا بقروض متوسطة وبشروط ميسرة.

إن كل عضو في صندوق النقد الدولي لجأ إلى مثل هذا النوع من الاقتراض والمساعدة ولا نرى أي سبب مهما كان يبرر تقاعسنا عن استعمال حقوقنا وامتيازاتنا.

وأخيراً لا بد للمصرف المركزي ولوزارة المالية من أن يعيدا النظر في مساهمتنا في هاتين المؤسستين بحيث يصار إلى رفعها في كل منهما بصورة ملموسة إذا دعت الضرورة إلى ذلك. فالمساهمة الكافية تؤهلنا لطلب مساعدة كبيرة وبشروط

مميزة. فيجب أن لا نتردد في رفع مساهمتنا إذ أن هذه المساهمة تعتبر جزءاً من احتياطنا الرسمي. وبعبارة أخرى فإن هذه المساهمة لن تظهر أي نقص في سجل موجودات الاحتياطي الرسمي لدى مصرف لبنان.

إن جميع التوصيات الوارد ذكرها أعلاه من شأنها أن تدعم القطاع المصرفي وتخول سلطاتنا النقدية للعب دور فعّال في تقوية الليرة اللبنانية ولكن يبقى الشرط الاهم لتقوية الليرة اللبنانية والاقتصاد ككل ألا وهو الوفاق الوطني وإنهاء حالة الحرب.

تعليق مقرر الجلسة

الدكتور كمال بحصلي

في مطلع هذه الجلسة الثالثة للمؤتمر، يسرني أن أعرّف بالمحاضر الدكتور طلحة اليافي. كلنا نعرفه، لكن قلة منا تعرف أنه أمضى القسم الأول من صباه في الهند حيث كانت تجارة والده وحيث أنجز دراسته الثانوية، وأنه بدأ دراسته الجامعية في الجامعة الاميركية في بيروت، وختمها بدكتوراه في الاقتصاد والمال، من جامعة ويسكونسن في الولايات المتحدة الاميركية.

والملفت، بالنسبة لمجال محاضرة اليوم، أن موضوع أطروحته للدكتوراه كان: «النظام المصرفي في لبنان» مع إشارة إلى وضع العملة ، والتاريخ آنذاك كان العام ١٩٥٨.

ولئن كان المحاضر قديماً في موضوعه الاكاديمي الذي يطرح اليوم جانباً منه. فهو، كذلك عتيق في خبرته.

لقد تقلب الدكتور اليافي في عدة مناصب رئيسية على الصعيدين الاداري والاستشاري. بدأ نشاطه في صندوق النقد الدولي في أميركا، ثم انتقل للعمل مديراً في بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري في بيروت، حيث شارك في الوقت نفسه، في عضوية مجلس التخطيط والانماء. وبعدها تولى الادارة العامة لشركة الاستثمار الكويتية. ثم مثل في الشرق الاوسط مصالح المجموعة المالية

الفرنسية «الكريدي ليونيه» لمدة طويلة. ومع عمله الدائب، لم ينقطع الدكتور طلحة عن التدريس الجامعي.

يتولى المحاضر حالياً رئاسة مصرف الانماء الصناعي والسياحي مع إدارته العامة. ومن موقع الزمالة، أسمح لنفسي بالقول إنه وفّر لهذا المصرف، في فترة قصيرة، دفعاً من النشاط والحيوية، سواء بتأمين الأموال للتسليف أو بتحديث وسائل العمل، ما جعل المصرف مستعداً لأن يعطي للتسليف الانمائي فعاليته السريعة وأثره الايجابي الخيّر على إعادة إعمار أحد قطاعات الاقتصاد الهامة، قطاع الصناعة.

الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، أسبابها، مظاهرها، أثرها على النقد الوطني، محاولة لمعالجتها واعطاء الحلول.

هذا هو الموضوع الذي يعيشه محاضرنا، في بعض جوانبه، من خلال عمله المصرفي، والذي يحدثنا به اليوم، وأعتقد أن قاعدة الدكتور اليافي العلمية السليمة وخبرته المتنوعة في شؤون الاقتصاد والمال تخولانه طَرق موضوع الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة بجدارة.

الفصل الثالث

مصرف لبنان المركزي وقيمة الليرة اللبنانية

الدكتور الياس سابا

مقدمة

١ ـ لا بد من البدء بتحديد الاطار العام لحديثنا. فالكلام عن الأزمة الاقتصادية الحالية وربطها بالحرب اللبنانية وبالواقع السياسي والامني المتردي الناتج عن الحرب كلام صحيح وشائع ولكنه بديهي، لا ينفع في تحليل دقائق الأمور كما لا ينفع في تبيان معالم السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الواجب اتباعها من أجل مجابهة الأوضاع المتردية. فهذا الطرح يؤدي منطقياً إلى المقولة التالية: أوقفوا الحرب أو أوجدوا الوفاق السياسي والهدنة الأمنية فيتوقف التدهور الاقتصادي. بكلام آخر، إذا انتفى وجود المرض يشفى المريض.

أنا لا أوافق على أن المشكلة المطروحة على اللبنانيين اليوم هي في هذا الإطار. بل أراها في الاطار التالي: في ظل استمرار الحرب، وفي ظل استمرار الخلاف السياسي والتردي الأمني، هل يمكن تخفيف نسبة التردي الاقتصادي الذي يعاني منه اللبنانيون؟ بكلام آخر، هل إن ما عاناه اللبنانيون وما يعانونه من مصاعب اقتصادية ومعيشية لا بدّ منه وبهذا القدر الكبير، أم أنه كان بالامكان أن نوفر بعضه سابقاً ولاحقاً حتى في ظل الأوضاع السياسية والأمنية القائمة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي بالتفصيل الاجراءات الواجب اتباعها من أجل ذلك، وما هي مستلزماتها وما هي نسبة إمكانية تنفيذها والاضطلاع بها فعلياً؟

موضوع ندوتنا هذه هو النقد الوطني وقيمة الليرة اللبنانية تحديداً. وهنا أبدأ بالتأكيد بدون تردد أنه كان بالإمكان، وما زال، أن نخفف من نسبة تدهور قيمة الليرة اللبنانية عبر بعض الاجراءات المعينة والمحددة، حتى في ظل ما شهدته البلاد من تدهور في الوضع السياسي والأمني. وسأشير في مداخلتي هذه إلى دور مصرف لبنان في هذه الاجراءات فقط، ذلك أنه هذا هو الإطار المحدد لي من قبل منظمي الندوة.

تطور قيمة الليرة الداخلية والخارجية

٢ ـ نبدأ أولاً بتحديد مفهوم «قيمة الليرة اللبنانية». وهنا نفرق تحليلياً بين قيمة الليرة الداخلية، أي في الداخل، وهي ما يمكن لليرة أن تشتريه في لبنان من سلع وخدمات، وتقاس بمستوى الأسعار أو بمعدّل غلاء المعيشة مثلاً؛ وبين قيمة الليرة الخارجية، أي في الخارج، وهي ما يمكن لليرة أن تشتريه من عملات أجنبية، وتقاس بسعر صرف الليرة مقابل عملة أجنبية معينة أو بسعر صرفها مقابل سلة من العملات الأجنبية، يتم اختيارها مثلاً استناداً إلى البلدان التي يتعامل معها لبنان اقتصادياً. وأسارع إلى القول هنا إلى أن هنالك ترابطاً إيجابياً بين قيمة النقد الداخلية وقيمته الخارجية. وهذا الترابط هو قوي جداً في لبنان، نظراً إلى تركيبة لبنان الاقتصادية (الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخارجي في الاقتصاد اللبناني) وإلى نظامه المصرفي والنقدي الحر وفي ظل نظام القطع الحر المعّوم

٣ ـ فيما يلي نعطي صورة سريعة عن تطور قيمة الليرة اللبنانية الداخلية، وذلك عبر مؤشر غلاء المعيشة المعتمد من قبل الاتحاد العمالي العام، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم (١) على الصفحة التالية) .

٤ ـ على أن موضوع ندوتنا اليوم هو بالتحديد قيمة الليرة اللبنانية الخارجية. وفيما يلي مؤشر على سعر صرف الليرة وذلك استناداً إلى المعدل السنوي لسعر الدولار الأميركي في سوق بيروت للسنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٨٦، مع الإشارة إلى أن سعر الدولار وحده لا يعكس بالحقيقة سعر صرف الليرة اللبنانية، الذي يجب أن يشتمل أيضاً على غير الدولار من العملات الأجنبية التي تدخل في نطاق تداول

جدول رقم (١)

مؤشر أسعار الاستهلاك

نسبة التزايد السنوي ١٩٧٠ - ١٩٨٦

السنة	نسبة التزايد السنوي	السنة	نسبة التزايد السنوي
١٩٧٠	—	١٩٧٩	٢٣,٨
١٩٧١	١,٦	١٩٨٠	٢٣,٧
١٩٧٢	٤,٩	١٩٨١	١٩,٤
١٩٧٣	٦,٠	١٩٨٢	١٩,٧
١٩٧٤	١١,١	١٩٨٣	٨,٥
١٩٧٥	٩,٩	١٩٨٤	٢٦,٠
١٩٧٦	٢٨,٩	١٩٨٥	٦٨,٤
١٩٧٧	١٩,٣	١٩٨٦	٩٠,-(١)
١٩٧٨	١٠,٢		

(١) تقدير أولي الـ ١١ شهر الأول

اللبنانيين مع الخارج، كما أنه من المهم الإشارة إلى أن قياس سعر صرف الليرة بالنسبة للدولار فقط يخفي نسبة غير بسيطة من انخفاض قيمة الليرة الخارجية خلال السنة الفائتة بسبب انخفاض سعر صرف الدولار تجاه غالبية عملات الدول الصناعية (المارك والين والفرنك السويسري الخ . . .) بنسبة كبيرة (انظر الجدول رقم (٢) على الصفحة التالية) .

٥ ـ وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية الممكن استخلاصها من الأرقام الواردة في الجدول رقم (٢):

(أ) ـ تمتد الفترة موضوع الدراسة طوال ٣٨ سنة (١٩٤٩ ـ ١٩٨٦)، وتبدأ في أول سنة كاملة اعتمد فيها لبنان نظام سعر القطع المعوّم (الذي بدىء العمل به بتاريخ ١٩٤٨/١١/٥). ولا نعرف أن بلداً آخر لديه مثل هذه الفترة الزمنية الطويلة من تجربة نظام سعر القطع المعوّم.

جدول رقم (٢)

سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار الاميركي في سوق بيروت

١٩٤٩ - ١٩٨٦

السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الدولار الأميركي	مؤشر معدل سعر الصرف السنوي (١٩٧٤=١٠٠)	السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الدولار الأميركي	مؤشر معدل سعر الصرف السنوي (١٩٧٤=١٠٠)
١٩٤٩	٣٢٥,٦١	٧١,٤٩	١٩٦٨	٣١٥,٧٤	٧٣,٧٢
١٩٥٠	٣٤٤,٩٤	٦٧,٤٨	١٩٦٩	٣٢٥,٦١	٧١,٤٩
١٩٥١	٣٧٣,٢٥	٦٢,٣٧	١٩٧٠	٣٢٦,٧٥	٧١,٢٤
١٩٥٢	٣٦٦,٤٤	٦٣,٥٢	١٩٧١	٣٢٣,١١	٧٢,٠٤
١٩٥٣	٣٤٣,٥٨	٦٧,٧٥	١٩٧٢	٣٠٥,١٣	٧٦,٢٩
١٩٥٤	٣٢١,٥٨	٧٢,٣٩	١٩٧٣	٢٦١,٠٤	٨٩,١٧
١٩٥٥	٣٢٣,٠٥	٧١,٨٣	١٩٧٤	٢٣٢,٧٨	١٠٠,٠٠
١٩٥٦	٣٢١,٩٩	٧٢,٢٩	١٩٧٥	٢٢٩,٤٦	١٠١,٤٥
١٩٥٧	٣١٨,٠٧	٧٣,١٨	١٩٧٦(١)	٢٩٠,٨٤	٨٠,٠٤
١٩٥٨	٣١٨,٢٧	٧٣,١٤	١٩٧٧	٣٠٦,٨٥	٧٥,٨٦
١٩٥٩	٣١٥,٤٠	٧٣,٨٠	١٩٧٨	٢٩٥,٥٤	٧٨,٧٦
١٩٦٠	٣١٦,٩٧	٧٣,٤٤	١٩٧٩	٣٢٤,٢٨	٧١,٧٨
١٩٦١	٣٠٨,٠١	٧٥,٥٨	١٩٨٠	٣٤٣,٥٨	٦٧,٧٥
١٩٦٢	٣٠٠,٩١	٧٧,٣٦	١٩٨١	٤٣١,٣٩	٥٣,٩٦
١٩٦٣	٣٠٩,٩٥	٧٥,١٠	١٩٨٢	٤٧٢,٨٥	٤٩,٢٣
١٩٦٤	٣٠٧,٦٩	٧٥,٦٥	١٩٨٣	٤٥٢,٨٢	٥١,٤١
١٩٦٥	٣٠٧,٣٧	٧٥,٧٣	١٩٨٤	٦٥١,١١	٣٥,٧٥
١٩٦٦	٣١٣,٤١	٧٤,٢٧	١٩٨٥	١٦٤٢,٤٩	١٤,١٧
١٩٦٧	٣٢٠,٩٠	٧٢,٥٤	١٩٨٦(٢)	٣٥٥١,٦٧	٦,٥٥

(١) لتسعة أشهر فقط.

(٢) لغاية نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦ فقط.

(ب) ـ لقد أظهر المعدل السنوي لسعر صرف الليرة اللبنانية ثباتاً مدهشاً لا نعرف مثيلاً له في أي بلد آخر، وذلك خلال فترة أربعة وعشرين عاماً، أي بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٧٢ ضمناً. فلقد تراوح السعر الوسطي للدولار بالنسبة لليرة اللبنانية بين ٣٧٣,٢٥ قرشاً كحد أقصى عام ١٩٥١ و ٣٠٠,٩١ قرشاً كحد أدنى عام ١٩٦٢. ولقد اعتمدنا عام ١٩٧٤ كعام الأساس لحساب المؤشر، ذلك لأن عام ١٩٧٤ كان آخر سنة قبل بدء الحرب. وهكذا، فإن معدل سعر الصرف السنوي خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٧٢ تراوح بين ٧٧,٣٦ ٪ مما كان عليه عام ١٩٧٤ و ٦٢,٣٧ ٪.

(ج) ـ إن الاستقرار النسبي المدهش لسعر صرف الليرة خلال هذه الفترة الطويلة يزيد في أهميته أنه نتج بالرغم من التطورات والأحداث الكبيرة التي شهدتها هذه الفترة والتي كان من الممكن أن تؤثر تأثيراً بالغاً على سعر صرف الليرة. وأهم هذه الأحداث هي: الحرب الكورية (أوائل الخمسينات)، الانقلاب الابيض في لبنان (١٩٥٢)، حرب السويس (١٩٥٦) أحداث عام ١٩٥٨، أزمة إنترا والأزمة المصرفية الناتجة عنها (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧)، حرب حزيران ١٩٦٧، وحوادث ١٩٦٩ الداخلية.

(د) ـ من الملفت للنظر أن يكون معدل سعر صرف الدولار في أول الفترة أي لعام ١٩٤٩ هو نفسه في نهاية الفترة بعد عشرين عاماً كاملة، أي خلال عام ١٩٦٩.

(هـ) ـ عرف سعر صرف الليرة أفضل أيامه خلال الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥، فانخفض سعر صرف الدولار إلى أرقام لم يعرفها سابقاً أو لاحقاً، فبلغ ٢٦١,٠٤ قرشاً العام ١٩٧٣ و٢٣٢,٧٨ العام ١٩٧٤ و ٢٢٩,٤٦ العام ١٩٧٥، وبالارقام القياسية ٨٩,١٧٪ و١٠٠٪ و ١٠١,٤٥٪ على التوالي. وهذه الأعوام الثلاثة يمكن أن ينظر إليها على أنها الأعوام الذهبية لسعر صرف الليرة. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الداخلي في لبنان، وإلى وفرة الخزينة وإلى الصدمة الأولى في أسعار النفط ابتداء من أواخر عام ١٩٧٣. وبالرغم من أن الحرب في لبنان كانت قد بدأت في أوائل العام ١٩٧٥، إلا أن عام

١٩٧٥ سجل أعلى معدل سنوي لسعر صرف الليرة إطلاقاً، وذلك بسبب التفاوت الزمني (Leads and Lags) اللازم بين الحدث ونتائجه.

(و) ـ تأتي بعد هذه السنوات السبعان مرحلة من انخفاض مستوى سعر صرف الليرة ولكن بنسب بسيطة، حيث عاد سعر الصرف إلى ما كان عليه خلال الفترة الأولى (١٩٤٩ ـ ١٩٧٢). وهذه الفترة الثالثة تمتد عبر خمس سنوات، أي فيما بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٠ ضمنا. إذ انخفض سعر صرف الليرة خلالها من ٢٢٩,٤٦ قرشاً عام ١٩٧٥ (وهو أعلى سعر سجله اطلاقاً) إلى ٢٩٠,٨٤ قرشاً عام ١٩٧٦ (أو ٨٠,٠٤٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤)، حتى وصل إلى ٣٤٣,٥٨ قرشاً عام ١٩٨٠ (أو ٦٧,٧٥٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤).

(ز) ـ ثم تلت هذه الفترة فترة رابعة فيما بين الأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ ضمنا. ولقد كان الانخفاض خلال هذه الفترة كبيراً نسبياً إلى ما عرفه لبنان في السابق، فبلغ معدل سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الدولار حوالي ٤٥٢,٣٥ كمعدل وسطي للسنوات الثلاث، أي ما يوازي ٥١,٤٦٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التردي في سعر صرف الليرة الذي لم يعرفه لبنان سابقاً قد حصل بالرغم من فورة النفط الهائلة وآثارها التضخمية والانفلاشية على العالم العربي وبالرغم من ارتفاع أعداد اللبنانيين العاملين في الدول العربية النفطية وبالرغم من مضاعفة تحويلاتهم بالعملات الأجنبية إلى لبنان. وهكذا كان أن عرف لبنان لأول مرة انخفاضاً في سعر صرف الليرة بلغ أكثر من ٥٠٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤، وذلك خلال عام ١٩٨٢ الذي شهد الاجتياح الاسرائيلي ونتائجه المدمّرة اقتصادياً وسياسياً.

(ح) ـ نأتي في النهاية إلى الفترة الأخيرة، أي الأعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ضمناً، وهي ما يمكن أن نسميها بفترة الإنهيار المتمادي في سعر صرف الليرة. ذلك أن الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وما رافقه وما نتج عنه على الصعيد الاقتصادي كما وعلى الصعيد السياسي داخلياً واقليمياً، ظهرت نتائجه المدمّرة ابتداءاً من العام ١٩٨٤ ـ أيضاً بسبب التفاوت الزمني بين العلة والنتيجة(Laeds and Lags). وفي غياب أي معالجة جدية وفاعلة، تشابكت الأسباب فيما بينها

وضخّمت بعضها البعض الآخر، فكان أن انخفض سعر صرف الليرة خلال عام ١٩٨٤ إلى ٦٥١,١١ قرشاً (أي إلى ٣٥,٧٥٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤) ثم إلى ١٦٤٢,٤٩ قرشاً خلال عام ١٩٨٥ (أي إلى نسبة ١٧, ١٤٪ قياساً إلى عام ١٩٧٤) وإلى ٣٥٥١,٦٧ قرشاً خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ١٩٨٦ (أي ما يوازي ٦,٥٥٪ فقط من معدل عام ١٩٧٤). ولقد وصل سعر صرف الليرة اللبنانية خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ إلى حوالي ٣٪ فقط من متوسط عام ١٩٧٤ .

التمييز بين سعر صرف الليرة على المدى البعيد وتقلبات سعر صرفها في المدى القصير

٦ ـ من المهم جداً من الناحية التحليلية أن نميّز بين سعر صرف الليرة على المدى البعيد والممتد على فترة عدة سنوات، وهو ما يعرف باتجاه أو ميل أو نزعة سعر الصرف من جهة، وبين سعر الصرف في المدى القصير، أي من شهر إلى شهر أو من أسبوع إلى أسبوع أو حتى من يوم إلى آخر وضمن اليوم الواحد أيضاً. وسعر الصرف في المدى القصير هذا هو ما تسميه الأدبيات الاقتصادية تقلبات سعر الصرف حول السعر الوسطي أو حول اتجاه أو نزعة سعر الصرف، أي حول سعر الصرف في المدى الطويل. وبالرغم من أن العوامل البنوية والأساسية (Structural & Fundamental) التي تؤثر في سعر الصرف على المدى البعيد هي غير العوامل العارضة والطارئة والظرفية التي تؤدي إلى التقلبات الحادة والمفاجئة في سعر الصرف في المدى القصير، إلا أن استمرار تعرض عملة ما لعوامل ضغط سلبية بنيوية وأساسية لمدة طويلة من الزمن بدون معالجة فاعلة، مثل ما حدث في لبنان ابتداء من عام ١٩٧٦، يؤدي حتماً إلى إضعاف الثقة في مستقبل هذه العملة وإلى ضرب مناعتها بحيث تتضخم وتتضاعف آثار الصدمات المفاجئة (وخاصة السلبية منها) والعارضة والظرفية على سعر صرفها في المدى القصير، فتزداد حدة ذبذبات وتقلبات سعر الصرف حول المعدل الوسطي ويتسع مداها ويطول أمدها. وهذا ما حصل فعلاً بالنسبة لليرة اللبنانية، وخاصة خلال الفترة الرابعة والفترة الأخيرة الوارد ذكرهما أعلاه، عندما بدأ السعر الوسطي لصرف الليرة يتدهور بشكل حاد منذ عام ١٩٨١.

٧ ـ لقد اعتمدنا في دراستنا لسعر صرف الليرة في المدى القصير مقياساً أو معياراً أو مؤشراً لحدة تقلبات أو انحرافات السعر في المدى القصير حول السعر الوسطي في المدى البعيد. وهذا المؤشر مبني على مقياس احصائي هو الانحراف القياسي (Standard Deviation O) للمعدل الوسطي الشهري لسعر الدولار الاميركي كنسبة مئوية من المعدل الوسطي السنوي للدولار، ولقد أسمينا هذا المؤشر معيار التقلب أو الانحراف Measure of Variation في سعر صرف الليرة اللبنانية، بحيث كلما ارتفع معيار التقلب هذا، كلما كان سعر صرف الليرة أكثر تقلباً وأقل استقرارا في المدى القصير.

٨ ـ يظهر الجدول رقم (٣) أدناه معيار التقلب في سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي كما حددناه أعلاه وذلك للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦:

جدول رقم (٣)

معيار التقلب في سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار الأميركي

١٩٦٨ ـ ١٩٨٦

السنة	معيار التقلب: الانحراف القياسي (O) للمتوسط الشهري لسعر صرف الدولار كنسبة مئوية من المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار	السنة	معيار التقلب: الانحراف القياسي (O) للمتوسط الشهري لسعر صرف الدولار كنسبة مئوية من المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار
١٩٦٨	١,٥٥	١٩٧٨	١,٢٤
١٩٦٩	٢,٨٨	١٩٧٩	٣,٠٤
١٩٧٠	٠,٥٠	١٩٨٠	٣,٢٣
١٩٧١	١,٥٠	١٩٨١	٧,٥٨
١٩٧٢	١,٨٧	١٩٨٢	٨,٥٦
١٩٧٣	٦,٩٠	١٩٨٣	١١,٦١
١٩٧٤	٣,١٤	١٩٨٤	١٥,٧٤
١٩٧٥	٣,٣٩	١٩٨٥	١٤,٢٢
١٩٧٦(١)	١٢,٣٢	١٩٨٦(٢)	٣٧,٤٠
١٩٧٧	١,٢٦		

(١) لتسعة أشهر فقط.
(٢) لأول ١١ شهر فقط.

٩ ـ يتضح من الجدول رقم (٣) أعلاه إن الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وهي الفترة الذهبية التي شهدت أعلى سعر صرف لليرة إطلاقاً، بلغ معدل معيار التقلب خلالها حوالي ٤,٤٨٪ وهو معدل أعلى من معدل السنوات السابقة. والسبب في ذلك أن التقلب يزداد حدة في مرحلة صعود سعر صرف العملة في المدى البعيد كما في مرحلة هبوطه. وبالواقع، فإن العام ١٩٧٣ الذي شهد الانتقال من مرحلة إلى مرحلة (بداية الفترة الذهبية) عرف أعلى نسبة من حدة التقلب خلال هذه الفترة، بحيث بلغ معيار التقلب ٦,٩٠٪. كذلك فإن العام الأول للفترة اللاحقة (أي لما أسميناها بالفترة الثالثة أعلاه ـ فقرة ٥ ـ و) الممتدة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٨٠ شهد أعلى نسبة من التقلب في سعر الصرف خلالها، إذ بلغ معيار التقلب ١٢,٣٢٪. ولا يبقى هذا مستغرباً متى تذكرنا أن سنة ١٩٧٦ كانت أول سنة تسجل تأثير الحرب على سعر القطع، وهي أيضاً أول سنة تلي فترة السنوات السمان ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥. ولقد بلغ المتوسط السنوي لمعيار التقلب خلال الفترة الثالثة هذه حوالي ٤,٢٢٪، وهي نسبة منخفضة تعكس استقراراً نسبياً لا بأس به في سعر صرف الليرة في المدى القصير. أما الفترة الرابعة، أي السنوات ٨١ ـ ٨٣ ضمناً، فلقد عرفت تعميقاً لانخفاض سعر صرف الليرة في المدى البعيد كما رأينا سابقاً (الفقرة ٥ ـ ز)، كما شهدت زيادة في حدة تقلبات سعر صرف الليرة فارتفع معدل معيار التقلب خلال هذه الفترة إلى ٩,٢٥٪، أي بزيادة ١١٩٪ عن معدله في الفترة السابقة؛ كذلك فإن معيار التقلب كان يرتفع باضطراد سنة بعد سنة حتى بلغ ١١,٦١٪ خلال عام ١٩٨٣. أما في الفترة الأخيرة، فلقد استمر معيار التقلب بالارتفاع حيث بلغ ٢٢,٤٥٪ كمعدل للفترة بكاملها ووصل إلى ٣٧,٤٠٪ لعام ١٩٨٦ (حتى شهر نوڤمبر فقط)، مما يدل دلالة واضحة على إن حدة تقلبات سعر القطع قد تفاقمت كثيراً خلال السنة الحالية، وبشكل لم يسبق له مثيل إطلاقاً.

١٠ ـ وهكذا يمكن الاستنتاج بأنه بينما كانت حدة التقلبات القصيرة المدى في سعر صرف الليرة محصورة في السابق في السنوات التي عرفت صدمات سياسية واقتصادية داخلية أو اقليمية أو دولية، فإن حدة التقلبات هذه أصبحت متأصلة في

سوق القطع اللبنانية وسعر صرف الليرة بدأ من العام ١٩٨١ وبأن حدة هذه التقلبات ارتفعت كثيراً بعد الاجتياح الإسرائيلي أو ابتداءً من العام ١٩٨٣ على وجه التخصيص. حتى وصلنا إلى عام ١٩٨٦ الحالي، الذي يعتبر في هذا المجال ترديا مخيفاً بالنسبة لما عرفناه سابقاً ومنذ العام ١٩٤٩، فبلغ معدل سعر صرف الليرة اللبنانية ٦,٦٪ من معدله عام ١٩٧٤ وبلغت نسبة التقلبات الشهرية حول المعدل الوسطي لـ ١١ شهراً ٣٧,٤٠٪، مقابل معدل سنوي لم يتجاوز ٥,٦٪ في السابق ومقابل ١٥,٧٪ كأعلى نسبة عرفها لبنان في أي سنة واحدة سابقاً. ضمن هذا الإطار، واستناداً إلى هذه المعايير يمكن لنا أن ندرك مدى تردي سعر صرف الليرة خلال هذه السنة، إن على المدى البعيد أو في المدى القصير.

دور مصرف لبنان

١١ ـ نأتي الآن إلى شرح موقع مصرف لبنان المركزي من موضوع قيمة الليرة اللبنانية، فنبدأ بالقول إن المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف حددت مهمة «المصرف» المركزي العامة بما يلي:

« ـ المحافظة على سلامة النقد اللبناني»
« ـ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي»
« ـ المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي»
« ـ تطوير السوق النقدية والمالية»

وهكذا يتضح أن أولى مهام البنك المركزي المنصوص عليها في القانون هي المحافظة على سلامة النقد اللبناني، ومنها طبعاً المحافظة على قيمة الليرة اللبنانية الداخلية والخارجية. كما أن «المحافظة على الاستقرار الاقتصادي» و«على سلامة أوضاع النظام المصرفي» تشتمل ضمناً على المحافظة على قيمة الليرة كعنصر أساسي. ثم تعود المادة ٧٠ نفسها لتنص على أن «يمارس المصرف لهذه الغاية الصلاحيات المعطاة له بموجب هذا القانون». فما الذي فعله المصرف المركزي للمحافظة على قيمة الليرة من ضمن الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف وما هو تقييمنا لما قام به في هذا الظرف؟

١٢ ـ تبين لنا مما سبق أن سعر صرف الليرة اللبنانية بقي مستقراً فترة طويلة من الزمن؛ كذلك فإن حدة تقلبات سعر الصرف لم تكن كبيرة بحيث تستدعي الاهتمام والمعالجة من قبل السلطات النقدية. وهكذا، فبين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٨٠ لم يكن موضوع تثبيت سعر صرف الليرة مطروحاً بشكل جدي ومتماد وفي الواقع، فلقد تدخلت السلطات المعنية صندوق تثبيت القطع والبنك المركزي، في حالتين فقط طوال هذه الفترة، وذلك من أجل وقف ارتفاع سعر صرف الليرة: المرة الأولى خلال ١٩٥٣ لمنع تدهور سعر الدولار بسرعة وبنسبة كبيرة بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً بسبب الحرب الكورية؛ والمرة الثانية في خريف ١٩٧٤ لمنع سعر الدولار من الانخفاض تحت مستوى ٢٢٠ قرشاً. وفي المرتين كانت نتائج تدخل السلطة النقدية غير حاسمة، إذا لم نقل فاشلة، الأمر الذي استدعى عدم الاستمرار فيه.

١٣ ـ ومع أن سنة ١٩٨١ بدأت تشهد انخفاضاً في سعر صرف الليرة، الذي وصل إلى حدود لم يعرفها اللبنانيون سابقاً، إلا أن البنك المركزي لم يلجأ إلى التدخل في سوق القطع مباشرة بل حاول أن يؤثر فيها عبر إجراءات طالت سياسة التسليف المصرفي. ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ وهبط سعر صرف الليرة بنسبة كبيرة وخلال فترة قصيرة الأمر الذي اضطر البنك المركزي لبيع العملات الأجنبية في السوق من أجل لجم انخفاض سعر صرف الليرة. وفي الربع الأخير من العام نفسه، وبعد انتقال البلاد من عهد إلى عهد، وبسبب الشعور الخاطىء بالارتياح والانفراج والازدهار الذي ساد البلاد بدأ سعر صرف الليرة بالارتفاع قياساً إلى أدنى سعر وصله في شهر حزيران (يونيو). غير أن البنك المركزي، لم يتدخل بالقدر الكافي لمنع هذا الارتفاع الذي جاء يعكس الانخفاض السابق ـ مثلما تدخل ليحد من الانخفاض خلال الصيف ـ وهي الحالة المثلى لتدخل السلطة النقدية في ظل نظام سعر القطع المعوم، الأمر الذي نتج عنه زيادة في حدة تقلبات سعر الصرف حول السعر الوسطي. أما في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، فلقد شهد لبنان أسوأ ما عرفه حتى ذلك التاريخ من مظاهر الحرب، خصوصاً أنه دخل الصراعات الدولية ونطاق الانحياز الدولي عبر اتفاق ١٧ آيار،

كما أن الصراع السياسي بين اللبنانيين اتخذ أبشع مظاهر الحرب الأهلية، فكانت حوادث السفارة الأميركية والحوادث التي تعرضت لها قوات المارينز الأميركية والقوات الفرنسية، وكانت حوادث الجبل وأحداث الضاحية و ٦ شباط ١٩٨٤ وسقوط حلم بيروت الموّحدة والجيش الواحد. كما إن هذه الفترة (٨٣ ـ ٨٤) شهدت دخول الدولة اللبنانية، ولأول مرة منذ بداية الحرب، كطرف أساسي في القتال الدائر على الساحة اللبنانية، مع ما نتج عن ذلك من أعباء مالية ضخمة أدت إلى تضخم حجم عجز الخزينة بوتيرة متصاعدة ومن إنهيار الدولة وتلاشيها المتمادي كمؤسسة واحدة موحّدة ومن تقسيم البلاد الفعلي وتفتيت السوق اللبنانية. وكان طبيعياً أن تحل محل الدولة مؤسسات وأجهزة بديلة تسطو على حقوقها وأموالها وواردتها دون أن تتحمّل عنها بالمقابل مسؤولياتها والخدمات التي تقدمها. كما أن تقسيم البلاد وتفتيت السوق وهجرة وتهجير الكفاءات الحق ضرراً كبيراً ومتزايداً بكل وجه من وجوه النشاط الشرعي والقانوني وأدى إلى انتشار وتوسع وزيادة أهمية ما نسميّه بالاقتصاد الموازي، أي النشاط الاقتصادي خارج نطاق القانون. كذلك، أدى كل ذلك إلى المزيد من الفلتان الانفاقي والتسيب المالي على كل المستويات، فزاد عجز الخزينة بوتيرة تصاعدية مخيفة وبدون أية مبررات مقبولة. وكان بديهياً أن ينعكس كل ذلك، وخاصة الفلتان الإنفاقي غير المنتج ولا المجدي، سلباً على قيمة الليرة، فتنخفض قيمتها الشرائية في الداخل وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية. فارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بحوالي ٨,٥٪ عام ١٩٨٣ وبحوالي ١٨٪ عام ١٩٨٤. أما سعر صرف الليرة، فلقد بدأ ينخفض من متوسط ٣٩٣ قرشاً في آخر شهر من عام ١٩٨٢، إلى متوسط ٣٨٤ قرشاً تقريباً في الشهر الأول من عام ١٩٨٣ إلى متوسط ٤٢٦ قرشاً في الشهر السادس إلى ٤٨٩ قرشاً في الشهر التاسع وإلى ٥٤٢ قرشاً في الشهر الأخير، أي إن سعر صرف الليرة انخفض بنسبة ٢٨٪ تقريباً بين الشهر الأخير من عام ١٩٨٢ والشهر الأخير من عام ١٩٨٣. كذلك تابع سعر صرف الليرة انخفاضه خلال عام ١٩٨٤، إلا إن نسبة الانخفاض بدأت ترتفع بشكل حاد ابتداءً من الشهر الثامن، وعلى الأخص مع الشهر العاشر. فسجل متوسط سعر صرف الليرة تجاه الدولار الأميركي ٥٦٨ قرشاً في الشهر الأول و ٦٠٢ قرشاً في الشهر السادس

و ٦٩٩ قرشاً في الشهر التاسع ووصل إلى ٨٦٥ قرشاً في الشهر الأخير، بانخفاض أكثر من ٣٧٪ عن متوسط الشهر الأخير من عام ١٩٨٣. وبالرغم من هذا الانخفاض الكبير الذي لا سابق له، إلا إن السياسة التي اتبعها المصرف المركزي خلال ١٩٨٣ و ١٩٨٤ أدت بالواقع إلى التخفيف من حدة انخفاض سعر صرف الليرة، ولكن بشكل مصطنع وبدون قاعدة اقتصادية صحيحة، الأمر الذي أدى إلى أن يكون الانخفاض في سعر صرف الليرة في السنوات اللاحقة (٨٥ و ٨٦) أكثر بكثير مما هو مبرر، أو مما كان ضرورياً. والسبب في ذلك هو أن البنك المركزي عمد خلال ٨٣ و ٨٤ إلى بيع الدولة ما كانت تحتاجه من عملات أجنبية، وخاصة من أجل تأمين نفقاتها العسكرية، من احتياطيه بالعملات الأجنبية عوض عن أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق. وهذا العمل مواز تماماً لتدخل البنك المركزي في السوق لبيع العملات الأجنبية من أجل منع ارتفاع أسعارها. ويبين الجدول التالي موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية ومتوسط سعر صرف الليرة للدولار الأميركي خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٤:

جدول رقم (٤)

احتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية وسعر صرف الدولار الاميركي (١٩٨٢ - ١٩٨٤)

الفترة	احتياط البنك المركزي بملايين الدولارات الاميركية	النسبة المئوية للتغير	سعر صرف الدولار الاميركي (غ.ل.)	النسبة المئوية للتغير
نهاية ١٩٨٢	٢,٥٩٩	-	٣٩٣(١)	-
نهاية ١٩٨٣	١,٨٨٣	-٢٧,٥٥	٥٤٢(١)	٢٧,٤٩
نهاية الفصل الأول ١٩٨٤	١,٧٦١	-٦,٤٨	٥٧٦(٢)	٥,٩٠
نهاية الفصل الثاني ١٩٨٤	١,٤٢٨	-١٨,٩١	٥٨٣(٢)	١,٢٠
نهاية الفصل الثالث ١٩٨٤	١,٠٢٣	-٢٨,٣٦	٦٤١(٢)	٩,٢٠
نهاية الفصل الرابع ١٩٨٤	٦٥٢	-٣٦,٢٧	٨٠٥(٢)	٢٠,٣٠
نهاية ١٩٨٤	٦٥٢	-٦٥,٣٧	٨٦٥(١)	٣٧,٣٤

(١) متوسط الشهر الأخير.
(٢) المتوسط الشهري للفصل.

١٤ - وهكذا، فلو أن البنك المركزي لجأ إلى السوق لشراء حاجات القطاع العام من العملات الأجنبية لكان انعكس ذلك سلبياً على سعر صرف الليرة ابتداءً من العام ١٩٨٣، الأمر الذي كان قد حرّك آلية التصحيح التلقائية التي يعتمد عليها نظام سعر القطع المعوّم، فكان انخفض الطلب الحكومي والخاص على العملات الأجنبية وكنا جميعنا قد تيقّنا أن وضعنا الاقتصادي ليس بالسلامة التي ترغب الدولة أن تقنعنا بها، ولكنّا جميعنا استعدّينا لمواجهة الأيام السوداء القادمة في الوقت المناسب وقبل أن نفاجأ بتفشي المرض، ولكان البنك المركزي قد بدأ مجابهته للمشكلة وفي حوزته كامل احتياطيه من العملات الأجنبية البالغة حوالي ٢,٦ مليار دولار أميركي في نهاية عام ١٩٨٢. ولكن العكس تماماً هو الذي حدث. فبقي البنك المركزي يبيع الدولة العملات الأجنبية ويفرّط باحتياطيه، وبقي انخفاض سعر صرف الليرة في نطاق محدود اصطناعياً الأمر الذي أشاع جواً من الثقة غير المبررة بمستقبل الأوضاع الاقتصادية وشعوراً كاذباً بالازدهار والبحبوحة وثقة في غير موضعها في مناعة الليرة اللبنانية، رغم مؤشرات الانكماش الاقتصادي العديدة ورغم الهدر الانفاقي الحكومي الهائل. وهكذا، فلقد أخطأ البنك المركزي في سياسته هذه التي هي بمثابة تدخل في السوق عن طريق بيع العملات الاجنبية ومعارضة القوى الاساسية البنوية التي كانت تعمل (وما زالت) على خفض سعر صرف الليرة. فكان كمن يسبح عكس التيار الجارف. ولقد استمر البنك المركزي في سياسته هذه حتى انخفض مستوى احتياطيه من العملات الأجنبية بشكل خطير خلال الربع الأخير من العام ١٩٨٤. عند ذاك أوقف دعم سعر صرف الليرة فجأة وتحول طلب القطاع العام كله إلى السوق، الأمر الذي سبب زيادة مفاجئة في الطلب على العملات الأجنبية، مما رفع سعرها بنسبة كبيرة خلال شهر أوكتوبر ١٩٨٤ وعندما أيقن السوق بأن إمكانيات التدخل لدى البنك المركزي لدعم سعر صرف الليرة أصبحت محدودة، نشطت المضاربة ضد الليرة لأن إمكانيات الربح في ظل هذه الأوضاع هي شبه مؤكدة.

١٥ - في عام ١٩٨٥، عمد البنك المركزي (بقيادته الجديدة) لإعادة بناء احتياطيه من العملات الأجنبية. ولقد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال

رغم الأوضاع الاقتصادية غير المؤاتية، وعلى حساب انخفاض كبير جديد في سعر صرف الليرة (من ٦٥١,١١ إلى ١٦٤٢,٤٩، أي بنسبة ٦٠,٣٦٪ تقريباً). أما تدخله المباشر من أجل تثبيت سعر صرف الليرة فلم يكن بذي شأن، ربما لأنه كان يرغب في إعادة بناء احتياطيه أولاً ولأنه كان يراقب ويدرس السوق مقدمة للتدخل الذي بدأ يمارسه في أوائل عام ١٩٨٦. وبديهي أن سعر صرف الليرة ما كان لينخفض بهذه النسبة الكبيرة لو لم يقم البنك المركزي بزيادة احتياطيه من العملات الأجنبية.

١٦ ـ ابتداء من عام ١٩٨٦، ظن البنك المركزي أنه استكمل استعداداته ليتدخل في سوق القطع، وذلك بعد أن أعاد تكوين احتياطيه بعض الشيء وبعد أن ظن أنه قد فهم لعبة السوق على حقيقتها. فبدأ بالتدخل في سوق القطع وفي سياسة التسليف وفي أدواتها (عبر سندات الخزينة) بشكل عشوائي، خاطىء، غير مدروس هاوٍ، وفي الكثير من الأحيان بتفرد كلي. ولن ندخل في تفاصيل كل ذلك هنا، فلقد شرحنا وجهة نظرنا في حينه وعبر سلسلة مقالات نشرت في إحدى الصحف اليومية[1] إلا أننا سنورد فيما يلي أهم نتائج سياسة البنك المركزي هذه خلال عام ١٩٨٦:

(أ) ـ لقد كان من نتيجة تدخل البنك المركزي في سوق القطع أن اضطربت هذه السوق بشكل لم تعرفه سابقاً ولم تعد قواعد العمل المتعارف عليها قائمة وأدخل البنك المركزي عليها عنصر انعدام اليقين (Uncertainty) وعدم الاستقرار.

(ب) ـ في ظل ما ذكر أعلاه، برز دور العناصر المستغلّة للسوق والتي تطمح في الربح السريع والتي لا تخاف أن تتهدم قواعد العمل الصحيح في السوق لأنها طارئة عليه أصلاً، وضعف أو انتفى دور اللاعبين الاساسيين في السوق والذين لهم مصلحة كبرى، ومباشرة في استقرار العمل فيه على المدى الطويل.

(ج) ـ لقد كان من نتيجة سياسة البنك المركزي أن انخفض سعر صرف

(١) جريدة السفير بين ٢/٩ و ٨٦/٣/٢١.

الليرة بنسب لا مبرر لها كما زادت حدة تقلباتها بنسب كان من الممكن تلافيها.

(د) ـ لقد اضطربت سوق التسليف وانعكس ذلك سلباً على النشاط المصرفي السليم وعلى النشاط الاقتصادي عامة أيضاً

(هـ) ـ لقد خُلق جو من العداء بين المصارف والبنك المركزي جعل من الصعب جداً تنفيذ أية سياسة نقدية تسليفية بسهولة ونجاح

(و) ـ لقد خسر البنك المركزي والقطاع المصرفي الكثير من مصداقيتهما في الداخل وفي الخارج على السواء، الأمر الذي سيكون له الانعكاسات السلبية الكبيرة على جميع النشاطات الاقتصادية ولسنوات عديدة.

(ز) ـ بسبب الاصرار على دخول المعارك الخاسرة، وبالأسلحة غير المناسبة والتي تعود بالضرر عليه وعلى الاقتصاد ككل، فإن البنك المركزي أفسح في المجال واسعاً لتهديم آخر معاقل الصمود الاقتصادي وأهم ما تبقى من عوامل المحافظة على وحدة البلاد كما جاء بسياسته هذه يؤكد صحة القائلين بغياب وضعف دور القطاع العام على الصعيد الاقتصادي وبالابقاء على الفلتان الكامل في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي سيكون له الضرر الأكبر على جهود إعادة بناء لبنان المستقبل.

١٧ ـ لقد درسنا الأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ بالتفصيل، آخذين بعين الاعتبار سعر الاقفال **اليومي** للدولار الاميركي في كل شهر من أشهر هذه السنوات ومستخلصين الانحراف القياسي اليومي لكل شهر كنسبة مئوية من المتوسط الشهري لسعر الدولار، واعتبرنا هذه النسبة المئوية معيار التقلب خلال الشهر. ونلفت النظر إلى أن التقلب الفعلي هو بالواقع أكبر مما توحيه هذه الأرقام لأنها تستند إلى سعر الاقفال اليومي المعروف بأنه غالباً ما يكون أدنى من الأسعار ضمن يوم العمل الواحد كما أنه أصبح مؤخراً (خلال ١٩٨٦ خاصة) سعراً مصطنعاً ومتفقاً عليه ولا يعكس عوامل السوق الحقيقية. وبالرغم من هذه الاعتبارات، فإن المعدل السنوي (خلال ١٢ شهراً) لمعيار التقلب هذا بلغ ١,٢٣٪ فقط عام ١٩٨٣، ثم ارتفع إلى ٢,٤٨٪ عام ١٩٨٤ بالرغم من الحوادث المهمة التي

حصلت خلال عام ١٩٨٤ أما في عام ١٩٨٥، فإنه ارتفع إلى نسبة ٣,١٩٪ فقط (أي بزيادة ٢٩٪ فقط عن معدل ١٩٨٤) بالرغم من أن انخفاض سعر صرف الليرة عام ١٩٨٥ كان الأهم حتى اليوم (أكثر من ٦٠٪ بالنسبة إلى عام ١٩٨٤). أما في عام ١٩٨٦ (لغاية شهر نوفمبر فقط) فلقد قفز معدل معيار التقلب إلى ٦,٦٨٪، أي بزيادة ١٠٩٪ عن معدل عام ١٩٨٥ مع العلم أن انخفاض سعر صرف الليرة لم يتجاوز ٥٤٪ من معدله عام ١٩٨٥ ولا نشك إطلاقاً بأن جزءاً من حدة التقلب هذه التي سجلها عام ١٩٨٦ يعود إلى تدخل البنك المركزي وإلى سياسته الخاطئة، إذ لو لم يتدخل لكان معيار التقلب أقل مما هو حاصل فعلاً. ولا بأس أن نعطي هنا بعض الأمثلة على تدخل البنك المركزي الفج في سوق القطع والذي أدى إلى زيادة حدة التقلبات في سعر القطع. ففي تاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ أدى تدخله إلى رفع سعر صرف الليرة بالنسبة للدولار الاميركي بحوالي ٢٦٪ خلال أقل من ساعة واحدة (من ٢٧,٧٥ ل.ل. إلى ٢٢,٠٠ ل.ل.)؛ وفي تاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٨٦، أدى تدخله إلى خفض سعر صرف الليرة بالنسبة للدولار الاميركي **بحوالي ١٤٪ تقريباً خلال أقل من ثلاث ساعات** (من ١٩,٥٥ل.ل. إلى ٢٢,٧٥ل.ل.) بعد أن كان قد أجهد نفسه، وبخسارة مئات ملايين الدولارات من احتياطية، ليثبت السعر على ١٩,٤٠ل.ل. خلال أسبوعين تقريباً (فيما بين ١٣ و٢٦ مارس ١٩٨٦).

١٨ ـ إن وراء فشل تدخل البنك المركزي في سوق القطع أسباباً عديدة، منها أن آلية التدخل خاطئة. لقد نادينا سابقاً وفي مرات عديدة، ومنذ العام ١٩٥٨، بضرورة إنشاء صندوق لتثبيت القطع، يخصص بمبالغ كافية من العملات الأجنبية والنقد اللبناني ويؤهل تأهيلاً رفيعاً على المستوى الاداري والعملاني وتحدد أهدافه وغاياته بوضوح وتفصيلاً فلا يضيع وراء سراب الأحلام غير القابلة للتحقيق ولا يعطي نفسه دوراً يتجاوز صلاحياته وصلاحيات البنك المركزي ويستحيل عليه أداؤه[1]. وعلى التخصيص فإن على صندوق تثبيت القطع أن يحافظ على سوق منتظمة للقطع وأن يحد من تقلبات سعر القطع الناتجة عن

(١) انظر مقالنا في جريدة السفير بتاريخ ٨٦/٢/٩.

المضاربة غير الموازنة (Non-equilibrating) وعن العوامل الموسمية والمفاجئة والشاذة والتي تعكس نفسها تلقائياً، دون أن يؤدي كل ذلك إلى معارضة عوامل الضغط على انحراف أو ميل سعر الصرف في المدى البعيد، ودون أن يتسبب ذلك في تغييرات غير مرغوب فيها في حجم الكتلة النقدية وفي حجم التسليف. وواضح أن الوضع الحالي للبنك المركزي لا يتأمن معه ولا أي مستلزم واحد من شروط التدخل الناجح في سوق القطع. لذلك فإن التدخل الذي قام ويقوم به البنك المركزي في سوق القطع محكوم عليه بالفشل من قبل أن يبدأ.

١٩ ـ كذلك فإن تحميل المضاربة مسؤولية تدهور سعر صرف الليرة ومسؤولية ازدياد حدة تقلباته هو في غير محله. ذلك أنه إذا كان ينتج عن المضاربة نسبة معينة (وليست الأهم في كل حال) من تدهور سعر صرف الليرة وارتفاع حدة تقلباته، فإن المضاربة ليست السبب في ذلك بل إنها نتيجة ومظهر من مظاهر العلة الأساسية. فالسبب الأساسي والأهم لتدهور سعر صرف الليرة منذ بداية عام ١٩٨٣ هو عجز الخزينة الكبير والمتزايد، والذي يولد تضخماً نقدياً كبيراً وارتفاعاً متناسباً في القوة الشرائية، مما يعكس نفسه ارتفاعاً في الأسعار الداخلية وانخفاضاً في سعر صرف الليرة اللبنانية نتيجة ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، من أجل الاستيراد ومن أجل تخزين العملات الأجنبية وحتى من أجل هروب رؤوس الأموال خارج لبنان. ويؤسفنا أن نقول في هذا المجال أن الرقم الحقيقي الصحيح لعجز القطاع العام غير متوافر عند أي مرجع في لبنان. ولكن الأرقام التي أمكن الحصول عليها تدل على أن عجز القطاع العام بالليرات اللبنانية ارتفع كحد أدنى، من حوالى ٤ مليارات ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٧٩ إلى حوالى ١٧,٥ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ٢٤,٦ مليار ليرة في نهاية ١٩٨٣، إلى حوالى ٣٧,٤ مليار ليرة في نهاية ١٩٨٤ إلى حوالى ٥٦ مليار ليرة في نهاية ١٩٨٥، ويقدر اليوم بحوالى ٨١ مليار ليرة لبنانية. إلى ذلك يجب أن نضيف الدين العام بالعملة الأجنبية الناشىء خلال ٨٣ و ٨٤ والذي يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار، أي فيما بين ٤٤ و ٥٠ مليار ليرة لبنانية بالأسعار الرائجة. ومن المعروف أن هنالك علاقة ارتباط وثيقة بين عجز الخزينة (وعجز القطاع العام ككل) من جهة وبين حجم الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M_2) وكذلك سعر صرف الليرة من جهة أخرى. وفي

دراسة إحصائية لنا تناولت الأعوام ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ضمناً، وجدنا أن معامل الارتباط (Coefficient of correlation) بين عجز الخزينة (بمفهومه الواسع الذي يشمل استعمالات الخزينة لأرباح القطع الدفترية) وحجم الكتلة النقدية (M_2) بلغ ٠,٩٨ وبين عجز الخزينة وانخفاض سعر الليرة بلغ ٠,٩٦ الأمر الذي يؤكد أهمية عجز الخزينة كمسبب رئيسي لارتفاع الاسعار ولانخفاض سعر صرف الليرة وهكذا ، فإن العلة الأساسية الواجب التصدي لها هنا هي عجز الخزينة وفي هذا المجال يغمرنا العجب عندما نرى أن البنك المركزي يضع في أعلى أولويات أهداف سياسته النقدية تأمين التمويل اللازم للخزينة لتستمر في عجزها المتمادي. وأما المضاربة، فمن الملفت للنظر أن تكون من النوع الموازن في خلال الأعوام ١٩٤٩ - ١٩٧٢. والسبب في ذلك هو أن ثقة الناس في مستقبل الليرة كانت أقوى من أية اعتبارات أخرى. ومتى اهتزت الثقة ، واستمر ذلك لسنوات عديدة ، وتفاقم من دون أية معالجة جدية فاعلة ، أصبحت المضاربة ذات اتجاه غالب ووحيد ، أي ضد الليرة اللبنانية وليس معها . لذلك أصبحت المضاربة تؤدي إلى المزيد من تدهول سعر صرف الليرة ومن حدة تقلباته. فإذا عالجنا موضوع الثقة، وإذا ظهر أن معالجتنا صحيحة ومثمرة، فإن المضاربة تعود فتتوازن لتصبح ، كما كانت ، عنصر توازن في السوق وليس عنصر اختلال وتهييج . وهكذا نرى أن دور السياسة النقدية يأتي في الدرجة الثانية بعد السياسة المالية التي تتطلب في المرحلة الأولى عدم زيادة حجم العجز ومن ثم تخفيف حجم العجز السنوي تدريجياً

٢٠ - وعلى ذكر السياسة المالية ووزارة المالية، لا بد من الإشارة إلى أن المادة ٧٥ من قانون النقد والتسليف التي عنوانها «ثبات القطع» تنص على أن «يستعمل المصرف (المركزي) الوسائل التي يرى أن من شأنها تأمين ثبات القطع ومن أجل ذلك يمكنه خاصة أن يعمل في السوق بالاتفاق مع وزير المالية مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية. .». وفي قناعتنا أن البنك المركزي لم يتفق مع وزير المالية لهذه الغاية بل تفرّد في العمل لوحده كما أن وزير المالية قد تخلى إرادياً أو بشكل عفوي وتلقائي عن صلاحياته ومسؤولياته القانونية في هذا المجال.

٢١ - نحن لا نشك للحظة أن هنالك عدداً من المصارف ومن عملائها (لا نعرفهم) لا يتقيدون بتعليمات البنك المركزي وبتوجيهاته وبالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، مما يلحق الضرر الكبير بسعر النقد وبثبات هذا السعر ولدى البنك المركزي في لبنان أوسع الصلاحيات للضغط على هؤلاء وللحد من سلبية أعمالهم وذلك بما تعطيه المادة ١٧٥ من قانون النقد والتسليف من صلاحيات استنسابية مطلقة للبنك المركزي: «. . . للمصرف المركزي أن يحدد بين الحين والآخر بشكل عام **أو لكل مصرف على حدة** النسب الواجب توافرها بين الموجودات والمطلوبات أو بين بعض عناصر الموجودات هذه والمطلوبات فيما بينها. . .». يكفي أن يشك البنك المركزي بمصرف ما حتى يتخذ الاجراءات اللازمة بموجب هذه المادة ويفرض على البنك المعني أن يعود فيلتزم بتوجهاته. أما لماذا لم يستعمل البنك المركزي هذه الصلاحيات حتى اليوم، ورغم مطالبتنا المتعددة له بذلك، فأمر لم نفهم سرّه حتى هذه الساعة.

٢٢ - أخيراً، لا نرى بداً من أن نؤكد أن لدى المصرف المركزي من الصلاحيات الواسعة والاستنسابية التي لم يستعمل بعد مما يغنيه عن طلب التعديلات القانونية التي يطالب بها اليوم، ومما يكفيه، لو استعملها وأحسن استعمال ما استعمل حتى اليوم، لكي يبرد سوق القطع ويعقلنه، فتخف حدة التقلبات التي شهدنا - وخاصة خلال الشهر الفائت - كما تخف سرعة انخفاض سعر الصرف ولن يكون في مقدوره (ولا في متناول السياسة النقدية وحدها في كل حال) أن يثبت سعر الصرف ويوقف تدهوره عند حد معين ، كما طالب وجاهد وفشل واضرّ طوال عام ١٩٨٦

تعقيب مصرف لبنان المركزي(*)
على محاضرة الدكتور الياس سابا

للأستاذ توفيق كسبار
رئيس مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية

تدهورت في السنوات الأخيرة قيمة صرف الليرة اللبنانية بشكل متسارع فوصلت من ٥,٤٩ ليرة للدولار في نهاية سنة ١٩٨٣ إلى ٤٥٥ ليرة في نهاية عام ١٩٨٧. وقد أدى هكذا تدهور في اقتصاد منفتح كالاقتصاد اللبناني يعتمد استهلاكه والاستثمار فيه على الاستيراد إلى تضخم متزايد في الأسعار لم يألفه اللبنانيون من قبل. وقد رافق تدهور سعر صرف الليرة صعود متواصل لمؤشر الاتحاد العمالي العام للأسعار الذي ارتفع من ١٨,٥٪ في عام ١٩٨٣ إلى أكثر من ٧٣٠٪ خلال عام ١٩٨٧.

إن انعكاسات التضخم على المستوى المعيشي للمواطن وعلى مستقبله الاقتصادي واضحة بسلبياتها وتستوجب إجراءات تتعرض لأسباب المشكلة ونتائجها. وفي نطاق تحليل الوضع الراهن، نعرض تقييماً بخطوطه العريضة لسياسة مصرف لبنان النقدية وسياسة المصارف إزاء هذه الأزمة التي هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال. وهنا نسارع للقول بأننا نرى إن نسبة كبيرة من تدهور سعر صرف الليرة إزاء العملات الأجنبية مردها إلى أسباب غير تلك البديهية التي يرددها كل منا في كل حين والتي تربط أزمتنا النقدية وكل أزمتنا هذه بالحالة السياسية والأمنية التي يعيشها لبنان منذ سنوات دون التعرض لمسببات أخرى هي أيضاً،

(*)يستند هذا التعقيب بشكل أساسي على الرد على مذكرة جمعية مصارف لبنان، التي أعلنت فيه عن موقفها من السياسة المتبعة من قبل مصرف لبنان وخاصة من تعميمه الأخير رقم ٧٣٩

وبغض النظر عن أوضاعنا العامة المتردية وراء جزء مهم من التدهور في قيمة نقدنا الوطني.

الوضع الاقتصادي والمالي خلال السنوات الأخيرة

بالرغم من عدم توافر إحصاءات دقيقة عن الدخل القومي في لبنان خلال السنوات الأخيرة فإن المراقبين الاقتصاديين يجمعون على أن مستوى الناتج المحلي الحقيقي بدأ يهبط منذ سنة ١٩٨٢ وبالأخص خلال سنة ١٩٨٥ على أنه بدأ يتحسن خلال سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أو، على الأقل، لم يهبط عن مستواه خلال سنة ١٩٨٥. وقد رافق هذا التطور تضخم في الأسعار تخطى لأول مرة عتبة العشرين في المئة إلى حوالي ٤١ بالمئة في عام ١٩٨٥ وإلى حوالي ٧٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٧. ومما لا شك فيه أن أجواء التخوف على المستقبل التي اجتاحت البلاد في السنوات الأخيرة كان لها تأثيرها المباشر على قيمة النقد اللبناني فحصلت تحويلات كثيفة إلى العملات الأجنبية رافقها هبوط في مستوى الاستثمار والانتاج.

بالإضافة إلى هذه العوامل السلبية بالنسبة لسعر صرف الليرة، تنامى دين الدولة العام وقدر بأكثر من ١٩٤ مليار ليرة في نهاية العام. واضحت واردات الدولة لا تغطي فائدة الدين الداخلي، وارتفعت الكتلة النقدية بالليرات بشكل متسارع وإن بنسبة أقل لتبلغ ١٤٣ مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول ١٩٨٧ بالمقارنة مع ١٠٤,٥ مليار بنهاية عام ١٩٨٦ و ٨٠,٩ مليار عام ١٩٨٥. هذا مع العلم بأن هذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن مصحوبة بأي زيادة مماثلة في الانتاج مما يعكس أحوال الاقتصاد التضخمية.

أهداف مصرف لبنان في ضوء الوضع الراهن

ضمن إطار التردي العام هذا، كانت أهداف مصرف لبنان للمدى القريب تتلخص بالتالي:

١ ـ تأمين تمويل حاجات القطاع العام الضرورية منها والمحافظة قدر المستطاع على احتياط المصرف من العملات الأجنبية.

٢ ـ الحد بقدر الإمكان من تنامي عجز الدولة وتمويله في حالات الضرورة القصوى وفي حالات عدم توافر مصادر تمويل أخرى .

٣ ـ التخفيف من تقلبات سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية وخصوصاً بمقدار ما تكون هذه التقلبات لا تعكس عوامل اقتصادية بحتة من حركة انتاج داخلي ومن استيراد وتصدير.

بالنسبة إلى الهدف الأول، فقد مول مصرف لبنان منذ آخر سنة ١٩٨٤ وحتى آخر ١٩٨٧ نفقات القطاع العام بالعملات الأجنبية والبالغة أكثر من مليار ونصف دولار في حين هبط احتياطه من العملات الأجنبية في الفترة نفسها بـ ٧١٤,٦ مليون دولار. وقد ساعد مصرف لبنان على تمويل الجزء المتبقي من هذه النفقات من سوق القطع في بيروت كون الفترة نفسها قد تميزت بفائض متراكم في ميزان المدفوعات الخارجية بلغ ٤٧٠ مليون دولار (حتى تشرين أول من ١٩٨٧).

أما بالنسبة إلى تمويل عجز القطاع العام، ففي حين سجل الدين العام الداخلي رقماً قياسياً بالنسبة للسنوات الماضية وبلغ ١٩٤,١ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٨٧، ارتفع دين مصرف لبنان للقطاع العام من ٣٦,٩ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٨٦ إلى ١٣١,٢ مليار في نهاية ١٩٨٧ وهكذا يكون المصرف قد مول حوالي ٨٤ بالمئة من عجز القطاع العام في حين مول حوالي ١٥ بالمئة من العجز العام لعام ١٩٨٦ . (جدول رقم ١) .

ويظهر الجدول رقم ٢ كيف أن مصرف اضطر إلى تمويل الدولة عند تخلف المصارف عن زيادة حصة اكتتاباتها بسندات الخزينة خصوصاً في النصف الثاني من عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ على التوالي حيث تدنت حصة المصارف التجارية من مجموع السندات من حوالي ٧٠ بالمئة في حزيران ١٩٨٧ إلى أقل من ٤٠ بالمئة فقط في نهاية كانون الأول من العام نفسه.

وهذا بالرغم من تجاوب المصرف في حزيران ١٩٨٦ مع مطالب جمعية المصارف وتعديل نسب الاحتياطي الإلزامي بموجب التعميم رقم ٦٥٧، بعدما أعلنت جمعية المصارف عن رغبتها حسبما ذكر في مقدمة التعميم المذكور، بالاكتتاب بسندات الخزينة بأحجام تسهل تمويل الدولة.

جدول رقم (١)
دين الدولة الداخلي وتمويله

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧			
			آذار	حزيران	أيلول	كانون ١
دين الخزينة الداخلي						
١. قرض مصرف لبنان	١٥٠٣٩	٢٣٥٤٩	٢٩٧٤٤	٣٥٤٤٩	٣٩٩٨٩	٦٣٣٨٧
٢. سندات خزينة (١)	٢٨١٨١	٥٦٢٠٥	٦٨٧٠٤	٧٨٢٦٤	٩١٨٥٦	١٢٧٢٠٦
٢ أ منها في محفظة سندات مصرف لبنان	٣٧٩	١١٩٥٠	١١٨٧٤	١٣٥٦٦	٣٣٣٧٠	٦٦٣٠٤
٣. المجموع (١ + ٢)	٥٣٢٢٠	٧٩٧٥٤	٩٨٤٤٨	١١٣٧١٣	١٣١٨٤٥	١٩٠٥٩٢
ديون على مؤسسات عامة						
٤. قرض مصرف لبنان (٢)	٥٨٤	١٢٨٨	١٢٨٨	١٢٨٨	١٢٨٨	١٥٦١
٥. قرض المصارف التجارية	٥٦٤	٧٧٤	٧٧٠	٨٠٦	٧٢٣	١٩٥٢
٦. المجموع (٤ + ٥)	١١٤٨	٢٠٦٢	٢٠١٨	٢٠٩٤	٢٠١١	٣٥١٣
الدين العام الداخلي (٣ + ٦)	٥٤٣٦٨	٨١٨١٤	١٠٠٤٦٦	١١٣٧١٣	١٣٣٨٥٦	١٩٤١٠٦
منها ديون مصرف لبنان على القطاع العام (١ + ٢ +أ+٤)	١٦٠٢٠	٣٦٧٨٦	٤٢٩٠٦	٥٠٣٠٣	٧٤٦٤٧	١٣١٢٥٢
نسبة ديون مصرف لبنان إلى الدين العام الداخلي (بالمئة)	٢٩,٤٧	٤٤,٩	٤٢,٧	٤٤,٢	٥٥,٧٦	٦٧,٦

(١) القيمة الإسمية لسندات الخزينة

(٢) قروض مصرف لبنان إلى شركة كهرباء لبنان.

جدول رقم (٢)
توزيع سندات لخزينة بين المكتتبين، بنهاية الفترة
(مليارات الليرات)

	كانون أول ١٩٨٥	حصة مئوية	حزيران ١٩٨٦	حصة مئوية	كانون أول ١٩٨٦	حصة مئوية	حزيران ١٩٨٧	حصة مئوية	كانون أول ١٩٨٧	حصة مئوية
مصارف تجارية	٢٧,٤	٧٢,١	٢٨,٧	٦٩,٠	٣٦,٧	٦٥,٣	٥٥,٢	٧٠,٥	٥٠,٥	٣٩,٧
مصرف لبنان	٠,٣	٠,٦	٧,٦	١٨,٣	١٢,١	٢١,٥	١٣,٤	١٧,١	٦٦,٣	٥٢,١
آخرون	١٠,٤	٢٧,٣	٥,٣	١٢,٧	٧,٤	١٣,٢	٩,٧	١٢,٤	١٠,٤	٨,٢
المجموع	٣٨,٠	١٠٠	٤١,٦	١٠٠,٠	٥٦,٢	١٠٠,٠	٧٨,٣	١٠٠,٠	١٢٧,٢	١٠٠,٠

ففي حين أضافت المصارف إلى اكتتاباتها ما يوازي ١٨,٥ مليار ليرة خلال النصف الأول من السنة ١٩٨٧، ارتفعت الودائع بالليرة اللبنانية حسب الأرقام المعلن عنها ٢٩ مليار ليرة خلال الفترة نفسها (من حوالي ٩٢ مليار ليرة في آخر ١٩٨٦ إلى حوالي ١٢١ مليار ليرة في نهاية حزيران ١٩٨٧) مقابل ١٩,٥ مليار ليرة فقط خلال كل سنة ١٩٨٦ مما سهل للمصارف زيادة الاكتتاب في السندات دون التضييق على تسليفاتها أياً كان نوعها.

أما النصف الثاني من العام فقد شهد تطورات هامة على صعيد اكتتابات المصارف التي ابتدأت بالانخفاض بصورة مطلقة إذ تدنت بـ ٥,٢ مليار ليرة وبصورة نسبية إذ أصبحت حصة المصارف من مجموع الاكتتابات أقل من ٤٠ بالمئة في آخر ١٩٨٧ مقابل أكثر من ٥٥ بالمئة في آخر حزيران من السنة نفسها.

ويمكن تفسير جزء من هذا الانخفاض بالخلاف الذي نشب بين مصرف لبنان وجمعية المصارف على أثر إصدار التعميم ٧٣٩ حيث فرض مصرف لبنان بموجبه على المصارف رفع اكتتاباتها بحسب الزيادة في الودائع لديها ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. ونتج عن هذا الخلاف قرار المصارف بعدم الإلتزام بتعاميم مصرف لبنان مما يفسر هذا الانخفاض الكبير في اكتتابات المصارف للفترة هذه. إلا أنه بالرغم من حل هذا الخلاف كلياً لصالح المصارف وذلك بإلغاء التعميم رقم ٧٣٩ بصورة رجعية في تشرين الأول ١٩٨٧ وإلتزام المصارف تطبيق النسب المفروضة حسب التعميم رقم ٧٠٠، فقد بقيت اكتتاباتها تنخفض بصورة مطلقة ونسبية.

وهنا نأتي إلى الهدف الثالث وهو الحفاظ على نوع من الاستقرار لسعر صرف الليرة وهو هاجس المواطن الأساسي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا في ضوء ما رافق هذه الفترة من تدهور في سعر صرف الليرة وأثر ذلك على التضخم، هو أين ذهبت السيولة المضخوخة من قبل مصرف لبنان لتمويل عجز الدولة إذا لم تعكس في الودائع المصرح بها من قبل المصارف. ولمعرفة ما يجري على الساحة النقدية، فإنه لا يكفي تتبع تطور حجم الودائع والاكتتابات بسندات الخزينة، بل يجب النظر إلى الاستعمالات الأخرى لهذه الودائع.

تسليفات المصارف للقطاعات الانتاجية واليورو وليرة

ارتفعت تسليفات المصارف التجارية من ٥٧ مليار ليرة في آخر عام ١٩٨٥ إلى ١٢٦ مليار عام ١٩٨٦ وإلى ١٦٢ مليار ليرة في نهاية آذار ١٩٨٧. وبالرغم من أن الفوائد المتراكمة وفروقات القطع تدخل في احتساب هذه التسليفات التي منها بالعملات الأجنبية، فإن نظرة إلى توزيع وتطور التسليفات على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام تبين هبوطاً في حصة كل من الزراعة والصناعة والبناء، القطاعات الثلاث التي تمثل بلا شك البنية الانتاجية الأساسية في كل اقتصاد.

جدول رقم (٣)
توزيع التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية في الداخل
نهاية الفترة بمليار الليرات

	١٩٨٥	(حصة مئوية)	١٩٨٦	(حصة مئوية)	١٩٨٧ آذار	(حصة مئوية)
تسليفات للزراعة	١,٠	(١,٧)	١,٩	(١,٥)	١,٤	(٠,٨)
تسليفات للصناعة	٧,٩	(١٣,٨)	١٣,٥	(١٠,٧)	١٤,١	(٨,٧)
تسليفات للبناء	٧,٣	(١٢,٧)	١١,٧	(٩,٢)	١١,٤	(٧,٠)
تسليفات للتجارة	٢٧,٤	(٤٧,٧)	٦٦,٨	(٥٢,٨)	٧٩,٩	(٤٩,٢)
تسليفات لمؤسسات مالية	٢,٥	(٤,٤)	٩,٠	(٧,١)	١٠,٩	(٦,٧)
تسليفات مختلفة	١١,٣	(١٩,٧)	٢٣,٧	(١٨,٧)	٤٤,٤٤	(٢٧,٣)
المجموع	٥٧,٤	(١٠٠,٠)	١٢٦,٦	(١٠٠,٠)	(١٦٢,١)	(١٠٠,٠)

كذلك فإن قيمة الزيادة في التسليفات لهذه القطاعات الثلاثة خلال سنة ١٩٨٦ (حوالي ١٠,٩ مليار ليرة) هي أقل من الزيادة في التسليفات التي تدعى «مختلفة» (١٢,٤ مليار ليرة) والتي يفترض أن تكون قيمتها غير ذي أهمية نسبياً. أما خلال الفصل الأول من عام ١٩٨٧ فلم تتعدى الزيادة في التسليفات للقطاعات الانتاجية الثلاث ٢٠٠ مليون ليرة في حين ارتفعت التسليفات «المختلفة» أكثر من ٢٠ مليار ليرة. وهذا كله مع العلم بأن كل المؤشرات تشير إلى تحسن الانتاج والتصدير الزراعي والصناعي وقطاع البناء بدرجة أقل خلال سنة ١٩٨٦ و١٩٨٧ مما يعني إن هذه القطاعات تمكنت أكثر من ذي قبل الاعتماد على قدرتها على التمويل الذاتي بدل التمويل المصرفي. وبغض النظر عن هذه الأرقام فإن مجمل المصارف، وبسبب الأوضاع السائدة، ليست مستعدة لتحمل مخاطر تسليفات عادية جديدة. وفي الوقت نفسه فإن الكثيرين من أصحاب العمل في القطاعات الانتاجية المختلفة ما زالوا مترددين بالنسبة لزيادة استثماراتهم والاقتراض من أجلها. وهذا الموقف المتردد، أكان بالنسبة للمصارف أو للمقترضين، منطقي نظراً إلى الأوضاع القائمة في البلاد. إذن فالأرقام تشير بوضوح إلى تدن قوي في حصة التسليفات إلى القطاعات الانتاجية الأساسية وإلى ارتفاع مقابل في حصة التسليفات الأخرى. وهنا نصل إلى هذا الشق من التسليفات المختلفة وغير العادية الذي يفسر جزءاً هاماً من التدهور الحاصل في سعر صرف الليرة. ولقد استند قسم من هذه التسليفات إلى ودائع اليورولية التي كثر الكلام عنها إنما بدون إظهار طريقة استعمالها وتأثيرها على سعر النقد اللبناني.

اليورولية هي ودائع بالليرة اللبنانية في مصارف ومؤسسات مالية غير مقيمة. وهنا قد يرتسم مباشرة في ذهن القارىء صورة أموال بالليرة اللبنانية موجودة خارج البلاد يحملها أفراد ومؤسسات تقيم خارج البلاد، وهذه صورة غير صحيحة. قد يكون بعض حاملي اليورولية مقيماً خارج البلاد إلا أن الجزء الأكبر من ودائع اليورولية هو لمقيمين في البلاد، وهذه الودائع المكونة في مؤسسات مالية غير مقيمة لا يمكن إلا أن تصب، في نهاية المطاف، في الجهاز المصرفي اللبناني إذ أن هذه المؤسسات غير المقيمة التي تصلها الوديعة تحوّل بدورها،

بالضرورة هذه الوديعة إلى حسابها مع مصرف لبناني. اليورولية هي إذن بغالبيتها نتيجة عملية دفترية تحصل داخل البلاد وأكثرية حامليها هم مقيمون في البلاد. ومشكلة اليورولية الأساسية أنها لا يمكن أن تفسر بمبرر تجاري أو اقتصادي بحت إذ أن الليرة، حسب ما نعلم، ليست عملة تستعمل في المبادلات التجارية الدولية كالدولار والمارك الألماني الخ... أما السبب لوجود اليورولية (٦ مليارات على الأقل حسب تقرير اللجنة السداسية أو ١٠ مليارات على الأقل حسب بعض المراقبين الاقتصاديين) فهو لإعطاء تسليفات بالليرة اللبنانية تستعمل على الفور لشراء عملات أجنبية (مما يرفع سعر الدولار) وتأتي طلبات الشراء هذه «من الخارج» لذا يصعب مراقبتها والتدقيق فيها.

أضف إلى ذلك أن كل مليار يورولية معطى كتسليفات يمكن أن يدوّر عدة مرات خلال السنة ساحباً في الوقت نفسه عدة مرات قيمته بالدولار. والشرط الأساسي لنجاح هذه العملية وكل عملية تسليف باللبناني لقاء شراء عملات أجنبية هو وفرة السيولة في السوق (وهذا ما يؤمنه العجز العام المتزايد) ومواصلة تدهور سعر صرف الليرة لتأمين ربح المضارب، أو المقترض إذا شئت، وربح المصرف الذي يعطي هذا القرض. ويجب التنبيه هنا إلى أن اليورولية ليست سوى وسيلة من وسائل المضاربة ضد الليرة ويمكن منح هكذا تسليفات مباشرة في الداخل بدون اللجوء إلى اليورولية. وغني عن القول أن مردود هذه التسليفات يكون عادة عالياً جداً، وبالعملة الأجنبية، طالما أن سعر الليرة هو في هبوط.

ومن التسليفات الأخرى التي لا علاقة لها أيضاً بالقطاعات المنتجة والتي تؤدي إلى هبوط سعر صرف الليرة تسليفات تعطى لغير المقيمين. تبدأ العملية بمصرف مقيم خارج البلاد أعطى قرضاً لغير مقيم أيضاً، بالعملة الأجنبية عادة، ثم أصبح هذا القرض هالكاً مما قد يجبر المصرف على تحمل الخسارة بشكل زيادة فعلية في رأسماله بالعملة الأجنبية. ولتجنب هذا العبء (زيادة الرأسمال بالعملة الأجنبية)، يبيع هذا المصرف أو يحوّل القرض الهالك لمصرف مقيم في لبنان وله به عادة علاقة فيترتب على المصرف اللبناني أن يدفع للمصرف البائع قيمة القرض بالعملة الأجنبية (مما يعني خروج عملة صعبة من البلاد) ثم يسترد المصرف اللبناني

الشاري المبلغ نفسه من سوق القطع اللبنانية بعد أن يكون قد حوّل القرض إلى ليرات لبنانية وسجّل المبلغ بالعملة الأجنبية كمؤونة. وفي كل الأحوال يكفي أن يتحّول قرض بالعملة الأجنبية، دون أن يكون هذا القرض هالكاً بالضرورة، إلى قرض بالليرة حتى تكون النتيجة نفسها: ارتفاع سعر الدولار وخروج رساميل بالعملات الأجنبية. ولهذا السبب أصدر مصرف لبنان التعميم رقم ٧٣٥ طالباً معلومات دقيقة عن هكذا تسليفات لكي يتبين مدى تحول السوق اللبنانية الحرة مكبّاً للديون الهالكة المعطاة في البلاد الأجنبية والتي لا علاقة لها بالاقتصاد اللبناني الداخلي.

إن عمليات التسليف والتحويل هذه تناقض كلياً مبدءاً أساسياً من أهم مبادىء الاقتصاد الحر، إلا وهو مبدأ الربح والخسارة. إن الاقتصاد الحر يعني حق الربح للرأسمال المستثمر ولكنه يعني في الوقت نفسه أنه على صاحب الرأسمال أن يتحمل أية خسارة تلحق باستثماره. فعندما يحّول أي مصرف قرضاً هالكاً بالعملة الأجنبية إلى مؤونة بالعملة نفسها بعد أن يكون قد موّل هذه المؤونة بالليرات اللبنانية بدون أن تكون أمواله الخاصة تسمح له بذلك، يكون المصرف قد جعل بهذا التصرف، ومن خلال ارتفاع أسعار العملات الأجنبية من جراء تصرفه، كل من يحمل ليرات لبنانية (أي مجمل الشعب اللبناني) يدفع ثمن قروضه الهالكة وسوء ادراته.

سياسة المصارف وسياسة مصرف لبنان

ما هو سبب قيام بعض المصارف بالعمليات المذكورة آنفاً؟ من الجائز جداً أن تكون هذه المصارف قد رأت لزاماً عليها في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية مستمرة في التردي أن تؤمن لنفسها احتياطاً بالعملات الأجنبية مستعملة لهذا الهدف أموال مودعيها. قد يرى البعض في هذا التصرف عملاً مشروعاً، لا بل ضرورياً للمحافظة على المؤسسات المصرفية وثروتها. ولكن هذا التصرف يدفع سعر صرف الليرة نحو الهبوط بغض النظر عن أي عامل اقتصادي أو سياسي آخر لا بل يخلق هو نفسه أجواء توقعية سلبية بالنسبة إلى الليرة. إلا أننا نرى أن جوهر المسألة النقدية يقع في منحى يتمثل بالسؤال التالي: في آخر الأمر، من يتحمل

عبء التدهور الاقتصادي والنقدي؟ إنهم دون شك المكلفون الذين تكون معظم ثرواتهم ومداخيلهم بالليرة اللبنانية، وهؤلاء هم الموظفون وذوو الدخل المحدود والعاطلون عن العمل والمتقاعدون الذين وجدوا فجأة بعد عمر من العمل أن «ضمانهم» أصبح غير ذي قيمة ولا قدرة لهم للتأثير على مجريات الأمور. إن هذه المسألة، بالرغم من أهميتها، ليست مسألة أخلاقية وإنسانية فحسب بل هي أيضاً مسألة اقتصادية بحتة. إذ أنه بمقدار ما يستمر الدخل الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين في الهبوط فسوف يصاحبه هبوط في الطلب الداخلي على سلع جلها من الانتاج الداخلي. وهذه الظاهرة تحدث خلال فترة هي من الأفضل على صعيد الانتاج الصناعي ككل الذي، بالرغم من اعتماده على أسواق التصدير، لا يزال بحاجة إلى قاعدة طلب داخلية لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أراد المحافظة على زخم تطوره. لذلك من الضروري للصناعة، وللزراعة أيضاً التي أصبحت تدريجياً مرتبطة بالصناعة كونها تمدها بمواد أولية، ألا تواجه تقلصاً في أسواقها الداخلية. ومن جهة أخرى، فإن الاستمرار في تدهور سعر صرف الليرة قد يؤثر سلباً على بعض الصناعيين المصدرين من حيث أن هؤلاء قد يمتنعوا عندئذ عن توسيع قاعدتهم الانتاجية مفضلين الاحتفاظ بمداخيل صادراتهم بالعملة الأجنبية خارج البلاد مكتفين بمستوى استثماري بسيط نسبياً.

وهذا كله بغض النظر عن الخسارة الجسيمة في ساعات العمل وفي الانتاجية الاقتصادية بوجه عام من جراء الوقت المهدور في تتبع أسعار الدولار وفي شراء وبيع العملات الأجنبية من قبل أفراد ومؤسسات إذ أن المردود المتوقع لهذه العمليات هو أعلى بكثير من الدخل أو الربح المتأتي من العمل أو الاستثمار العادي.

لقد هوجم وانتقد مصرف لبنان في شتى وسائل الإعلام ومن قبل عدة معلقين مراراً وتكراراً، إلا أننا لم نسمع أو نقرأ عن أي من الأمور المذكورة أعلاه وهي أمور من صلب الموضوع. ومن الانتقادات أو النصائح تلك التي تدعو مصرف لبنان إلى اتخاذ كل الإجراءات التي يراها مناسبة إذ له من الصلاحيات ما له. هذا كلام حق ربما يراد به باطل، وهذا الباطل قد يكون لتحويل الأنظار عما يجري في ميدان التسليف والإدعاء بأن كل المشكلة تكمن داخل السلطة النقدية.

إن فعالية إجراءات السلطة النقدية هي من فعالية كل السلطات الشرعية في البلاد والسلطة النقـدية ليست بجزيرة لا تتفاعل مع محيطها. إذن هناك وضع حقيقي قائم بكل مصاعبه وعوائقه وعلى مصرف لبنان أن يعمل أقصى ما يمكنه ضمن هذا الواقع. ومن هذا الواقع العجز العام المتواصل الذي يترجم ودائع وسيولة متصاعدة لدى المصارف فتشكل عاملاً تضخمياً ومساعداً لعلميات التسليف «الأخرى» التي ذكرنا أعلاه. لذا كانت سياسة مصرف لبنان، بالأساس، تتلخص بمحاولة للتخفيف من نمو هذه السيولة ولضبط الممارسات المصرفية غير السليمة، كل هذا للمحافظة قدر المستطاع على قيمة النقد الوطني التي تدهورت بطريقة لا تعللها التطورات الاقتصادية أو حتى السياسية. وسياسة مصرف لبنان هي أيضاً للمحافظة على الجهاز المصرفي الذي قد يتأثر سلباً من جراء تصرفات بعض أعضائه ولأن هذا الجهاز كان ويجب أن يبقى سليماً نحن بحاجة إليه عندما تعود أيام النهضة الاقتصادية الحقيقية.

إن السياسة النقدية، وبخلاف الأديان السماوية، لا تعد بالخلاص الأبدي. فمصرف لبنان يعرف أنه ليس بإمكانه أن يحل كل المشكلة الاقتصادية والنقدية التي لها جذور في الوضع السياسي والمالي القائم. كما أنه يعرف أن الوسائل المتاحة له فعلياً، وليس نظرياً وإعلامياً صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التلفزيون، هي محدودة. لذلك قد يكون مصرف لبنان لم ينجح تماماً في تحقيق مجمل أهدافه ولكنه بالتأكيد سوف يتابع مهمته في فترة أقل ما يقال فيها أنها صعبة. وكم تستطيع أن تكون هذه المهمة سهلة ولصالح الجميع إذا ما حصل نوع من «عقد اقتصادي اجتماعي» فعلي بين السلطات المالية والنقدية والفعاليات المصرفية يتلخص بتقليص العجز قدر الإمكان وإلغاء كل التسليفات الشاذة وعندها لن يكون هناك حاجة إلى رفع للاحتياطي الإلزامي إذ يصبح هذا الرفع عندئذ بدون ضرورة. وإذا طبق هذا العقد فعلياً لعدة أشهر فسوف تهدأ سوق القطع ويضعف التضخم مما يؤدي إلى استقرار العجز أو حتى إلى تخفيضه ما ما يؤدي كل هذا إلى وقف لدورة التضخم والتدهور النقدي والاقتصادي. أما صعوبة تطبيق هذا العقد فتعود إلى أنه يعني بتحقيقه أن مختلف الفعاليات تكون قد وافقت به على تحمل أعباء هذه الفترة الصعبة سوية حتى تأتي أيام أفضل، إلا أن هذا ليس من عاداتنا.

الفصل الرابع

القطاع المصرفي وقيمة الليرة اللبنانية

الدكتور هشام بساط

المشكلة النقدية في لبنان هي اليوم ـ إلى جانب الموضوع الأمني والسياسي ـ من أهم قضايا المواطن الرئيسية بعد أن طرقت نتائجها السلبية باب كل مواطن ودفعت الجميع إلى طرح السؤال الرئيسي، ما الذي حصل لنقدنا الوطني حتى ينهار بهذه السرعة في الفترة الأخيرة بعد أن صمد في السنوات العشر الأولى للحرب؟ هل هناك من حل يرتجى لهذه المشكلة الصعبة خاصة بعد أن بدأت الانعكاسات الاجتماعية الخطيرة تنال معظم اللبنانيين من جراء تآكل القوة الشرائية لمداخيلهم وضعف قيمة مدخراتهم بالعملة الوطنية نتيجة استمرار الحرب وتردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع فرص العمل والارتفاع الكبير في الأسعار ومعدلات التضخم.

١ ـ المصارف والليرة: الماضي والحاضر

عرفت مسيرة الليرة اللبنانية والمصارف اتجاهاً متنامياً من التعاون والتكامل خلال العقدين الماضيين، حيث ساند كل منهما الآخر. ويمكن التوقف عند المراحل التالية في تطور هذه العلاقة:

١ ـ ١ المرحلة الأولى قبل عام ١٩٧٤.

كان لبنان ينعم بالأمن والاستقرار ووجود سلطة مركزية مما شجع على نمو التجارة والأعمال، وتدفق الأموال وازدياد الثقة بالنقد اللبناني، الذي قوي تجاه

جميع العملات بشكل دفع مصرف لبنان آنذاك إلى التدخل في أواخر عام ١٩٧٤ للحد من تنامي قوة الليرة اللبنانية حتى لا تتعرقل حركة السياحة والخدمات ونمو الصادرات. لكن مصرف لبنان لم يتمكن من رفع سعر الدولار من ٢٢٠ إلى ٢٤٠ قرشاً وتثبيته عند هذا الحد. مما دفع الرئيس الياس سركيس حاكم مصرف لبنان آنذاك إلى القول «إن الدعوة إلى تحديد سعر رسمي لليرة وتثبيته هي دعوة إلى مغامرة أقل ما يقال فيها إنها مجهولة النتائج».

في هذا المحيط المشبع بالثقة والنمو والازدهار، كانت مصارف لبنان بفضل خدماتها المتطورة واتصالاتها المتقدمة «مصرف العرب» ومكان حفظ جزء من أموالهم واستثماراتهم في لبنان وخارجه. كما ساعدت المصارف على عودة قسم من أموال المغتربين سهلت توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث كان للمصارف اليد الطولى في تمويل قطاع الخدمات والصناعة والزراعة وإيجاد فرص العمل وتأمين الدخل إلى الأعداد الوفيرة من المواطنين. بل أكثر من ذلك استقطبت السوق المصرفية في لبنان العديد من المصارف الدولية والعربية مما أكد «دولية السوق المصرفية اللبنانية» وتميزها عن غيرها في المنطقة خاصة عندما وصل عام ١٩٧٤ عدد المصارف العربية والأجنبية إلى ١٩ مصرفاً من أصل ٧٤ مصرفاً ومكاتب التمثيل المصرفية إلى ٦٥ مكتباً، بحيث أطلق على هذه المرحلة مرحلة النمو والإزدهار.

١ ـ ٢ المرحلة الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)

حافظت الليرة اللبنانية نسبياً على جزء مهم من قيمتها رغم سنوات الحرب الثماني. حيث انتقل سعر صرف الدولار من ٢٣٠ قرشاً في نهاية عام ١٩٧٤ إلى ٣٨٠ في نهاية عام ١٩٨٢، مع تسجيل ارتفاع خاص أثناء الاجتياح الإسرائيلي وصل فيه سعر صرف الدولار إلى ٥١٥ قرشاً في تموز ١٩٨٢.

هذه القوة النسبية لليرة اللبنانية تعود بشكل أساسي إلى الدور الكبير الذي قامت به المصارف رغم الحرب وما لحقها من تدمير خاصة في الوسط التجاري. إذ تكيفت مع الأوضاع الجديدة ولم تتراجع خدماتها بل على العكس نشطت في الداخل ووصلت إلى المواطنين في تجمعاتهم التجارية الجديدة ومدتهم بالمال لمتابعة

تجارتهم وأعمالهم. كما ساعدت الكثير منهم على البحث عن مجالات عمل جديدة في الخارج. وفتحت لتأمين ذلك فروعاً لها في المنطقة العربية التي انتعشت بفضل تزايد مداخيل الدول النفطية. كما وصلت إلى عواصم المال الدولية وساعدت اللبنانيين هناك على تمويل تجارتهم ونشاطاتهم وزيادة مداخيلهم وبالتالي الحفاظ على وتيرة تحويلاتهم إلى ذويهم في لبنان. مما ساعد على دعم ميزان المدفوعات وتحقيق فائض خلال هذه الفترة التي تميزت بدور ملحوظ ومتزايد «للمصارف اللبنانية» بعد أن انسحبت بعض المؤسسات المصرفية الأجنبية أو جمدت نشاطها. وهذا ما يؤكد وطنية الجهاز المصرفي وحرصه على تنمية أعمال اللبنانيين في الداخل والخارج. حيث حافظت المصارف على تقديم خدماتها بأسوأ الظروف وأشدها قسوة خاصة أثناء الاجتياح الإسرائيلي مما آثار إعجاب الكثيرين بالمصارف اللبنانية التي لا تقفل في شتى الظروف ومطلق الأحوال. وهذا ما أكسب المصارف مناعة كبيرة وأعطى الليرة بعض القوة والصمود.

١ ـ ٣ المرحلة الثالثة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)

وهي المرحلة الأخيرة التي عرفت أكبر قدر من الانهيار والتراجع في قيمة الليرة تجاه بقية العملات والتي تراوحت نسبها بين ١٢ و١٥ ضعفاً بالنسبة للعملات الرئيسية. هذا التدهور الدراماتيكي لليرة اللبنانية كان له أسبابه ونتائجه الخطيرة ويأتي في طليعة ذلك انخفاض الانتاج وارتفاع حجم الدين العام وعجز ميزان المدفوعات ولقد أثرت هذه العوامل مجتمعة على السيولة النقدية التي فاقت إلى حد كبير القيمة الحقيقية للأرباح. بسبب استمرار الحرب وما لحق الصناعة والزراعة من دمار وشلل وإغراق الأسواق بالسلع المستوردة عن طريق المرافىء غير الشرعية مما أدى إلى إقفال المصانع وتسريح عمالها بالإضافة إلى تقسيم المناطق وانقسام الأسواق وقيام بوابات العبور.

ويبين لنا الجدول رقم (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية ومؤشر الأسعار خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٦) إن الكتلة النقدية زادت في حدود عشرين ضعفاً وكذلك انخفضت قيمة الليرة بنسبة عشرين ضعفاً في حين ارتفع

مؤشر زيادة الأسعار عن ذات الفترة بنفس النسبة تقريباً،

ويعود ذلك إلى ازدياد الدين العام الذي بلغ في ١٩٨٦/١٠/٣١ ما يزيد عن ٧٢ مليار ليرة. بالإضافة إلى عدم تمكن الدولة من جباية وإردادتها من الضرائب والرسوم نتيجة تسلط المليشات والأحزاب على موارد الدولة ومرافقها مما أثقل كاهل الليرة وأنهكها من تأزّم سياسي وأحداث أمنية. ولقد كانت الأحداث الأمنية والسياسية في كثير من الأحيان سبب لاضطراب سعر صرف الليرة.

مثال ما حدث في بداية هذا العام أثر فشل الاتفاق السياسي وتعثر الحل مما أدى إلى تدهور جديد في سعر صرف الليرة دفع مصرف لبنان إلى اتباع سياسة نقدية متشددة في شباط ١٩٨٦ (رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ٢٢٪ وإلزام المصارف بالاكتتاب بسندات الخزينة حسب شطور ودائعها ٣٠٪ للمليار، ٤٥٪ لأكثر من مليار و ٧٥٪ لأكثر من ثلاثة مليارات. بالإضافة إلى رفع معدلات الحسم....).

ولقد أدت هذه التعاميم إلى خلق بلبلة وتغير كبير في أوضاع السوق لم تستطع المصارف أن تتحمله. لذا قامت جمعية المصارف بمعارضة هذه التعاميم التي تم تعديلها وتخفيف حدتها في ١٩٨٦/٦/١٠.

لكن مصرف لبنان عاد من جديد في ١٩٨٦/١٢/٥ بإصدار سلسلة من التعاميم الجديدة (رفع الاحتياطي الإلزامي إلى ١٣٪ ونسبة اكتتاب المصارف بسندات الخزينة إلى ٣٠٪ للودائع تحت المليار ليرة و ٤٥٪ فوق المليار وتطبيق نسبة الملاءة ومنع الحسابات الخارجية بالليرة اللبنانية). وذلك أثر تدهور جديد ومخيف لسعر صرف الليرة. فبعد أن عزمت الحكومة في منتصف شهر آب الماضي على الحوار وما رافق ذلك من هبوط للدولار من عتبة ٤٣ إلى ٣٧,٦٠ ليرة. أدى توقف الحوار وتشنج الوضع السياسي وحرب المخيمات إلى ارتفاع جنوني للدولار جاوز قيمة حدود ٧٠ ليرة لبنانية دون أن يكون هناك مبرر اقتصادي أو مالي لهذا التدهور بسعر صرف الليرة خلال هذه الفترة القصيرة.

جدول رقم (١)
تطور الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية ومؤشر الأسعار
خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٦)

بملايين الليرات اللبنانية

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	٨٦/٩/٣٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨١٣٧	٧٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٧٢٠٠	غ.م.
معدل النمو		٪(٧,٨)	٪١٠٧	صفر	٪٤٥,٢	٪٢١	-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤	٨١٣٧	٦٨١٨	٣٨٠٨	٣٥٧١	٣٤١٧	٣٢٥٥	غ.م.
معدل النمو		٪(١٦,٢)	٪(٤٤,١)	٪(٦,٢)	٪(٤,٣)	٪(٤,٧)	-
النقد	٢٩٩٨	٣٨٣٦	١١٠٧٠	١٢٨٤٥	١٣٧٨٣	٢٠١٥٤	٢٧٠٨٤
شبه النقد	٦٥٨٠	٦٨١٦	٣٧٤٨٧	٤٨٧٧٥	٦٢٤٩٤	٩٨٩٤٨	١٧٥٤٥٢
الكتلة النقدية	٩٥٧٨	١٠٦٥٢	٤٨٥٥٧	٦١٦٢٠	٧٦٢٧٧	١١٩١٠٢	٢٠٢٥٣٦
معدل النمو		٪١١,٢	٪٣٥٥,٨	٪٢٦,٩	٪٢٣,٨	٪٥٦,١	٪٧٠,١
مؤشر الأسعار	١٠٠	١١٠	٤٠٧	٤٣٤	٦٥٧	٨٣٧	١٥٨٥
١٩٧٤ = ١٠٠							
سعر صرف الدولار ل.ل في نهاية الفترة	٢,٣٠	٢,٤٣	٣,٨١	٥,٤٩	٨,٨٩	١٨,١٠	٤٤,٩٠

وبعد مراجعة أوضاع القطاع المصرفي خلال هاتين الفترتين تبين لنا ما يلي:

جدول رقم (٢)

مقارنة وضعية المصارف

في ١٩٨٦/٤/٣٠ و ١٩٨٦/١٠/٣١

	١٩٨٦/٤/٣٠	١٩٨٦/١٠/٣١
حجم الودائع ل.ل.	٧٠,٩٣٢	٩٠,٠٨٧
حجم التسليفات ل.ل.	٤٧,٧٣٩	٥٢,٠١٧
حجم سندات الخزينة	٢٧,٤٩٤	٣٧,٥٤٨
نسبة التسليفات للودائع ل.ل.	٦٧,٣٪	٥٧,٧٪
نسبة سندات الخزينة للودائع ل.ل.	٣٨,٧٪	٤١,٧٪

إن هذه المقارنة تبين لنا بوضوح تراجع نسبة التسليفات بالليرة اللبنانية للودائع بنسبة ٩,٦٪ وزيادة نسبة سندات الخزينة للودائع بنسبة ٣٪. وهذا يدل على مدى التزام المصارف في تطبيق الاتفاق الذي تم الوصول إليه في حزيران الماضي.

لكن النسب الجديدة المفروضة في التعاميم الأخيرة والتي لم تدرس على ما يبدو كفاية قبل صدور هذه التعاميم تبين لنا ما يلي من مقارنة الوضع القديم والجديد.

سناريو رقم ١ (الوضع القديم)

نسبة سندات الخزينة لودائع الليرة اللبنانية هي:

١٥٪ للمصارف التي تقل عن المليار ليرة

٣٠٪ للمصارف التي تزيد عن المليار ليرة

مع احتياطي إلزامي قدره ١٠٪

النتيجة:

- عدد المصارف التي تزيد اكتتاباتها عن المطلوب ٧٢ مصرفاً قيمة الزيادة في الاكتتابات ١٥,٣٢٧ مليون ليرة.

- عدد المصارف التي تنقص اكتتاباتها عن المطلوب ٩ مصارف. قيمة النقص في الاكتتابات ٢١١٣ مليون ليرة.

- يوجد فائض في الاكتتابات قدره ١٣٢١٤ مليون ليرة.

سناريو رقم ٢ (الوضع الجديد)

نسبة سندات الخزينة لودائع الليرة اللبنانية هي:

٣٠٪ للمصارف التي تقل ودائعها عن المليار ليرة

٤٥٪ للمصارف التي تزيد عن المليار ليرة

مع احتياطي إلزامي قدره ١٣٪

النتيجة:

- عدد المصارف التي تزيد اكتتاباتها عن المطلوب ١٩ مصرفاً قيمة الزيادة في الاكتتابات ٥٧١٦ مليون ليرة.

- عدد المصارف التي تنقص اكتتاباتها والاحتياطي لديها عن المطلوب ٦٣ مصرفاً قيمة النقص في الاكتتابات والاحتياطي ٨٧١٨ مليون ليرة.

- يوجد عجز في الاكتتابات والاحتياطي قدره ٣٠٠١ مليون ليرة.

- السؤال الأول كيف يتم اتخاذ تعميم تكون فيه نسبة ٧٧٪ من عدد المصارف (٦٣ من أصل ٨٢) غير قادرة على تطبيقه مباشرة.

- السؤال الثاني التعميم رقم ٦٨٨ يفرض نسبة سندات خزينة على الزيادة في الودائع قدرها ٦٠٪ بالإضافة إلى احتياطي ١٣٪ أي لا يبقى للمصرف من كل مئة ليرة سوى ٢٧ ليرة فقط.

- السؤال الثالث والأخير: هل المطلوب من هذه التعاميم معالجة مشكلة

تدني قيمة الليرة أم تعجيز المصارف وأعقارها. فالكل يعلم أن الدفاع عن الليرة اللبنانية ومن المصارف بالذات محدود للغاية في ظل الوضع الذي تنهب فيه الخزينة وتستباح موارد الدولة ومرافقها وتقطع أوصال الوطن وتستوفي الرسوم والضرائب على حدود الكانتونات وبوابات العبور.

رغم ذلك فإن ما قامت به المصارف من تدعيم لقيمة الليرة كبير للغاية عندما حافظت رغم ما جرى في لبنان على ودائع تزيد عن ٢٥٠٠ مليون دولار بالعملات الأجنبية و ٩٠٠٨٧ مليون ليرة ودائع بالليرات اللبنانية. ولا يشك أن الحفاظ على هذه الودائع لم يكن بفضل استمرار الحرب والوضع السياسي المتأزم، ولكن وبدون شك بسبب الخدمات التي تقدمها المصارف والثقة التي ما زال يمنحها المواطن للمؤسسات المصرفية التي حفظت أمواله وثمرتها خلال سنوات الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك أسهمت المصارف بتمويل قطاعات التجارة والصناعة والإسكان. كما قامت بتأمين نفقات الدولة وتأمين استمرارها عن طريق الاكتتاب بسندات الخزينة والتي بلغ حجمها اليوم ٣٧,٥ مليار ليرة أو ما يشكل حوالى نصف الدين العام القائم حالياً.

٢ - تعزيز قوة النقد اللبناني وحمايته مسؤولية من؟

ما زالت الليرة رغم ما أصابها من ضعف وتراجع القاسم المشترك بين جميع اللبنانيين. وهي اليوم على صورة الوفاق الوطني ومثاله، تضعف بضعفه وتقوى بوجوده. هي في جيب وعلى يد كل مواطن لأي جهة انتمى أو تحزب. هذه الليرة من المسؤول عن حمايتها وتعزيز قوتها المصارف أم الدولة والمركزي، أم كل هؤلاء مجتمعين غير متفرقين.

لقد بدأ بعض اللبنانيين بالعزوف عن الليرة والهروب منها سواء بالنسبة لتسعير بضائعهم أو حفظ مدخراتهم في حين إن أول عناصر النقد القبول به واعتماده كوسيط للتبادل ومخزن للقيم.

ونقدنا الوطني رغم التغطية العالية التي ما زال يحتفظ بها (٩,٢٢٢,٠٠٠ أونصة ذهب وحوالى ٥٠٠ مليون دولار أي أكثر من أربعة مليار دولار) وهو ما

يوازي ديننا العام والكتلة النقدية يعتبر من أعلى التغطيات في العالم.

إن مشكلة ضعف الليرة اللبنانية ليست في جوهرها مشكلة نقدية بحتة حتى تتم معالجتها بتطبيق سياسة نقدية متشددة في وضع اقتصادي متأزم وفي ظل تدهور أمني وسياسي مستمر. بل هي في الأساس مشكلة سياسية وأمنية نتجت عن استمرار الحرب اثني عشر عاماً تفاقم فيها عجز الدين العام وتراجع حجم الناتج المحلي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وما ألحقته الحرب من أضرار مباشرة وغير مباشرة بالأفراد والمؤسسات والإنشاءات. لذا يلزم اتخاذ ما يلي:

٢ - ١ على صعيد الدولة:

يتطلب حل المشكلة النقدية أولاً علاجاً جذرياً لأسبابها الحقيقية ويأتي في طليعتها وقف الاقتتال وتثبت الأمن واستعادة سلطة الدولة وجباية الرسوم والضرائب.

كما يلزم السعي لضبط الموازنة ولجم العجز وترشيد الانفاق ووقف الهدر الحاصل في النفقات غير المجدية والتركيز على المشاريع الانتاجية التي تؤمن المزيد من العمالة وحاجات السوق للاستهلاك المحلي والتصدير. إن الدفاع عن سعر صرف الليرة وتمويل العجز المتزايد في الموازنة لا يمكن أن يتما معاً في ظل تدهور الوضعين الأمني والسياسي وتخلي الدولة عن حقوقها وواجباتها وغياب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

٢ - ٢ على صعيد السلطة النقدية

لقد أناطت المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف بمصرف لبنان مهمة المحافظة على سلامة النقد اللبناني وعلى الاستقرار الاقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي. لذا يجب تفعيل أجهزة المصرف المركزي جميعها وكذلك المجالس والهيئات واللجان المرتبطة به لأجل تأمين تطبيق قانون النقد والتسليف بصورة كاملة وسليمة. حيث يخول قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ١٧٥ المصرف المركزي «أن يحدد بين الحين والآخر بشكل عام أو لكل مصرف على حدة النسب

الواجب توافرها بين الموجودات والمطلوبات أو بين عناصر الموجودات هذه المطلوبات فيما بينها».

كذلك تتيح المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف فرض العقوبات على المصارف المخالفة أو المضاربة ضد الليرة اللبنانية بفرض عقوبات تبدأ من التنبيه والمنع من ممارسة بعض العمليات إلى تعيين مدير مؤقت أو الشطب من لائحة المصارف.

٢ ـ ٣ على صعيد المصارف

لا بد أن تقوم جمعية المصارف بدور فعال بالسعي للرقابة الذاتية على أعضائها من جهة وأن تتعاون مع مصرف لبنان بجميع أجهزته لتمكينه من جهة ثانية من القيام بواجباته على أكمل وجه.

ويمكن لمصرف لبنان في هذا المجال تنشيط هذا التعاون وتفعيله عن طريق إنشاء لجنة دائمة يشترك فيها ممثلون عن وزراة المالية ومصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وجمعية المصارف تكون مهمتها تتبع الأوضاع النقدية ودراسة حاجات الخزينة والقطاعات الاقتصادية وتقديم الاقتراحات المناسبة بهذا الخصوص.

خاتمة:

مشكلة تدهور قيمة الليرة
تجهيل الفاعل والبحث عن ضحية

وفي الختام نرى أن محاولة النيل من دور القطاع المصرفي وتحميله سبب ضعف الليرة والتغاضي عن الأسباب الفعلية والمباشرة للمشكلة النقدية يهدف فيما يهدف إلى القضاء على آخر حلقة من الاقتصاد اللبناني الذي استطاعت المصارف بفضل جهودها واستمرارها الحفاظ على البقية الباقية من دخل المواطنين وعملهم وتأمين معيشتهم.

لذا لا يجب تجهيل الفاعل (المسبب الرئيسي لضعف الليرة) وتحويل الأنظار عمن استولى على موارد الدولة واستباح مرافقها وأقام دولة ضمن الدولة واستفاد من

استمرار الحرب ولم يعد يناسبه عودة الوفاق والأمن والاستقرار، لأنه هو السبب الرئيسي لضعف الليرة وتدهورها. أما البحث عن ضحية تأتي على القطاع المصرفي نتيجة تهم أو ممارسات مشبوهة، فيجب التوجه مباشرة إلى من يقوم بمثل هذه الأعمال وليس إدانة القطاع المصرفي بكامله.

إن مسؤولية الدفاع عن قيمة النقد الوطني هي مسؤولية الجميع بإنهاء الحرب والعودة إلى الحياة الطبيعية التي يكون فيها العمل والانتاج والانتماء أساس المواطنية الصالحة.

الفصل الخامس

علاقات لبنان المالية العربية والدولية وقيمة الليرة اللبنانية

الدكتور نهاد إبراهيم باشا

«إذا أردت أن تهلك بلداً دمر نقده»
لينين

يبدو اجتماعنا أمس واليوم في هذا المؤتمر الوطني لمعالجة موضوع النقد والأمن والإنماء كأنه تظاهرة تندمج في إطار التحرك الجماهيري وتتجاوب مع شكوى مختلف طبقات الشعب من موجة الغلاء الفاحش. وهو دلالة واضحة بتحسس الذين نظموا هذه الندوة أو ساهموا فيها بخطورة الوضع وضرورة معالجة سريعة له، ولهم منا كل الشكر والتقدير..

ولست هنا في صدد تحديد أسباب انخفاض سعر الليرة اللبنانية إذا افترض أن من تفضل وسبقني من المتكلمين قد شرح هذه الأسباب بشكل لا يحتاج إلى المزيد من التفصيل. أذكر فقط أن الدين العام الداخلي الذي بلغ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ /٧٤,٠٩٣/ مليار ل.ل. نتيجة العجز المتزايد في موازنة الدولة الذي بلغ /١٩,١٣٣/ مليار ل.ل. عام ١٩٨٥، و/٢١,١٦٧/ مليار ل.ل. في ١٥ تشرين الثاني من هذا العام أي ما يزيد على ثلثي الناتج الوطني، قد سبب زيادة متسارعة في الكتلة النقدية في وقت يتناقص فيه الناتج الوطني الحقيقي، مما أدى إلى تدهور حاد في قيمة الليرة الداخلية. كما أن عجز ميزان المدفوعات الناتج عن العجز المتزايد في الميزان التجاري وانحسار موارد العملات الأجنبية التي كانت تساعد على تغطية هذا العجز من تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج وغيرها أديا إلى انخفاض القيمة الخارجية لليرة اللبنانية، بحيث أوجد تضافر مختلف هذه العوامل وضعاً مثالياً للتخضم اللولبي تطارد فيه كميات متزايدة

من النقد اللبناني كميات متناقصة من العملات الأجنبية.

ولا أرى جدوى في محاولة تحديد من المسؤول عن تردي الوضع إلى هذا الدرك، لأسباب متعددة أهمها أن ليس من شيمتنا محاسبة المسؤولين. فالبعض منا يرمي المسؤولية على الجهة المقابلة، والبعض الآخر يتهم أشباحاً من المضاربين والمافيا يجد فيها كبش ضحية يرفع المسؤولية عن الجميع.

وليس هذا بالأمر المستغرب فهذا شأن الساسة في كل بلد، حتى في بريطانيا العظمى حيث ألقى وزير المال باللوم والتهمة على المضاربين عندما تعرض الجنيه الاسترليني لضغط شديد في مطلع الستينات.

وهذا شأن المصارف المركزية في مختلف بلدان العالم تحاول التهرب من المسؤولية في حال الفشل وتسعى إلى استجراء الاستحقاق في حال النجاح. ويشير الاقتصادي الأمريكي المعروف ملتون فريدمن أنه اطلع على التقارير السنوية الصادرة عن المصارف المركزية في الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية خلال ثلاثين سنة، فلاحظ فيها أن هذه المصارف تنظر إلى السياسة النقدية نظرة تختلف مع الدورات الاقتصادية.. ففي سني الازدهار، تركز هذه التقارير على أهمية السياسة النقدية كسلاح شديد الفعالية، وتؤكد أن الازدهار الذي شهده البلد كان بفضل استعمال السلطات النقدية لهذا السلاح الدقيق استعمالاً رشيداً ناجعاً. أما في سني الركود، فتعتبر هذه التقارير أن السياسة النقدية هي وسيلة متواضعة من وسائل السياسة الاقتصادية، وإن مجالها محدود جداً، وأنه بفضل استعمال القيمين على السياسة النقدية لهذه الوسيلة المتواضعة بشكل ماهر وفعال تمكن البلد من تفادي الكارثة

ومهما كان المسؤول ـ سامحه الله ـ فالبلد اليوم يواجه وضعاً مأسوياً نتيجة تدني قيمة الليرة الداخلية والخارجية يصيب مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وسنحاول في القسم الأول من هذا البحث استعراض بعض آثار هذا التدني على علاقات لبنان المالية العربية والدولية. ثم نطرح في قسم ثان اقتراحات وحلول للخروج من الأزمة تصلح لأن تكون منطلقاً للنقاش وذلك

ضمن إطار تصورين ـ سناريوهين ـ يفترض الأول منهما الانتهاء الكامل للأزمة من مختلف جوانبها ولا سيما السياسية منها والعسكرية ـ أما التصور الثاني فيتلمس ما يمكن عمله اقتصادياً ومالياً فيما إذا استمرت الأمور على ما هي عليه.

أو بتعبير آخر إذا لم يمكن حل الأزمة، فهل يمكن ادارتها بشكل أفضل؟

بعض آثار تدني الليرة على العلاقات المالية اللبنانية العربية والدولية :

كنت استعرض بالأمس الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية كما هي في نهاية عام ١٩٨٥. فقد بلغ مجموع موجودات هذه المصارف ١٦٢,٤٨٧ مليون ل.ل كما بلغ مجموع أموالها الخاصة ٤٢٥٨ مليون ل.ل. فإذا حولنا هذه الأرقام إلى دولارات بسعر ٦٥ ل.ل. للدولار الواحد، يبلغ مجموع موجودات هذه المصارف ٢,٥٠٠ مليون دولار، ومجموع أموالها الخاصة ٦٥,٥ مليون دولار ومن المؤلم القول إن موجودات جميع المصارف اللبنانية لا تساوي موجودات أصغر مصرف في الكويت وهو بنك برقان الذي بلغت موجوداته في نهاية عام ١٩٨٥ /٣,٤٥٧/ مليون دولار وأمواله الخارجية ٥٢٦ مليون دولار أي ٨ أضعاف الأموال الخاصة لجميع المصارف اللبنانية مع العلم أن أكبر مصرف في منطقة الشرق الأوسط العربي من ناحية الموجودات هو البنك الوطني التجاري السعودي الذي بلغت موجوداته في نهاية عام ١٥,٢٢٨/١٩٨٥ مليون دولار أي ٦ أضعاف مجموع المصارف اللبنانية، وأول مصرف من ناحية الأموال الخاصة هو بنك الرياض السعودي الذي بلغت أمواله الخاصة في نهاية عام ١,٠٦٥/١٩٨٥ مليون دولار أي ١٦ ضعف مجموع المصارف اللبنانية.

بالمقابل انخفضت بسبب تدني الليرة اللبنانية قيمة موجودات أكبر بنك في لبنان في نهاية عام ١٩٨٥ إلى ١٩٤ مليون دولار، كما بلغت الأموال الخاصة لأكبر بنك في لبنان ٤٠٣ مليون دولار.

لا أظن أن هناك مجالاً للتعليق على هذه الأرقام فهي أبلغ من أن يزاد عليها نتيجة لهذا الوضع أوقفت المصارف الأجنبية اعتماداتها الممنوحة لعديد من المصارف اللبنانية بحيث أصبح من العسير على هذه المصارف القيام بالعمليات

الخارجية. كما عمد عدد من المصارف الأجنبية إلى إغلاق فروعه في لبنان ويفكر عدد آخر بالإقفال إذا استمر الوضع الاقتصادي والأمني على ما هو عليه.

ـ من ناحية أخرى ينتظر أن يشجع انخفاض الليرة اللبنانية الصادرات الصناعية والزراعية إلى البلاد العربية وغيرها من بلدان العالم. إلا أن هناك معوقات تحول دون الاستفادة كلياً من هذا الوضع. فالظروف الأمنية تعرقل في حالات متعددة مجالات الانتاج مما يحد إمكانات التصدير. ثم هناك مؤشرات تدل أن بعض البلدان العربية التي فقدت كل صلة بالأسواق اللبنانية بعد إقفال سفاراتها وقنصلياتها ، تضع بعض العراقيل في سبيل وارداتها من لبنان خشية أن يندس فيها بضائع اسرائيلية .

ـ كذلك كان لتدني سعر الليرة اللبنانية أثر إيجابي على الاستثمارات العربية في لبنان خلال عامي ١٩٨٤ والقسم الأول من عام ١٩٨٥، ولا سيما في المجالات العقارية إلا أنه سرعان ما وضع التدهور السياسي حداً لهذه الاستثمارات كما أقبل عدد من المستثمرين العرب على شراء كميات من الليرات اللبنانية أملاً بتحسن سعرها خلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، وما زال البعض منهم يحمل هذه الليرات وما نتج عنها من خسائر. وهذا ما يفسر ارتفاع ودائع غير المقيمين بالليرات اللبنانية من ٣٧٢ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ إلى ١١٠٥ مليون ل.ل. عام ١٩٨٤ و ٢٥٧٩ مليون ل.ل. في نهاية أيلول عام ١٩٨٦.

ـ إلا أنه يبدو بالمقابل أن مواطني البلدان العربية الذين كانوا مصدر إيداع للمصارف اللبنانية قد تحولوا عنها في الفترة الأخيرة، إذ انخفضت ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية من ٤٧٦ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٢٧٦ مليون دولار في نهاية أيلول عام ١٩٨٦ كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية من ٣٠١١ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٣١٨ مليون دولار في نهاية ايلول عام ١٩٨٦ وإذا أخذنا بعين الاعتبار اتجاه المواطنين إلى حمل ادخاراتهم بالدولار أو العملات الأجنبية الأخرى بدلاً من الليرات اللبنانية ، تدل هذه الأرقام إلى تحول ودائع المقيمن أيضاً عن المصارف اللبنانية للاتجاه إلى مصارف خارجية ، ونأمل أن يكون للمصارف اللبنانية المؤسسة في الخارج نصيب وافر من هذه الودائع .

- بالرغم من وجود بعض الإيجابيات في سعر منخفض لليرة اللبنانية من حيث زيادة الصادرات أو تشجيع الاستثمارات الخارجية، فإن النتيجة الواضحة لتدهور سعر العملة الوطنية هي إفقار الشعب وانخفاض مستواه المعيشي بشكل أصبح ينذر باحتمال حدوث تطوارات اجتماعية قد يكون ضررها أكبر بكثير من المكاسب التي تأمل الفئات المتحاربة الحصول عليها بواسطة السلاح

كيف يمكن معالجة الأزمة، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه علاقات لبنان العربية والخارجية في هذه المعالجة.

كما ذكرت منذ قليل، هناك تصوران لمعالجة الأزمة، وقد رأيت أن أطرح لكل منهما أفكاراً وملاحظات تصلح أساساً للمناقشة والتعليق.

١ - التصور الأول

يفترض التصور الأول عودة الاستقرار الأمني والسياسي كاملاً، الذي يكفل للدولة إعادة سيطرتها على مرافقها وإيراداتها واستئناف القطاعات الانتاجية ممارسة نشاطاتها بشكل طبيعي لا تعرقله أية معوقات.

إذا تم ذلك في مستقبل قريب قبل أن تتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، إلى نقطة اللاعودة، أعتقد أن باستطاعة البلد أن يعود إلى مستوى اقتصادي مقبول وأن يسترد عافيته في برهة زمنية معقولة.

وتقضي الضرورة في هذه الحال أن ترسم خطة شاملة متكاملة ليس فقط على صعيد الإنماء وإعادة التعمير بل خطة تقترن بوضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والضريبية والنقدية التي تنسجم وتكمل وتدعم خطة البناء.

وستتطلب هذه الخطة تمويلاً داخلياً وخارجياً يؤمل أن تساهم الدول العربية بجزء وافر منه. مع العلم أن عدداً من الدول العربية لا زال مديناً برصيد وعده بدفع ١٦٠٠ مليون دولار، لإعادة تعمير لبنان، مع احتمال ورود مساعدات إضافية نقدية أو عينية (بترول)

كما أن هناك عدداً من الصناديق العربية والإقليمية بما فيها بنك التنمية

الإسلامي التي قد تساهم بتقديم مساعدات لتنفيذ مشاريع إنمائية بقروض ميسرة.

ومن الطبيعي أن يعود إلى لبنان جزء كبير من رؤوس أمواله المحولة إلى الخارج لاستثمارها في مشاريع وطنية، وتقدر هذه الأموال بين ٢٠ و ٣٠ مليار دولار، مع العلم أنها لم تبق كلها ودائع مصرفية، بل وظف جزء منها باستثمارات عقارية وجزء آخر بأسهم أو سندات أجنبية.

وقد يقدم أفراد ومؤسسات عربية وأجنبية على استثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية، إلا أن ذلك يستوجب خلق هيكلية قانونية وخلفية اقتصادية مشجعة لقيام مثل هذه الاستثمارات. ولربما كان لبعض التدابير المتخذة مؤخراً في عكس هذا الاتجاه.

- يتساءل البعض هل يمكن للبنان إذا استرد عافيته أن يعود إلى دوره السابق كمصرف للعرب، لا سيما وأن الأوضاع المصرفية في الخليج تتأثر بالركود العام الذي أصاب المنطقة.

لست من الذين يعتقدون أنه من السهل أن يستعيد لبنان هذا الدور، لأني أرى أنه بدأ يفقده قبل قيام الحرب الأهلية فيه. وأذكر أني في المحاضرة الافتتاحية لمعهد الدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف الذي كان لي شرف إلقائها في مطلع العام الدراسي ١٩٧٢ - ١٩٧٣، لاحظت أن معظم المؤسسات اللبنانية كمواصلات لبنان الهاتفية الداخلية والخارجية ليست بمستوى ما وصل إليه الكويت والبحرين وغيرهما من بلدان الخليج في ذاك الوقت، ولم تعد للمصارف اللبنانية بحجم موجوداتها أو أموالها الخاصة أو حتى خبرة جهازها البشري مواكبة للتطورات المالية والنقدية بحيث تكون صالحة لاستقبال الأرقام المتعاظمة من الودائع العربية.

ولا شك أن هذه الهوة التي ظهرت معالمها في مطلع السبعينات، توسعت خلال سني الحرب الأهلية، حيث تقدمت المؤسسات الخليجية وتقهقرت المؤسسات اللبنانية. مع العلم أن هناك بعض النقاط الإيجابية التي قد تلعب لصالح لبنان:

- لا زال الوضع الاجتماعي والمعيشي والطبيعي في لبنان مغرياً لإقامة

الأجنبي فيه، وهو يتمتع في هذا المضمار بميزة مقارنة مع جميع بلدان الخليج بدون استثناء.

- اكتسب عدد من اللبنانيين الذين اضطرهم الوضع الأمني والمعيشي السائد في سني الحرب إلى الهجرة إلى خارج المنطقة، خبرة في الأمور المالية وحقل الاستثمارات وإدارة النقد ما يساعد على إيجاد الخلفية اللازمة لاستقطاب بعض الأموال العربية.

- من المنتظر أن يعود النشاط السياحي العربي والأجنبي إلى لبنان فور استتباب الوضع الأمني بشكل نهائي. ذلك أنه بالإضافة إلى ما يمتاز به البلد من مقومات سياحية، فسعر سعر صرف الليرة يجعل منه بلداً من أرخص بلدان العالم، يتمتع فيه السائح بحرية نقدية كاملة. وقد تدفع أزمة البترول بعض الخليجيين إلى العودة إلى لبنان، اقتصاداً في النفقات، ولأن لبنان يقدم للسائح العربي خدمات مقارنة تفوق بكثير ما يحصل عليه في بلدان الغرب بسبب اللغة والتقاليد.

إلا أنه لا بد من الاعتراف أن البنية التحتية للسياحة قد تفككت بما أصاب الفنادق الكبرى من دمار وما لحق بالخدمات الملازمة للسياحة من تدهور قد يتطلب بعض الوقت لإعادة النشاط السياحي في لبنان إلى سابق عهده.

٢ - التصور الثاني

إذا لم يتوافر الحل السياسي الكامل بالشكل الذي وصفناه أعلاه، وبقيت الأزمة المالية قائمة، فهل يمكن إدارتها؟ أو بتعبير آخر، إذا استمر تفاقم العجز في موازنة الدولة، وازداد عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات، وتمادت الدولة بتحويل عجز الموازنة بالأساليب التي تتبعها حاليا، فهل هناك من تدابير اقتصادية أو مالية أو نقدية يمكن اتخاذها لتخفيف آثار المأساة التي يمر بها البلد؟

قبل الإجابة على هذا السؤال أعتقد من المفيد أن نسجل الملاحظات التالية:

- لربما كان لبنان نموذجاً فريداً من نوعه من حيث تدهور قيمة نقده بهذا الشكل الحاد دون أن يتخذ أي تدبير لمراقبة القطع. وتتلخص مراقبة القطع في أن

تنفرد الدولة بالتعامل في العملات الأجنبية بحيث تتجمع لديها مختلف إيرادات البلد من هذه العملات ثم تقوم هي بتحديد وجهة استعمالها حسب أولويات تقررها استناداً إلى اعتبارات اقتصادية أو سياسية.

لم يقم لبنان بأي تدبير من هذا النوع لأسباب متعددة منها تمسكه المطلق بمبدأ النظام الاقتصادي الحر واعتقاد البعض أن أي تدبير يحد من حرية النظام من شأنه أن يزيد في تدهور قيمة الليرة اللبنانية.

وعلى كل حال، حتى لو أراد لبنان فرض أي إجراء لمراقبة حركة القطع، فإن ذلك عسير التنفيذ بل مستحيله لعدم وجود هيكلية إدارية قادرة وسليمة تشرف على تطبيقه، لا سيما وأن غالبية مكونات مصادر القطع الأجنبي في لبنان عناصر غير مرئية شديدة الحساسية زئبقية الطبيعة يخشى أن يختفي الجزء الأكبر منها إذا خضع تحركها لأية مراقبة.

- يعتقد قسم من الرأي العام وبعض المسؤولين أنه طالما جوهر الأزمة اللبنانية هو تدني قيمة النقد، فالعلاج يكمن في يد السلطات النقدية...

نذكر هنا بما يقوله ملتون فريدمن «أن النقد أكبر أهمية من أن يترك أمره إلى السلطات النقدية». فهناك حقيقة ثانية وهي أن الدفاع عن ثبات النقد الوطني ليس مسؤولية المصرف المركزي وحده مهما أوتي من أداة ووسيلة. فهو قبل كل شيء سياسة اقتصادية ومالية تستهدف زيادة الناتج القومي والعمل على درء الخلل والعجز في موازنة الدولة وميزان المدفوعات. وهي أمور ترسم في برنامج الحكومة وتتعلق مباشرة بمسؤوليتها. فالمصرف المركزي أداة قد تكون بالغة الأهمية في تقرير السياسة النقدية والمصرفية وتنفيذها ولكنه ليس الأداة كلها.

يضاف إلى ذلك أن تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية هو عمل مشترك بين المصرف المركزي والجهاز المصرفي يفترض التعاون التام والانسجام الكامل والتضامن الوثيق بينهما لا سيما في ظروف الأزمة.

- فيما يعود لمعالجة الأزمة اللبنانية قد يكون لدى السلطات النقدية بعض العلاجات المسكنة مرحلياً، تخفف من سرعة تدهور قيمة الليرة، كرفع معدل

الفائدة عليها، أو امتصاص السيولة التي تفرزها تسليفات القطاع العام عن طريق تعقيمها برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي أو إجبار المصارف على الاكتتاب بنسب متزايدة من سندات الخزينة أو وسائل السوق المفتوحة. إلا أنه إذا استمر عجز الموازنة بالنسب المتزايدة التي هو عليها فإن هذه العلاجات المسكنة تصبح غير قابلة للتنفيذ لأسباب تقنية ـ بعضها لا يمكن استعماله أكثر من مرة واحدة ـ كالاحتياطي الإلزامي عندما يصل إلى حده الأعلى ـ أو لأسباب سياسية إذ أن الأضرار الناجمة من تنفيذها تفوق ضرر الخلل الذي تبغي معالجته.

ـ يرى البعض أنه لا يجوز أن يكون لدى مصرف لبنان ما يقارب إلى ٤ مليارات دولار مكتنزة ذهباً لا تدر أية فائدة، ويظل البلد يشهد انهيار الليرة بتسارع شديد في وقت أنه بأشد الحاجة إلى إيراد بالقطع الأجنبي لسد حاجات المواطنين الأساسية من قوت وطاقة، كما أشار إلى ذلك السيد وزير الداخلية في تونس عندما طلب من الدول العربية المتبرعة بالمساعدات الإنمائية أن تبادر إلى تسديد جزء منها لاستعماله في حاجات استهلاكية أساسية.

وإذا كنت تفهم موقف المتخوفين من أن يتبخر الذهب في نفقات إدارية لا ضرورة لها فيما إذا حول إلى دولارات، فإني أرى أن يصار إلى حد وسط يصدر بتشريع من المجلس النيابي، ويقضي بتحويل نصف موجودات الذهب إلى دولار أو عملات أجنبية أو سلة عملات (حقوق السحب الخاصة) وتوظيفها في سندات خزينة صادرة عن الدول الصناعية الكبرى، بحيث لا يحق للحكومة إلا استعمال عائدات الاستثمار دون مساس رأس المال. وأعتقد أن ذلك يساعد، بمعدلات الصرف الحالية، على سد ربع عجز الموازنة (٢ مليار دولار بمعدل ٦٪ سنوياً تساوي ١٢٠ مليون دولار بسعر ٦٥ ل.ل. تعادل ٧٨٠٠ مليون ل.ل.) .

ـ ثم هناك بعض التدابير الجانبية التي يمكن ويجب اتخاذها لتخفيف وطأة المأساة ولا سيما على المواطن المحدود الدخل، كاستمرار دعم الخبز وغيرها من السلع الضرورية كالبرغل والأرز التي لا يؤدي دعمها إلى تهريبها ـ لا سيما إذا كان التهريب إلى إسرائيل. كما كان الأمر بالبنزين بحيث تمسي دولة لبنان العاجزة تدعم البنزين للمواطن الإسرائيلي.

ـ من الضروري أن تعمد الدولة إلى تخفيف نفقاتها الإدارية بشكل جدي بحيث تخفف من عجز الموازنة. . كما يقترح البعض التقشف الطوعي للأفراد إذ لا يجوز أن يستمر الغني بإنفاقه المظهري للكماليات في حين جاره بأشد الحاجة إلى الضروريات. وإذا كنت أوافق على هذا الرأي لأسباب أخلاقية، إلا إني أرى فيه من الناحية التطبيقية تنفيذاً للمثل القائل عاقل بالدرهم مجنون بالقنطار عندما أسمع وأقرأ أنه في ليلة واحدة من المعركة الأخيرة استعمل ما يزيد على ٧٠ ألف قذيفة تكفي قيمة كل منها سد نفقات عائلة لمدة ثلاث أشهر.

ـ لا أعتقد إن هذه التدابير الجزئية على أهميتها وضرورة اتخاذها تغير من واقع الأزمة أو حتى تخفف من وطأتها بشكل ملموس، وأن فعلت فلمدى قصير.

لذلك لا أرى حلاً إلا باستعادة الدولة لمرافقها التي تؤمن الإيرادات اللازمة لسد نفقاتها واستمرار وجودها، وإلا ستبقى الدولة مضطرة لتحويل نفقاتها «بضريبة التضخم» التي تجبيها بشكل أعمى من كل فرد عن طريق الطبع المتواصل للنقد واستنزاف قيمته حتى تضمحل نهائياً.

لبنان اليوم أمام طريقين يجب أن يقرر وبسرعة في أي طريق يسير. أما الحل الكامل وبالسرعة الممكنة قبل أن يصل اقتصاده ومؤسساته إلى نقطة اللاعودة، وأما مزيد من الفقر والبؤس والشقاء.

التعليق الختامي

للدكتور يوسف صايغ

تتوجه هذه الندوة، والأوراق المعدة لها، صوب مشكلة انخفاض قيمة النقد الوطني الداخلية، أي بالنسبة لقدرة النقد الشرائية، والخارجية، أي بالنسبة لسعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية ـ وهو توجه صائب لأن البلد يعاني بشدة من مشكلة غلاء المعيشة المتفاقمة والتضخم الجامح الذي أصاب الاقتصاد والمجتمع بشرائحه المتوسطة والدنيا من حيث الدخل الفردي.

ومع أنني أدرك تماماً مبررات هذا التوجه المنصب على الأزمة الآنية الضاغطة والملحة، إلا أنني أفتقد الاهتمام بالجوانب الأطول مدى من أزمة التضخم وهبوط القيمة الخارجية للنقد الوطني. فنحن أمام قضيتين في الواقع: أولاهما آنية ملحة، والثانية تمتد إلى الأمد الأبعد وتتطلب عناية مكثفة منذ الآن، أعني بها مستقبل قيمة النقد وكلفة المعيشة وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل والثقافية كذلك، وهو مستقبل يمتد إلى ما هو أبعد من الأزمة الآنية الملحة حتى إذا نجح لبنان بتجاوزها، ولا تقل عنها إلحاحاً وضغطاً في المدى الطويل.

إلاّ أنني لن أتناول في مداخلتي التوقعات القاتمة ـ ولكن المحقة ـ حول ما سيثقل على المجتمع والاقتصاد من مشكلات فيما إذا تم اجتياز وتجاوز أزمة الليرة والتضخم الحالي ـ على أهمية هذه المشكلات المتوقعة، وإنما سأركز على ثلاث نقاط مركزية تتصل بهيكلية الاقتصاد والمجتمع وهي ذات صلة بمكانة النقد الوطني

وقدرته الشرائية وبما لهذه من دلالات اجتماعية اقتصادية. وينطلق تركيزي من أن العلل البنيوية أو الهيكلية تتطلب تبدلات هيكلية عميقة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة، وبالتالي تتطلب اهتماماً ودراسات متعمقين منذ الآن إذا ما كان للعلاج المستقبلي أن ينال حظاً وافراً من النجاح.

النقطة الأولى تتصل بما شكا منه المحاضر الكريم الدكتور طلحة اليافي من غياب الدولة عن ساحة الفعل النيّر والمؤثّر بالنسبة لمعالجة القضايا الاقتصادية ذات الدولة الكبيرة. وهنا اسمحوا لي يا سيادة الرئيس بأن أقول أننا أمام حالة نشكو فيها غياب الدولة كما كنا قبلاً نشكو وجودها ـ وتحديداً فإن الشكوى من وجود الدولة تعي الشكوى من وجودها بالمفاهيم التي يعتنقها قادة هيكلية الدولة وبتوجاتهم. ودون الدخول في تفصيلات لا يسمح بإيرادها الوقت القصير المتاح لي للمداخلة، أود أن أؤكد أن المفاهيم والتوجهات الخاطئة أو غير المنطلقة من قاعدة علمية مدروسة واهتمام عميق بالقضايا المجتمعية، تشكل العلة الهيكلية الأولى التي تتطلب التشخيص السليم والعلاج الملائم. والعلاج ليس سياسياً واقتصادياً فحسب ولكنه يمتد ـ أو ينبغي أن يمتد ـ ليطال المسائل ذات الصلة من اجتماعية وثقافية.

العلة الهيكلية الثانية التي تتطلب تشخيصاً وعلاجاً هي ما يمكن أن نسميه «مركّب الدولة وقطاع الأعمال» (أو بالانكليزية The Government and Business Complex). ما أعنيه هنا هو العلاقة غير البريئة بين الشريحة العليا في الدولة والشريحة العليا في قطاع الأعمال، حيث «ترتب» الأمور وتنشأ التحالفات التي تهدف إلى توليد مكاسب مالية لا يجيزها القانون بمعناه التشريعي ولا القانون الأخلاقي، ولا مصلحة المجتمع بشرائحه كلها، ولا مستقبل وازدهار وأمن الوطن. ولا بد لهذه العلة الهيكلية الثانية من أن تدرس وأن يشخص لها العلاج البنيوي في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومرة أخرى لا يتيح لي المجال أن أشير إلى تعقيدات المسار الواجب اعتماده من أجل التشخيص والعلاج.

النقطة الثالثة تتصل بعلة هيكلية في صميم قطاع الأعمال الخاص، وهي

تدور حول المفاهيم والقيم التي يعتمدها هذا القطاع أو على الأقل الشريحة القائدة فيه، وهيكلية هذه الشريحة. فهذا القطاع معني بشكل قصري على تعظيم أرباحه ولا يبدي الحد القليل المقبول له التجسس الاجتماعي والالتزام بخلقية ومسؤولية الانضباط عند وضعه أهداف عمله وتحركه، فيما يتصل بناحية الالتفات إلى القوانين وإلى مصلحة المستهلكية وواجبات قطاع الأعمال تجاه المجتمع. وإن أبدى إلتزاماً والتفاتاً كهذا، كان ذلك في حدود هامشية متواضعة. وهنا أيضاً تشتد الحاجة لدراسة طبيعة القضية وأبعادها، وطرق معالجتها.

سيدي الرئيس: هذا يوصلني إلى التقدم باقتراح عملي منطلق من تعرفي إلى العلل الهيكلية الثلاث ومن التأكيد على وجوب الالتفات إليها منذ الآن، من أجل الاهتمام بالمستقبل الاقتصادي والاجتماعي الممتد ما بعد الأزمة الحالية. أما المقترح فهو التالي:

١ ـ أقترح أن توضع ورقة عمل تتناول الأزمة الراهنة المتصلة بقيمة النقد الوطني وقدرته الشرائية الداخلية، وقيمته الخارجية بالنسبة للعملات الأجنبية، على أن تحاول هذه الورقة أخذ المدخلات الرئيسية كلها في الاعتبار كعوامل في الأزمة.

٢ ـ يشكل فريق عمل متعدد الاختصاصات بموجب ما توحي به ورقة العمل (من اقتصاد ومال وإحصاء واجتماع وعلوم سياسية وإدارة أعمال....) ولعل بجهة الصالحة لتشكيل فريق العمل هي وزارة الاقتصاد، والمال، ومصرف لبنان، أو لجنة مشتركة من وزارتي الاقتصاد والمالية ومصرف لبنان، مع الاستعانة بالجامعات. ويرأس فريق العمل اقتصادي ذو اهتمامات واسعة تمتد أبعد من الانتقاد النظري أو الكمي، وتكون مهمة رئيس الفريق التأكد من شمولية الدراسة والانسجام الداخلي بين أجزائها والقيّمين على دراستها. وتوزع الأجزاء بين أعضاء الفريق حسب الاختصاصات.

٣ ـ تكون الدراسة في جزئين أحدهما يتصل بالأزمة الملحّة الراهنة والآخر بالعلل الهيكلية الثلاثة (وما قد يضاف إليها عند إعداد ورقة العمل التي تكوّن

منطلقاً للدراسة). على أن يراعي الرابط بين العناصر الانية في الأزمة وما يترتب عليها من دلالات وأبعاد مستقبلية تقع في نظام المدى الطويل.

٤ ـ للتوضيح، أود التأكيد أن دراسة كهذه ليست مسألة إنشاء، ولا هي مجرد مسألة إعداد مذكرة أو ورقة عمل مفصلة تحتاج إلى أسابيع قليلة. وإنما أعني بمقترحي مشروعاً متعمقاً مسؤولاً يتطلب ـ بجزئيه ـ من ثلاثة إلى ستة أشهر مع التفرغ، ويتطلب بالتالي موازنة تتناسب مع الوقت المطلوب ومستويات الاختصاص الرفيعة الواجب تجنيدها للعمل. أما ما تستدعيه المهمة من القدرة على الحصول على المعلومات والاحصائيات... الخ، فلن أتناوله هنا باستثناء الإشارة إليه كأمر يتطلب الاهتمام المسبق عند الإعداد لتكوين فريق العمل للقيام بالدراسة.

الفصل السادس

التوصيات

إن المؤتمر الوطني الثاني عشر للانماء، الذي انعقد في ٩ و ١٠/١٢/١٩٨٦ بدعوة من ندوة الدراسات الإنمائية، في قاعة المؤتمرات في غرفة التجارة والصناعة، حول موضوع: «النقد الوطني والأمن والإنماء».

وافتتح بكلمات لممثل دولة رئيس الحكومة رضوان مولوي، ولرئيس غرفة التجارة والصناعة عدنان القصار، وللأمين العام لندوة الدراسات الإنمائية حسن صعب. وعالج في خمس جلسات الوجوه المتلازمة التالية لموضوعه العام:

١ ـ الوضع السياسي والأمني وقيمة الليرة في سنوات الأزمة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦): زكي مزبودي.

٢ ـ الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة: طلحة اليافي.

٣ ـ مصرف لبنان المركزي وقيمة الليرة: الياس سابا.

٤ ـ القطاع المصرفي وقيمة الليرة: هشام البساط.

٥ ـ علاقات لبنان المالية العربية والدولية وقيمة الليرة: نهاد الباشا.

إن المؤتمر، الذي شارك فيه جمهور من المواطنين من أهل الرأي والمسؤولية، ثقة منه بقدرة الشعب اللبناني على أن ينتصر على الأزمة، بفضل وعي ابنائه، وبتصميمهم على توحيد موقفهم الوطني، وبالاعتماد على رأسماله الانساني الفريد.

ويقيناً منه، بأن الحوار لا القتال، هو الطريق الحضاري الجدير بلبنان لإنهاء

الأزمة، ورغبة منه في دعوة المتحاربين لوقف العنف فوراً، ولتحكيم العقل في كل ما يختلفون عليه ويتنازعون حوله.

ووعياً منه للعواقب الاجتماعية والاقتصادية والمالية المتفاقمة للأزمة، التي تهدد الشعب اللبناني في حاجاته الحياتية والمدنية الأساسية، من الخبز، إلى الماء، إلى الصحة، إلى السكن، إلى التربية، إلى العمل، إلى التواصل الحي بين أبناء الوطن الواحد، إلى السلطة الشرعية الديمقراطية التي تفرض سيادة القانون الواحد على جميع المواطنين في جميع أراضي لبنان، وشجباً منه، للأسباب السياسية والإدارية والأمنية والعنفية المولدة للتدهور الاقتصادي، وللعجز المالي.

واقتناعاً منه، بأن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، إن هو إلا مؤشر للتفاعل المستفحل بين التردي السياسي، والاختلال الأمني، والتهافت الاقتصادي،

وإيماناً منه، بأن الأزمة في جوهرها هي تعبير عن الاستهانة بالحياة الإنسانية، وإعراب عن الاستخفاف بقيمة الإنسان وكرامته،

وحرصاً منه، على أن يستعيد لبنان وجوده السوي، معتصماً لكرامة الإنسان ولحريته، ورائداً للتقدم الحضاري العربي والإنساني، وواحة للتساوي في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين،

وتطلعاً منه لتنظيم مؤتمر وطني عام يتناول مستقبل لبنان الإنمائي، بما في ذلك مستقبل النقد الوطني،

فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

أولاً: الوضع السياسي والأمني وقيمة الليرة:

١ ـ مطالبة المتحاربين بإلقاء السلاح والتقاء قادتهم حول طاولة مستديرة لانقاذ الوطن والمواطن وفتح المعابر بين المناطق اللبنانية كافة وحث السياسيين على الامتناع عن المواقف والتصريحات السياسية والنقدية المتشنجة والتي من شأنها إشاعة البلبلة في صفوف المواطنين ودفعهم إلى التخلي عن النقد الوطني مما يزيد في تدهور الوضع النقدي.

٢ ـ العمل على توفير المناخ الأمني الملائم وذلك حفاظاً على سلامة الجهاز المصرفي وحرية عمله.

٣ ـ دعوة لجنة الحوار الحكومية إلى إعادة عقد جلساتها وتنفيذ مقرراتها السابقة فيما يتعلق باسترداد المرافىء الشرعية وإلغاء المرافىء غير الشرعية وعودة السلطات الجمركية إلى تحصيل حقوق الخزينة من الرسوم والعائدات.

٤ ـ مطالبة الدولة بالتوقف فوراً عن الإنفاق غير المجدي والذي من شأن استمراره زيادة الدين العام وتنامي حجم الكتلة النقدية وكلاهما يؤدي إلى التضخم وإلى إفقار المواطن.

ثانياً: الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة:

١ ـ مطالبة الدولة بدعم وتمويل القطاعات المنتجة، الصناعية والزراعية ورصد مبلغ لا يقل عن **ثلاثة مليارات ليرة لبنانية** خلال عام ١٩٨٧ لتحقيق ذلك، على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات المتخصصة كالمصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي والمصرف الوطني للانماء الزراعي.

٢ ـ وضع سياسة إسكانية متوازنة بين المناطق تكون مرنة ومدروسة كي تلبي الاحتياجات الحقيقية ضمن منظور التنمية ومن ثم دعم وتمويل مصرف الإسكان بما لا يقل عن **مليار ليرة لبنانية** تساعده في تنفيذ السياسة الإسكانية المقررة.

ثالثاً: الوضع المصرفي وقيمة الليرة:

١ ـ دعوة المصرف المركزي إلى التنسيق الكامل مع جمعية مصارف لبنان ذلك أن المطلوب من الجميع هو العمل لمصلحة النقد الوطني وسلامته.

٢ ـ تفعيل نصوص قانون النقد والتسليف وبصورة خاصة تلك التي تتيح للمصرف المركزي وللهيئة المصرفية العليا وللجنة الرقابة على المصارف تطبيق العقوبات المنصوص عليها، وتسمية المخالفين والمضاربين ومعاقبتهم.

رابعاً: علاقات لبنان المالية العربية والدولية وقيمة الليرة:

١ ـ مطالبة الدول العربية تنفيذ مقررات القمم العربية بدعم لبنان مالياً ليس لإعادة إعماره في الوقت الراهن، ولكن لتأمين استمراره ومنع المجاعة عن شعبه، وهو أمر ملح وعاجل لا يحتمل التأجيل والتسويف.

٢ ـ مطالبة الدول الأجنبية والمنظمات الدولية مساعدة لبنان عن طريق تشجيع صادراته إليها وتقديم الإعفاءات الجمركية عنها وكذلك خفض أسعار المواد الأولية والسلع الضرورية التي يستوردها لبنان منها.

٣ ـ مطالبة الدولة اللبنانية إعادة بناء الهيكلية الأساسية للمواصلات والاتصالات وتأمين المناخ الملائم لعودة الرساميل والخبرات اللبنانية والعربية والأجنبية.

النظام الأساسي للندوة

المادة الأولى: ـ الغاية

ندوة الدراسات الإنمائية مؤسسة علمية وطنية ذات منفعة عامة مركزها مدينة بيروت وغايتها العمل لإنماء الإنسان كل الإنسان وكل إنسان، وتعزيز الوعي العام بموضوعات ومشكلات الإنماء في شتى حقوله، معتمدة مفهوم الإنماء الشامل والمتكامل.

المادة الثانية: ـ وسائل العمل

تعتمد الندوة وسائل العمل التالية:

١ ـ إنشاء دار تكون مقراً عاماً لها

٢ ـ القيام بأبحاث ودراسات وعقد حلقات ومؤتمرات علمية.

٣ ـ إصدار نشرات ووثائق وكتب والتعريف بالإنماء بواسطة وسائل الإعلام.

٤ ـ التعاون مع الهيئات الإنمائية العامة والخاصة في لبنان وخارجه.

٥ ـ إنشاء فروع تنظيمية للانماء الشامل والمتكامل وعلى الأخص الفروع التي تقوم بالمهام التالية:

١ ـ **فرع الإنماء الثقافي**: العمل الإنمائي في مختلف الحقول الثقافية الفكرية

والفنية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الثقافية العامة والخاصة.

٢ ـ **فرع الإنماء التربوي**: العمل الإنمائي في مختلف الحقول التربوية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات التربوية العامة والخاصة.

٣ ـ **فرع الإنماء الاجتماعي**: العمل الإنمائي في مختلف الحقول الاجتماعية السكانية والسكنية والاستخدامية والنقابية والتعاونية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الاجتماعية العامة والخاصة ومع الهيئات الشعبية.

٤ ـ **فرع الإنماء الصحي**: العمل الإنمائي في مختلف الحقول الصحية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الصحية العامة والخاصة.

٥ ـ **فرع الإنماء السياسي**: العمل الإنمائي في مختلف الحقول السياسية والإدارية والقانونية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات السياسية والإدارية والقانونية العامة والخاصة.

٦ ـ **فرع الإنماء الاقتصادي**: العمل الإنمائي في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الاقتصادية العامة والخاصة.

٧ ـ **فرع التخطيط الإنمائي والمديني**: العمل التخطيطي والتنظيم المديني وتوثيق تعاون الندوة مع المعاهد والهيئات التخطيطية المدينية والبلدية والإقليمية.

٨ ـ **فرع الإنماء العلمي والتكنولوجي**: إشاعة البحث العلمي والتجهيز التكنولوجي في مختلف الحقول والقطاعات، وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات العلمية والتكنولوجية العامة والخاصة.

٩ ـ **فرع الإعلام الإنمائي**: العمل لاستخدام وسائل الإعلام في سبيل التوعية الإنمائية وتوثيق تعاون الندوة من الهيئات الإعلامية العامة والخاصة.

١٠ ـ **فرع التوثيق والنشر الإنمائي**: تنظيم التوثيق والمكتبة وتعزيز التأليف والترجمة والنشر في مختلف الحقول الإنمائية وإصدار مجلة إنمائية.

١١ ـ **فرع الإنماء العربي**: تعزيز العمل الإنمائي العربي وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الإنمائية العربية العامة والخاصة.

١٢ ـ فرع الإنماء الدولي: تعزيز العمل الإنمائي الدولي وتوثيق تعاون الندوة مع الهيئات الإنمائية الدولية العامة والخاصة.

المادة الثالثة: العضوية

تتألف الندوة من الأعضاء المؤسسين. ويجري ضم أعضاء جدد إليها من ذوي الاختصاص والالتزام بالإنماء بقرار من مجلس الإدارة.

المادة الرابعة: ـ التكوين الإداري

تتكون الندوة من هيئة عامة ومجلس إدارة ومكتب تنفيذي ومجلس أمناء.

المادة الخامسة: ـ الهيئة العامة

تتألف الهيئة العامة من جميع أعضاء الندوة. وتعقد الهيئة العامة جلسات دورية علمية وجلسات إدارية مرة في العام على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك. والهيئة العامة هي المرجع الأخير للندوة في جميع شؤونها. وتنعقد الهيئة العامة بدعوة مجلس الإدارة أو باقتراح عشرة من أعضائها.

المادة السادسة: ـ مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من خمسة عشر عضواً هم الأمين العام والأمين الإداري والأمين المالي واثني عشر مسؤولاً عن فروع الندوة. ويجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة على أساس الاختصاص في شهر حزيران وتكون مدة انتخابهم أربع سنوات، على أن يجري تجديد انتخاب ثمانية منهم مرة كل سنتين. ومهمة مجلس الإدارة أن يقترح على الهيئة العامة برنامج عمل الندوة، وأن يتخذ التدابير الإدارية والمالية لتنفيذه وأن ينظم الجلسات الدورية. ويرأس الأمين العام جلسات المجلس والهيئة العامة ويمثل الندوة لدى الحكومة ولدى مختلف الهيئات العامة والخاصة.

ويعقد مجلس الإدارة جلسة عادية مرة في الشهر على الأقل. ويعقد جلسات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك بناء على دعوة الأمين العام أو على اقتراح ثلث

أعضائه. وإذا تغيب عضو المجلس عن ثلاث جلسات متتالية بدون عذر شرعي يحق للمجلس اعتباره مستقيلاً.

المادة السابعة: ـ المكتب التنفيذي

يتألف المكتب التنفيذي لمجلس الإدارة من الأمين العام والأمين الإداري والأمين المالي. ويجتمع في الحالات الطارئة لاتخاذ قرارات تنفيذية عاجلة على أن تعرض على مجلس الإدارة للموافقة في أول جلسة.

المادة الثامنة: ـ المدير العام

تختار اللجنة الإدارية مديراً عاماً متفرغاً للندوة يعمل تحت إشراف الأمين العام مهمته تنفيذ برنامج الندوة وتنسيق العمل بين مختلف فروعها ونشاطاتها.

المادة التاسعة: ـ مجلس الأمناء

يتألف مجلس أمناء الندوة من الذين يختارهم مجلس إدارة الندوة من الشخصيات وممثلي الهيئات المعنية بالإنماء في القطاعين العام والخاص. ومهمته التنسيق بين نشاط الندوة ونشاطات مختلف الهيئات العامة والخاصة العاملة في الحقول الإنمائية. ويكون الأمين العام للندوة أميناً عاماً للمجلس.

المادة العاشرة: ـ الموارد

تتألف موارد الندوة من اشتراكات أعضائها ومن الهبات التي تتلقاها من الأفراد والهيئات العامة والخاصة. وقيمة الاشتراك السنوي مئة ليرة لبنانية وفي حالة حل المؤسسة تنقل أموالها للمعهد الوطني للإدارة والإنماء.

المادة الحادية عشرة: ـ تعديل النظام الأساسي

يعدل النظام الأساسي باقتراح من مجلس الإدارة ومن سدس أعضاء الندوة على الأقل وبموافقة ثلثي الأعضاء.

مادة انتقالية: يجري فور إقرار هذا النظام انتخاب أعضاء مجلس الإدارة على أن انتخاب ثمانية منهم يتم اختيارهم بالقرعة لسنتين.

مرسوم إعلان الندوة

مؤسسة خاصة ذات منفعة عامة

مرسوم رقم ٣٨٧٢

إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على قانون الجمعيات
بناء على العلم والخبر رقم ٢٤٥/ ١د تاريخ ١٩٦٥/٦/١١ المعطى للجمعية المسماة: «ندوة الدراسات الإنمائية».

بناء على قرار مجلس شورى الدولة رقم ٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧.

بناء على اقتراح وزير الداخلية.

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تعتبر الجمعية المسماة: «ندوة الدراسات الإنمائية» مركزها بيروت، من الجمعيات ذات المنفعة العامة.

المادة الثانية: تمارس هذه الجمعية الصلاحيات المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

اهدن في ١٤ أيلول ١٩٧٢
الإمضاء: سليمان فرنجية

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الأمضاء صائب سلام

وزير الداخلية
الإمضاء: صائب سلام

أعضاء مجلس إدارة الندوة

الأمين العام	الدكتور حسن صعب
الأمين الإداري	الدكتور رفيق عيدو
الأمين المالي	الدكتور عبد اللطيف أفيوني
مديرة فرع الإنماء الثقافي	الدكتورة إلهام كلاب بساط
مديرة فرع الإنماء التربوي	الآنسة نجوى السيد
مدير فرع الإنماء الاجتماعي	الدكتور عفيف زيناتي
مدير فرع الإنماء الصحي	الدكتور فيليب سالم
مدير فرع الإنماء السياسي	الدكتور جورج ديب
مدير فرع الإنماء الاقتصادي	الدكتور محيي الدين القيسي
مدير فرع الإنماء العلمي والتكنولوجي	الدكتور محمد خولي
مدير فرع التخطيط المدني	الدكتور نزيه طالب
مديرة فرع الإنماء الإعلامي	الدكتورة ليلى قدورة
مديرة فرع التوثيق الإنمائي	الدكتورة باسمة عيد
مدير فرع الإنماء العربي	الدكتور حافظ قبيسي
مدير فرع الإنماء الدولي	الاستاذ علي منذر

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الفهرس

الإهداء ٥
برنامج المؤتمر ٩
تقديم الكتاب ١٣
كلمة المغفور له الاستاذ رشيد كرامي في الجلسة الافتتاحية ١٥
كلمة الاستاذ عدنان القصار ١٨
كلمة الدكتور حسن صعب ٢١
١ ـ الوضع السياسي والأمني وقيمة الليرة للدكتور زكي مزبودي ٢٤
٢ ـ الوضع الاقتصادي وقيمة الليرة للدكتور طلحة اليافي ٣٨
تعليق الدكتور كمال بحصلي ٥٢
٣ ـ مصرف لبنان المركزي وقيمة الليرة للدكتور الياس سابا ٥٤
تعقيب مصرف لبنان المركزي للأستاذ توفيق كسبار ٧٤
٤ ـ القطاع المصرفي وقيمة الليرة اللبنانية للدكتور هشام بساط ٨٥
٥ ـ علاقات لبنان المالية وقيمة الليرة للدكتور نهاد ابراهيم باشا ٩٦
التعليق الختامي للدكتور يوسف صايغ ١٠٦
٦ ـ التوصيات ١١٠
النظام الأساسي للندوة ١١٤
مرسوم إعلان الندوة مؤسسة خاصة ذات منفعة عامة ١١٨
أعضاء مجلس إدارة الندوة ١١٩